الفصل الرابع

الاقترابات APPROACHES

سبق تعريف الاقتراب في الفصل الأول، إلاَّ أنه من باب التذكير أعيد تعريفه، فالاقتراب إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسة أو الاجتماعية، كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر؛ بوحدات التحليل المستخدمة أم الأسئلة التي تثار، وتحديد نوعية المادة اللازمة للإجابة عن ذلك وكيفية التعامل معها[1]. والاقتراب طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية ـ بعد اكتشافها وتحديدها ـ وذلك بقصد تفسيرها، وبالاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفًا. فإذا كان العامل أو المتغير هو العامل السياسي، كان المدخل أو الاقتراب هو الاقتراب السياسي. وإذا كان المتغير قانونيًا كان الاقتراب قانونيًا[2]. وتتعدد الاقترابات بتعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث للظاهرة، والخلفية الفكرية، والمعرفية، والفلسفية لكل واحد منهم. وبسبب تعقد الظاهرة السياسية، لذلك من المستحسن أن تتكامل الاقترابات التي تستخدم في دراستها، حتى يمكن تقليب الظاهرة على جميع جوانبها بغية السيطرة على خفاياها والوصول إلى أعماقها. إن السعي إلى إدراك الظاهرة وفهمها، يتطلب منا تلمس جميع المسالك الموصلة إليها، بغض النظر عن فلسفتنا بطبيعة الظاهرة السياسية. فوصف الظاهرة بأنها ظاهرة قانونية لا يمنعنا من الوصول إليها عن طريق المسلك النفسي أو السلوكي[3].

كما أن هناك اقترابات عامة مثل، الاقتراب السلوكي، والوظيفي، واقترابات خاصة مثل، الاقتراب القانوني، أو اقتراب المكانة أو السمعة أو اقتراب صناعة القرار وذلك مقارنة لها مع اقتراب القوة السياسية الذي يعد اقترابًا أشمل لتلك الاقترابات التي تعبر عن جوانب منه.

وسأتبع في معالجة هذه الاقترابات رؤية نقدية تفكيكية لها، حيث يتم إرجاع كل اقتراب إلى سياقه الفلسفي والمعرفي والتاريخي، والثقافي، والاجتماعي، والجغرافي، وقدرة استيعابه وانفتاحه أو انغلاقه عن حقائق الغير.

---

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٢) عساف وعلي، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٣) حامد ربيع، نظرية التحليل السياسي، مرجع سابق، ص ٦٣.

المبحث الأول

الاقتراب القانوني والمؤسسي:

توجد فروق بين الاقتراب القانوني والاقتراب المؤسسي، على الرغم من وجود النقاط المشتركة بينهما، من حيث الموضوعات التي يعالجانها أو طريقة معالجتها، وسأتناول كل اقتراب على حدة.

المطلب الأول ـ الاقتراب القانوني Legal Approach:

يعد هذا الاقتراب أهم مدخل منهجي استخدامًا في كليات الحقوق في أنحاء العالم وفي أوربا وفي فرنسا على الخصوص، كما يعد اقترابًا قديمًا إلى جانب المنهجين التاريخي والمقارن.

ويركز هذا الاقتراب في دراسته للأحداث، والمواقف، والعلاقات، والأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، والقواعد المدونة وغير المدونة. وبصيغة أخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو تفلته من ضوابطها. فالدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل أو المؤسسة أو العلاقة أو عدم شرعية ذلك. كما تهتم بالأفعال والجزاءات. والاقتراب القانوني يفترض وجود مجموعة معايير وضوابط وقواعد ومن ثم يستخدم تلك الضوابط في التوصل إلى شرعية الفعل أو عدمه. وهو اقتراب وصفي، يصف الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق والانتهاك، ويستخدم مجموعة مفاهيم مثل: الحقوق والواجبات والإلزام والمسئولية وغيرها من المصطلحات والمفاهيم الأكثر تداولاً في حقل الدراسات القانونية، ويهتم بوصف الإجراءات المتبعة بشأن الاعتداء. كما يركز هذا الاقتراب على المعاهدات والاتفاقات والعقود؛ من حيث أطرافها وكيفية إعدادها، وتوقيعها، والتصديق عليها، وتجديدها وتفسيرها. وزيادة على ذلك يبحث هذا الاقتراب حيثيات ترتيب المسئولية والتمييز بين الأفعال المشروعة وغير المشروعة سواء تعلق هذا بالقانون الداخلي أو القانون الدولي[1].

---

(١) عطية حسين أفندي، «المنهج الوظيفي ودراسة المظمات الدولية»، في علي عبد القادر وآخرين، اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧)، ص ٣١٨.

ويُستخدم هذا الاقتراب في الدراسات السياسية، وذلك بوصفه للمؤسسات السياسية للدولة، ووصفه لحق التصويت وتحديده للشروط التي ينبغي توفرها في المرشح، والإجراءات الواجب اتباعها قانونيًا في العملية الانتخابية وتأثير ذلك في العملية السياسية سواء تعلق بالمشاركة السياسية أو تأثير ذلك في استقرار الدولة والنظام السياسي أو العكس. كما يفيد الاقتراب القانوني في معرفة مدى التزام القادة والنخب بالقواعد القانونية.

ويمكن عبر الاقتراب القانوني إجراء مقارنات لأداء المؤسسات، وذلك بالنظر إلى الالتزام بالقواعد القانونية في البلدان المختلفة، وبصيغة أخرى ما هو أثر عدم التزام المؤسسة بالقواعد القانونية في أدائها، أو على استقرار المجتمع؟ كذلك يمكن عقد مقارنة بين الديمقراطية وعلاقتها باحترام القانون أو بوجود منظومة قانونية مستقلة.

وينضاف إلى ما سبق أنه من الصعوبة بمكان فهم نظام الحكم في أية دولة بعيداً عن قانونها الدستوري والإداري[1].

وعلى الرغم من الفوائد التي يمكن أن يقدمها الاقتراب القانوني إلى الباحث، إلاّ أنه يظل قاصراً عن الإحاطة بالظاهرة من جميع جوانبها، فضلاً عن أنه يركز على الأطر المعيارية الشكلية ويهمل العمليات والنشاطات غير الرسمية على الرغم من أنها قد تكون أكثر تأثيراً. كما ن المدخل القانوني يضيق من حيز الدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية، وأن الاهتمام بالأطر الرسمية قد يشوه الحقيقة، فقد ينص الدستور على أن أهم الصلاحيات تعود إلى البرلمان إلاّ أن الواقع يثبت أنَّ الصلاحيات الرئيسية للرئيس. كما أنه يهمل الاعتبارات غير القانونية، كالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياق التاريخي والثقافي للظاهرة. كذلك يمكن القول: إن القانون هو انعكاس لرغبات المنتصرين في الصراع السياسي، وهو أداة لفرض إرادتهم وتثبيتها[2]. والاقتراب القانوني يتجاهل دور الأفراد في التلاعب بالقاعدة القانونية. كما أنه يفتقر إلى إطار تحليلي كما هو الشان

---

(١) كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥)،ص ٢٢.

(٢) محمد ربيع، مرجع سابق، ص ص ١٨٣-١٨٤.

بالنسبة إلى الاقتراب الوظيفي، أو النظامي، أو الاقتراب الطبقي.

وعمومًا فإن فاعلية التحليل تزداد كلما اقترن استخدام المدخل القانوني بمداخل أخرى في دراسته الظواهر السياسية، أي أن يتناول التحليل الجوانب القانونية للظاهرة والجوانب الاجتماعية وبمعنى آخر أن تشمل الدراسة الأطر، والعمليات، والقوى الكامنة خلف المؤسسات والتصرفات. وإذا كانت الدراسات القانونية قد شهدت تراجعات كبيرة مع بروز المدرسة السلوكية وهيمنتها على الدراسات السياسية لعقدين من الزمن على الأقل، وخصوصًا في أمريكا، فإن الاقتراب القانوني ما زال له أنصاره وخصوصًا في فرنسا، وما يزال صالحًا لدراسة الكثير من الظواهر السياسية خصوصًا حينما يقترن باقترابات أخرى.

المطلب الثاني ـ الاقتراب المؤسسي Institutional Approach

يمكن القول: إن الاقتراب المؤسسي قد مرَّ بمرحلتين: المرحلة التقليدية التي كان الاهتمام فيها منصبًا على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وكانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية وتغلب فيه النظرة الوصفية والتاريخية والدستورية. ويتجاهل هذا الاقتراب عمومًا ـ السلوك السياسي والسياق الاقتصادي والاجتماعي والأيديولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات، كما يتجاهل الفاعلين غير الرسميين؛ كالطبقات الاجتماعية، والقوة السياسية، وظلت هذه المرحلة حتى بروز الحركة السلوكية وتسيّدها. والمرحلة الثانية والتي انبعثت فيها المؤسسية الحديثة أو التاريخية، ولئن ظهرت بعض بذورها في أواسط الستينيات على يد العالم السياسي الأمريكي «صمويل هنتنجتون» وذلك في كتابه الشهير «النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة»[1]. إلا أن عودة المؤسسية الحديثة برزت بشكل جلي في الثمانينيات[2].

ويعتمد اقتراب المؤسسة الشرح والتفصيل الوصفي للمؤسسة من حيث:

١ـ الهدف من تكوينها، هل تأسست بقصد تحقيق غرض عام، أو من أجل تحقيق

(1) Contori and Ziegler, op. cit., pp. 199-201.
(2) Lane and Svante, op. cit., p. 169.

مكاسب خاصة، وهل قصد بها تحقيق الفاعلية في الأداء أو لمجرد إضفاء شرعية زائفة؟.

٢- مراحل تطورها، وما هي العوامل التي كانت لها الأدوار الحاسمة والتأثيرات الكبيرة في شكل المؤسسة، وأدائها (هل التغير الذي لحق المؤسسة كان بفعل نضجها وتطورها الطبيعي، أو بسبب ثورة، أو بفعل عوامل اقتصادية وثقافية واجتماعية)؟.

٣- تجنيد الأعضاء في المؤسسة، والملاحظ أنَّ عملية التَّجنيد تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتجنيد قد يتم عبر الانتخابات أو التعيين أو الجمع بينهما.

٤- الوسائل التي تستخدمها المؤسسة من أجل المحافظة على بقائها.

٥- هياكل المؤسسة وأبنيتها أي مما يتكون هيكل المؤسسة؟.

٦- علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات.

٧- اختصاصات المؤسسة حسب ما ينص عليه الدستور والقوانين.

٨- الثقل النسبي للمؤسسات من حيث الأهمية والفاعلية والقوة والتأثير.

٩- التنظيم الداخلي للمؤسسة وتوزيع الأدوار فيها[1].

فالاقتراب المؤسسي التقليدي يولي أهمية بالغة للأبنية والهياكل، والأطر الرسمية ومدى التزام المؤسسات بالقواعد الدستورية، وكان علماء السياسة التقلديون الذين يستخدمون هذا الاقتراب يركزون على الدولة ومؤسساتها الرسمية كالحكومة، والبرلمان، والسلطة القضائية، والبيروقراطية. ويعتمدون الوصف الدقيق والتفصيلي لمكونات النظام السياسي (الحكومي)، فالنظام السياسي كان يطلق على الحكومة ويتجاهل العناصر الأخرى للنظام السياسي (التفاعلات السياسية، الرسمية وغير الرسمية، حيث تضم إلى جانب الحكومة الأحزاب، والجماعات، والقوى الفاعلة في المجتمع، حتى ولو لم ينُصَّ عليها الدستور).

كما يهتم هذا الاقتراب بالتطور التاريخي لبعض المؤسسات وهذا برؤية شكلية تركز على العدد، أو على بروز هيكل، أو اختفاء آخر، ولكن دون أن تولي أهمية تفسيرية

(١) المنوفي، مرجع سابق، ص ص ١٣-١٥، ونصر عارف، مرجع سابق، ص ص ١٦٤-١٦٥.

لسبب الظهور أو الاختفاء. وكان المتبعون لهذا الاقتراب يتناولون النظام السياسي في دراستهم له من منطلق القانون الدستوري، فعلى سبيل المثال، يرى عبد الحميد متولي: «أن النظام السياسي لبلد من البلاد يقصد به نظام الحكم فيها،وهو الذي يتناول شرحه علم القانون الدستوري»[1].

وهكذا وجدنا كتابات هؤلاء تهتم بوصف الدولة وأركانها ووظائفها القانونية التقليدية (التشريعية، التنفيذية، القضائية) أو تصف شكل الدولة(موحدة أو اتحادية) كما تصف شكل الحكومة أو الحكومات (ملكية أو جمهوري) وأنواع الحكومات (برلمانية، رئاسية، أو حكومة جمعية). كما تهتم بوسائل إسناد السلطة هل يتم عن طريق الانتخاب أو التعيين أو الوراثة؟[2] فالظاهرة السياسية في رؤية هذا الاقتراب يحكمها إطاران، إطار شرعية المؤسسة أي خضوعها للقواعد الدستورية المنظمة للمؤسسات، وإطار شكل المؤسسة أي النمط البنائي التَّراتُبي للمؤسسة وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى. إلاَّ أن المؤسسية الحديثة لم تعد تكتفي بالأطر الشكلية، ولكنها عملت على إغنائها بمعالجتها لتفاعل المؤسسة مع بيئتها، واهتمت بالتأثيرات المتبادلة بين المؤسسة والبيئة التي توجد فيها. وهكذا أدخلت السياقات الثقافية والاقتصادية، والاجتماعية، والجغرافية، والتاريخية التي تتبادل التأثير مع المؤسسة التي تعيش ضمنها.

فالمؤسسة يمكن أن تكون متغيراً مستقلاً يستطيع أن يشكل البيئة ويؤثر فيها - وذلك على الأقل - بمقدار ما تتشكل المؤسسة بآثار البيئة. والمؤسسة لها دور أساسي في عملية إدارة التحديث يمكن أن تؤديه أو تعجز عن أدائه[3]. فالاقتراب المؤسسي الحديث وهو يولي أهمية للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية، يربط كل ذلك ببقية الأوضاع الاقتصادية والثقافية التي توجد فيها المؤسسة (فالمؤسسات السياسية أصبحت تحظى بأهمية

---

(١) علي الدين هلال، محاضرات النظم السياسة المقارنة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٥/١٩٧٦)، ص ٦.

(٢) المكان نفسه.

(3) Contori and Ziegler, op. cit., p. 201.

كمحددة للسياسة العامة في علاقتها ببقية الشروط الاقتصادية والثقافية على حد تعبير (ويلدافسكي ١٩٨٦)[1]. لقد ازداد الاهتمام باستخدام الاقتراب المؤسسي في دراسة السياسة العامة، بمعنى ما هي الآثار التي تتركها المؤسسة في مخرجات الدولة؟ حيث يفترض في المؤسسة أنها المتغير المستقل، ونمط السياسة هو المتغير التابع. وأن هناك مجموعة خاصة جداً من المؤسسات لها التأثير الكبير إن لم يكن الغالب في الحياة السياسية لكل بلد من البلدان. ففي بعض منها قد تكون تلك المؤسسات مؤسسات اقتصادية، وفي أخرى قد تكون عسكرية، وفي ثالثة يمكن أن تكون مؤسسات دينية، وفي رابعة قد تكون اجتماعية، وفي خامسة يمكن أن تكون قبلية. غير أنه يمكن أن تتداخل مجموعة من أصناف هذه المؤسسات فيما بينها وإن اختلف تأثيرها، وتلعب خصائص المؤسسات وأنماطها أدواراً في قدراتها التأثيرية، فالأنظمة الحزبية (أحادية، ثنائية، تعددية) يختلف تأثيرها، وكذلك أنماط الجماعات والمؤسسات البيروقراطية والعسكرية والاقتصادية وغيرها تطبع الحياة السياسية وتؤثر فيها، وتؤثر في أداء الدولة واستقرارها، كما تؤثر في العلاقة بين المجتمع والدولة.

لقد تعددت الدراسات التي تتناول المؤسسات والأطر النظرية والتحليلية التي يستخدمها الباحثون. فقد اهتم «هنتنجتون» بدراسة المؤسسات وأبعادها، وأنماطها، وآثارها ووضع مقاييس تعتمد على مؤشرات معينة لتحديد تلك الأنماط والمستويات، حيث حدد أربعة معايير لقياس مستوى المؤسسية (البناء المؤسسي) وهذه المعايير هي:

أولا ـ التكيف: ويقصد به مقدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف، وتقاس هذه القدرة باستخدام المؤشرات التالية:

١ـ العمر الزمني: فكلما كان عمر المؤسسة طويلاً كانت على التكيف أقدر، والعكس صحيح، بل إن المؤسسة الأكثر رسوخًا في القدم هي أكثر تأثيراً وبشكل إيجابي في تعزيز كل من أداء الدولة واستقرارها.

---

(1) Lane and Svante, op. cit., p. 152.

٢ـ العمر الجيلي: ويتعلق بالتغيرات في القيادة العليا للمؤسسة ومدى تعبيرها عن التغير الجيلي، أي هل انتقلت القيادة سلميًا من جيل إلى جيل؟ فالمؤسسة التي يتم فيها الانتقال وفقًا لقواعد مقررة وبشكل هادىء وسلمي هي أقدر على التكيف من المؤسسة التي تتم فيها عملية الانتقال للقيادة بصورة عنيفة ودموية، أو يحدث التغير القيادي في إطار الجيل نفسه.

٣ـ التغير الوظيفي: هل غيرت المؤسسة في مهامها الرئيسية؟ فالمؤسسة التي تغير من وظائفها أكثر قدرة على التكيف من التي تعجز عن ذلك.

ثانيا ـ التعقيد: بمعنى أن تضم المؤسسات مجموعة من الوحدات المتخصصة وتقوم بمجموعة من الوظائف، فاداء المؤسسة لمجموعة من الوظائف يكفل لها الاستمرار، ويقاس التعقيد بالمؤشرين التاليين:

١ـ درجة تعدد وحدات المؤسسة وتنوعها.

٢ـ درجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها.

ثالثا ـ الاستقلالية: وتشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل. وتقاس بـ :

١ـ الميزانية: هل للمؤسسة ميزانية مستقلة؟ وهل لها حرية التصرف فيها؟.

٢ـ شغل المناصب: إلى أي حد تتمتع المؤسسة بالاستقلال في تجنيد أعضائها؟.

رابعا ـ التماسك: ويقصد به درجة الرضا أو الاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة. ويقاس بالمؤشرات التالية: ـ

١ـ مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة.

٢ـ مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة خاصة في مناسبات التغير القيادي.

٣ـ مدى وجود خلافات داخل المؤسسة بوجه عام، وما إذا كانت تتعلق بمبادىء المؤسسة وأهدافها أو بقضايا هامشية[١].

---

(١) المنوفي، مرجع سابق، ص ص ١٧ ـ ١٩.

وعمومًا لقد تعددت الدراسات التي تناولت المؤسسات عمومًا أو بعضًا منها، فهناك من الباحثين من اهتم بدراسة الأحزاب، وهناك من ركز على دراسة المؤسسات العسكرية أو البيروقراطيات وغير ذلك.

كما أن فكرة المؤسسة تمَّ نقلها إلى العلاقات الدولية ،حيث اهتم العديد من الباحثين بدراسة المؤسسات الدولية وتأثيراتها المختلفة، وأدوراها في الصراع والاستقرار الدوليين.

لقد جاءت المؤسسية الحديثة كرد فعل لإخفاق الدراسات الأحادية النظر والتي تركز، إمَّا على أبنية الدولة وبالمقابل تلك التي تركز على أثر التوازنات الاجتماعية (أثر المجتمع) وتتجاهل مؤسسات الدولة، وأعلن الاقتراب المؤسسي الحديث أنه يحاول شرح التأثير المتبادل المفتوح بين الدولة والمجتمع، والطرق التي تؤثر بها الأشكال المؤسسية في ممثلي الدولة والمجتمع. فالمؤسسيون يفترضون دوراً أكثر ذاتية للمؤسسات، فالترتيبات المؤسسية تؤثر في الصراع بين فاعلي الدولة والمجتمع، حيث إن تلك الترتيبات توجد الساحات التي تتصارع فيها قوى المجتمع، بالإضافة إلى إيجاد الشروط والموارد المتاحة. كما أن المؤسسات سوف تكون وسيطًا بين مصالح وقدرات فاعلي الدولة والمجتمع[1].

وعمومًا، فإن الاقتراب المؤسسي يرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية. إلاَّ أنه ينبغي أخذ دور الأفراد وقيمهم وكذلك السياق الثقافي والاجتماعي للمؤسسة في عين الاعتبار.

***

(1) Marian fendius Elman, "the foreign policies of small states" in British Jounnal of political science, vol. 25 (April, 1995) , pp. 181-190.

المبحث الثاني:

المدرسة السلوكية

حظيت السلوكية باهتمام الدارسين في حقول الدراسات الاجتماعية، فقد كتب فيها الكثير من المؤلفات والمقالات، وانتشر استخدامها في أنحاء الجامعات العالمية، واستخدمت كمداخل واقترابات لتناول الظواهر الاجتماعية والسياسية. لقدشلكت ثورة علمية حقيقية بتحديها للاقترابات التقلدية التاريخية والفلسفية والقانونية والمؤسسية الشكلية. وواجهت رفض الكثير من الباحثين، كما لقيت مساندة الكثيرين منهم. وقد بلغت ذروتها بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات ببسط رؤيتها العلمية في مجال العلوم الاجتماعية. ويمكن إرجاع بروز السلوكية وتسيُّدها إلى مجموعة عوامل يمكن إيجازها فيما يلي:

١ـ النتائج المشرقة التي حققتها العلوم الطبيعية: لقد حققت العلوم الطبيعية نتائج كبيرة، وأرجع ذلك إلى المناهج العلمية المثمرة التي اتبعتها تلك العلوم. وهذا ما دفع بالكثير من علماء الأنثربولوجيا لاقتفاء آثار تلك العلوم باستخدام مناهجها، ثم تبعهم في ذلك علماء الاجتماع والنفس، الذين أرادوا دراسة السلوك الإنساني كما تدرسه العلوم البيولوجية (علوم الأحياء). وحاولوا استعارة الكثير من مفاهيم تلك العلوم وافتراضاتها اعتقاداً منهم أيضًا أن المجتمع يمكن أن يدرس على أنه كائن حي يخضع للأطوار نفسها التي يخضع لها ذلك الكائن الحي، من حيث النمو والتكيف والضمور، وكان لكتابات «مالينوفسكي» و«راد كليف براون» و«برسونز» أبعد الأثر في ذلك. وقد زكى هذه الفكرة ارتباط مفهوم العلم في تلك المرحلة بالعلوم الطبيعية ومنهجيتها، لذلك وحتى تحصل العلوم الاجتماعية على صفة العلمية ينبغي لها أن تتقرب من مناهج تلك العلوم ومفاهيمها وافتراضاتها [1].

وقد أخذ علم السياسة بعد ذلك، الاقتراب السلوكي من علم الاجتماع وعلم النفس وبعضًا من اقترابات الأخرى من علم الاجتماع (الوظيفية).

---

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ١٣٢.

٢ـ عدم مقدرة المدرسة التقليدية واقترابـاتها المختلفة (الفلسفية، والتاريخية والقانونية) على مجابهة التحديات المطروحة عليها وعجزها عن تفسير الأحداث الكبرى مثل الحرب العالمية الأولى وحتى الثانية، وبروز النازية والفاشية، وانهيار أنظمة ديمقراطية وصعود دكتاتوريات، وحدوث الكساد الاقتصادي العالمي الكبير، كل هذه الأحداث كانت بحاجة إلى تفسير. فازداد الانتقاد لتلك الاقترابات التقلدية، وأصبح الباحثون والمفكرون يدعون إلى إيجاد وحدات تحليل جديدة، ومناهج واقترابات جديدة تدرس الظواهر دراسة علمية وتستخدم أدوات وتقنيات جديدة على غرار ما حدث في العلوم الطبيعية والاجتماعية وعلم النفس على الخصوص الذي شهد ثورة علمية على يد « جون واطسون » الذي نشر مقالة تحت عنوان « علم النفس كما يراه السلوكي » عام ١٩١٣، لتبدأ مرحلة جديدة في عمر الدراسات النفسية وهي إحلال النظرة السلوكية محل النظرات السابقة. وهكذا بدأت مفاهيم جديدة تدخل حقل علم النفس من مثل؛ الموضوعية، والأمبريقية، والتجربة المتحكم فيها، وأدوات القياس، والتركيز على سلوك الفرد وليس على قيمه. وقد ا نتقلت هذه الرؤية السلوكية إلى علم الاجتماع ثم لاحقًا إلى علم السياسة. وكانت بعض الدراسات المتناثرة في علم السياسة قد بدأت تنحو منحى سلوكيًا بافتراضها وحدة تحليل سياسية جديدة محل الوحدات القديمة، ومن هذه الدراسات دراسة « آرثربنتلي » في كتابه « عملية الحكم" » عام ١٩٠٨ والذي اعتبر فيه الجماعة كاقتراب لتحليل العملية الحكومية.

وبعد الحرب العالمية الأولى ازداد اهتمام العلماء الأمريكيين بالمداخل السلوكية وأدواتها في تحليل الظواهر السياسية والاجتماعية، وذلك ما فعلته الجمعية الأمريكية للعلوم السياسة (A.P.S.A) التي انبثق منها مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية (S.S.R.C) عام ١٩٢٣. وكان لهذا المجلس دور كبير في تطوير العلوم الاجتماعية. وقد برز في هذه الحقبة العالم السياسي الأمريكي « تشارلز مريام » الذي عمل بقوة على تحويل علم السياسة إلى التركيز على دراسة السلوك الواقعي للناس، بدلاً من تحليل المؤسسات والدساتير وآراء الفلاسفة. ثم تبعه تلامذته رواد الثورة السلوكية من أمثال « هارولد لاسويل » و« ديفيد ترومان » و« هربرت سايمون » و« ألموند ».

وعلى الرغم من أنَّ المدرسة السلوكية بدأت أعمالها مع مطالع القرن العشرين، إلاَّ أنها تأخرت عن ذلك في حقل الدراسات السياسية. فإرساء قواعد التحليل السلوكي بشكل بارز فيها كان مع الحرب العالمية الثانية، حيث هيمنت السلوكية على الدراسات الاجتماعية[1].

تعريف السلوكية:

السلوكية هي حركة فكرية تعتمد السلوك كوحدة تحليل، وبصيغة أخرى الاقتراب السلوكي، هو محاولة للتقرب من الظاهرة السياسية عبر السلوك بالبحث عن تفسير الجوانب الأمبريقية للحياة السياسية بواسطة اقترابات ومناهج ومعايير التحقق، واختبار الصدق أو صحة الافتراضات، وفق مبادىء وقواعد محددة، وتقاليد وأسس البحث الأمبريقي الحديث. وتستهدف السلوكية جعل الدراسة السياسية أكثر علمية[2].

وقد حدد « ديفيد إستون » منطلقات الحركة السّلوكية ومرتكزاتها فيما يلي:

١ـ هناك مظاهر للتماثل ، وأوجه للانتظام يحملها السلوك السياسي، هذه المظاهر يمكن التعبير عنها في شكل تعميمات أو نظريات، ذات قيمة تفسيرية وتَنبُّئية.

٢ـ إمكانية اختبار صحة التعميمات، وصحة النظرية.

٣ـ استخدام الأدوات الفنية وتقنيات البحث ووسائل الحصول علي البيانات وتجميعها وتفسيرها (توجه هذه الأدوات لملاحظة السلوك وتسجيله وتحليله).

٤ـ استخدام الأسلوب الكمي (لما تتطلبه الدقة في تسجيل البيانات وتقرير النتائج).

٥ـ الفصل والتمييز بين الافتراضات المرتبطة بالتقييم الأخلاقي، وتلك المرتبطة بالتفسير الأمبريقي.

٦ـ إضفاء طابع نظامي على البحث، وتعني النظامية أن النظرية والبحث ينظر إليهما كأجزاء متماسكة لجسد مترابط، منطقيًا، ومنظم ومرتب للمعرفة.

٧ـ الاهتمام العلمي المجرد بالبحث في مفهوم السلوك وتفسيره قبل الاتجاه إلى استخدام

---

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ١٩٩ ـ ٢٠١.

(٢) رشاد، مرجع سابق، ص ٩٨.

المعرفة العلمية من أجل التعامل مع مشكلات المجتمع.

٨ـ التكامل بين البحث السياسي والبحوث في مختلف فروع العلوم الاجتماعية الأخرى؛ لأنها تعالج الموقف الإنساني ككل[١].

ويمكن القول: إن السلوكية تعتبر السلوك السياسي هو وحدة التحليل وليست المؤسسات، وفي هذا الصدد ركزت على دراسة السلوك الانتخابي وعملت على تكديس بيانات هائلة بشأنه. كما عملت على تجاوز أدوات الاقترابات التقليدية واستخدمت بدلها أدوات البحث الأمبريقي، كالقياس والمقابلة والمؤشرات الكمية المختلفة.

لقد أدخل السلوكيون مصطلحات جديدة إلى حقل الدراسات السياسية، من مثل مفهوم النظام، والقرار، والسلوك، والحدود، والبيئة، كما عملوا على إغناء حقل الدراسات السياسية باقترابات جديدة وأدوات بحث عديدة استعاروها من الحقول المعرفية الأخرى. خصوصًا وأنَّ السلوكية تركز على التعاون بين حقول العلوم الاجتماعية المختلفة.

وعمومًا لقد سعت السلوكية إلى التوصل إلى صيغة علمية للعلوم السياسية، وهذا يتم خلال منظومة متكاملة من المبادىء والافتراضات العلمية. وتطوير التعميمات الأمبريقية والنظرية المنتظمة، واستخدامها في شرح الظواهر السياسية بالتركيز على السلوك البشري، والتركيز على الأنشطة وليس على المؤسسات أو الهياكل فهذه في المحصلة هي مجموعة نشاطات وسلوكات، فالمهم ليست المؤسسة في ذاتها ، ولكن الأنشطة التي تحدث داخلها[٢]. إلاَّ أن المدرسة السلوكية لقيت انتقادات لاذعة في نهاية الستينيات بسبب تجاهلها قضايا المجتمع، واهتمامها بالأطر النظرية البحتة، وبسبب الأحداث التي وقعت في حقبة هيمنة السلوكية وعجزها عن تفسيرها أو توقعها. وجاء النقد من السلوكيين ذواتهم، فقد دعا أحد أبرز علماء السياسة السلوكيين وهو « ديفيد إستون » عام (١٩٦٩) إلى « ثورة جديدة في علم السياسة وقد سميت الثورة ما بعد ـ السلوكية » والتي لم تكن نظرية أو في ما يتعلق بالنظرية أو التغير في مناهج البحث، ولكنها تغير في التوجه بسبب عدم الرضا عن

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ١١٠-١١٢.

(٢) نصر عارف، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

التوجه السائد في البحث السياسي. وكانت هذه الثورة الجديدة تدعو إلى ضرورة انخراط البحث السياسي في قضايا المجتمع والمساهمة في حل مشاكله[1].

غير أنَّ النقد اللاذع جاء من خارج السلوكيين، والذين رأوا في علم السياسة تحت المظلة السلوكية أنه قد فقد طابع السياسة وتفردها وخصوصيتها؛ لأنه ابتعد عن احتياجات الناس، وأوغل في القضايا المنهجية والنظرية واهتم بالأدوات والتقنيات على حساب قضايا المجتمع واحتياجاته. كما اتهموا السلوكيين بأنهم محافظون وميالون إلى الترسيخ الشديد للوضع القائم. وأن السلوكية قد اهتمت بدراسة السلوك التصويتي وتجاهلت موضوعات علم السياسة الأخرى. كما زعمت السلوكية أنها تستبعد القيم من دراستها وهل يتأتى للباحث ذلك ويتحرر من قيمه وتصوراته المسبقة، والسلوكية ذاتها التي زعمت تحررها من القيم أرست قيماً ودافعت عنها وسخرت لها معظم كتاباتها وذلك مثلا في ما يتعلق بانتصارها لليبرالية الغربية وديمقراطيتها. كما انتقدت السلوكية لتشبيهها الظاهرة السياسية بالظاهرة الطبيعية، فالظاهرة الاجتماعية تفترق شكلاً ومضموناً عن الظاهرة الطبيعية، لذلك فإن تعقد الظاهرة الاجتماعية يحتاج إلى أساليب مختلفة عن الأساليب المستخدمة في دراسة الظاهرة الطبيعية.

وقد انتقد دعاة اليسار الجديد، علم السياسة السلوكي بأنه محافظ ويقبل المجتمع القائم كما هو والذي هو مجتمع مادي وأمبريالي. وأن السلوكيين يتجاهلون الجوانب القيمية في كتاباتهم والمشاكل الضاغطة في حياة مجتمعهم اليومية، وقد أفسدتهم علاقاتهم مع الحكومة ومع المؤسسات المختلفة. إن الثورة (ما بعد السلوكية) هي اتجاه عريض يضم تيارات متعددة داخله ففيها؛ من يسعى إلى ترشيد السلوكية ومنها من يعمل على تقويض بنيانها[2]. وتراجع السلوكية لا يعني بالضرورة انتهاءها كأداة تحليل وبحث، ولكن تقلص دورها بسبب ظهور مداخل أخرى ونماذج مختلفة تسعى لتفسير الظواهر السياسية.

---

(1) Ada W. Finifter (ed.), Political Science: the state of discipline, (washington D.C.: A.P.S. A., 1983), p. 27.

(٢) رشاد، مرجع سابق، ص ص ١٧٤-١٨٨.

المبحث الثالث

الاقتراب النسقي (النظمي) Systemic Approach

يندرج اقتراب تحليل النظم مع غيره من الاقترابات الأخرى تحت مظلة التوجهات السلوكية، التي سعت لاقتفاء مناهج العلوم الطبيعية التي حققت إنجازات مشرقة في ميادينها.

وقد استمد الاقتراب النظمي فكرته الأساسية من « النظرية العامة للنظم » التي تعد المنطلق النظري التحليلي لجميع المستخدمين لمفهوم النظام في تحليلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لقد أراد أنصار النظرية العامة للنظم أن يؤسسوا منهجية موحدة لتحليل مختلف القضايا.

ويرجع الفضل في إرساء قواعد هذه النظرية، وتطويرها إلى « برتلا نفي »Bertalanffy .

وقد طبقت هذه النظرية في علم الأحياء والفيزياء الحديثة، وفي الدراسات الأيكولويجية ثم انتقلت بعد ذلك إلى حقل الدراسات السلوكية والاجتماعية. وترتكز هذه النظرية على افتراض مفاده (النظام المفتوح) الذي ينظر إلى ظواهر الكون الحية على أنها نظم مفتوحة تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التي توجد فيها، وهذا بعكس التفكير الفيزيائي الكلاسيكي الذي غلبت عليه فكرة النظام المغلق[1] .

ويعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي « ديفيد إستون » وتطوير اقتراب تحليل النظم وإدخاله إلي حقل علم السياسة، ثم تبعه آخرون من أمثال « كارل دويتش » و « ألموند » و « بريتشر » وغيرهم كثيرون، وقد عمل « إستون » على تطوير هذا الاقتراب عبر مراحل، كانت بدايتها عام (١٩٥٣) حينما نشر كتابه (النظام السياسي » Political System وتبع ذلك بمقالة شهرية عام ١٩٥٦ أسهمت في توضيح أفكاره وجاء كتابه « تحليل النظم السياسية » Analysis Of Political Life عام ١٩٦٥ أكثر توضيحًا للنظام السياسي وطرق عمله

---

(١) هالة سعودي ، « استخدام تحليل اقتراب النظم » في ودودة بدران (محرر)، اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ص ٢١ ـ ٢٢ .

ومكوناته والمفاهيم التي استخدمها.

لقد نظر «ديفيد إستون» إلى الحياة السياسية علي أنها نظام (نسق) سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذاً وعطاء من خلال فتحتي «المدخلات» Inputs «والمخرجات» Outputs وأن هذا النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية، وبيولوجية، واجتماعية، وسيكولوجية. هذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثًا وتأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها. ينبثق مفهوم «إستون» عن النسق من العلوم الطبيعية وعلم الأحياء حيث يقول: إن علم السياسة في حاجة إلى نظرية عامة في العملية الحيوية كتلك التي في علم الطبيعة وعلم الأحياء[1].

لقد شبه «إستون» السلوك السياسي وناظره بالعمليات الوظيفية للكائن الحي كما فعل «برسونز» في علم الاجتماع.

فالكيانات الاجتماعية وفقا لاقتراب تحليل النظم يمكن أن ننعتها بصفة النظام نظراً لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها. هذه الكيانات مفصولة بحدود تفصلها عن بيئاتها، وأن كل واحد منها يسعى للحفاظ على ذاته بواسطة مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض لاضطراب سواء من داخل حدوده أو من خارجها مع بيئته الأوسع. وهذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه «إستون» هو دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية المتوجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. وتبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية أي: بين المدخلات والمخرجات[2]. لقد بنى«إستون» إطاره على مجموعة من الفروض التي تعتمد مجموعة من المفاهيم التي أدخلها إلى حقل الدراسات السياسية والتي تعينه في دراسة النظم السياسية، ومن هذه المفاهيم:

---

(١) رشاد، موجع سابق، ص ٢٤٦.

(١) جابر سعيد عوض، «اقتراب تحليل النظم في علم النفس»، في ودودة بدران (محرر)، مرجع سابق، ص ص ٢ ـ ٣.

١ـ **مفهوم «النظام»** System والذي عده «إستون» بمثابة وحدة التحليل الأساسية في اقتراب التحليل النظمي، والنظام عنده هو: «مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيًا مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر»[١] . وأي نظام يمكن أن يشكل في ذاته نظامًا كليًا شاملاً (فالنظام السياسي) يشكل نظامًا كليًا بالنسبة إلى النظام الحزبي الذي يمثل نظامًا فرعيًا من النظام السياسي الكلي، والنظام السياسي يتحول إلى نظام فرعي بالنسبة إلى النظام الدولي.

والنظام السياسي هو نسق من التفاعلات يسوده نوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله ـ (تحليليًا) ـ عن النظم الاخرى، وله محيط أو بيئة يتحرك فيها. كذلك فإن النظام السياسي هوجزء من النظام الاجتماعي الكلي، لقد اهتم «إستون» بالكيفية التي يتمكن بها النظام السياسي من البقاء والاستمرار في ظروف تتميز بالضغط والتغير. والنظام السياسي عند «إستون» هو بنيان نظري واسع وكامل ومرن، ويتكون من مجموعة من المتغيرات بغض النظر عن العلاقات الموجودة بينها ـ هذا النظام يعيش في بيئة يتبادل التاثير معها.

٢ـ **البيئة** Environment: يعيش النظام السياسي في بيئة، وتعني كل ما هو خارج النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، غير أن كلا من النظام والبيئة يؤثر بعضهما في البعض الآخر. هذه البيئة يقسمها إلى بيئة داخلية وخارجية بالنسبة إلى المجتمع. والقسم الداخلي للبيئة يتضمن الأنساق المرتبطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه النظام السياسي، إلا أنها منفصلة عن النظام السياسي. وتشمل النظم الداخلية (الأنساق الداخلية): مجموعة السلوكات، والاتجاهات والأفكار التي يمكن أن يطلق عليها (الاقتصاد، الثقافة، البناء الاجتماعي، أو الشخصية)، حيث تمثل محركات المجتمع ومجموعة أدواره، والنسق السياسي في حالة تفاعل معها، كما أن هذه الأنساق الأخرى تمثل مصدر الضغوط والتأثيرات المتعددة والتي تعمل على قولبة الشروط التي يتوجب على النظام السياسي أن ينشط ويتحرك في ظلها. وأما القسم الثاني من البئة المسمى البيئة الخارجية للمجتمع، ويتضمن كل الأنساق الواقعة خارج المجتمع المعني، وتتمثل في الأنساق الدولية (السياسية، الاقتصادية، الثقافية)

---

(١) عوض، مرجع سابق، ص ٤.

وتشكل النسق الدولي الكلي. ويمكن التمثيل لبيئة النسق كما حددها «إستون» في ما يلي (جدول ٢)

وتشكل البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية البيئة الكلية للنظام السياسي، وتقع خارج النظام السياسي[١] . وحيث إن النسق السياسي هو نسق مفتوح، فمخرجات البيئة بأنساقها المختلفة تؤثر في النسق السياسي من خلال فتحة المدخلات، كما أن النسق يؤثر في البيئة بما يخرجه من قرارات وأفعال وتصرفات وسياسات عبر فتحة المخرجات.

٣ـ **الحدود** Boudaries : سبق الذكر أن النسق السياسي لا يوجد في فراغ، ولكنه يعيش في بيئة يتفاعل معها. وحتى يتمكن «إستون» من عملية التحليل، رأى أن يفصل بين الظام السياسي وبيئته وذلك في إطاره التصوري الذي يجعل فيه للنظام بداية ونهاية، أي حدوداً توضح بداية النظام السياسي ونهاية الأنظمة الأخرى. هذه الحدود التصورية بين النظام السياسي وبيئته تختلف من مجتمع إلى آخر وتتاثر بالقيم والأوضاع الاجتماعية والثقافية السائدة، وهذا ما ذهب إليه «ألموند» و «باول» في تطويرهما لاقتراب تحليل النظم[٢] .

٤ـ **المدخلات** Inputs : هي كل ما يتلقاه النظام السياسي من بيئته الداخلية أو الخارجية، وهي جملة التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام والتي تؤثر فيه، إنها تلك الأحداث الخارجة عن النظام، ولكنها تعمل على تبديله وتغييره،أو التأثير فيه باية صورة كانت.

والمدخلات يمكن اعتبارها كمؤشرات لاختصار التأثيرات المهمة في تشكيل الضغوط التي تعبر الحدود الموجودة بين الأنساق المناظرة والنسق السياسي. ويقسم «إستون» المدخلات إلى : مطالبDemands وتأييد Support وقد أضاف «وليم ميتشل عام ١٩٦٢ عنصراً ثالثًا سماه الموارد، وذلك في إطار تطويره لنموذج «إستون»[٣] ـ فالمدخلات هي بمثابة المادة الأولية

---

(1) David Easton, Analyse du systeme politique, Traduction de pierre Rocheron, (Paris: Armand colin, 1974) PP.22-24.

(٢) عوض، مرجع سابق، ص ٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ٧.

مكونات البيئة الشاملة للنسق السياسي (جدول ٢)

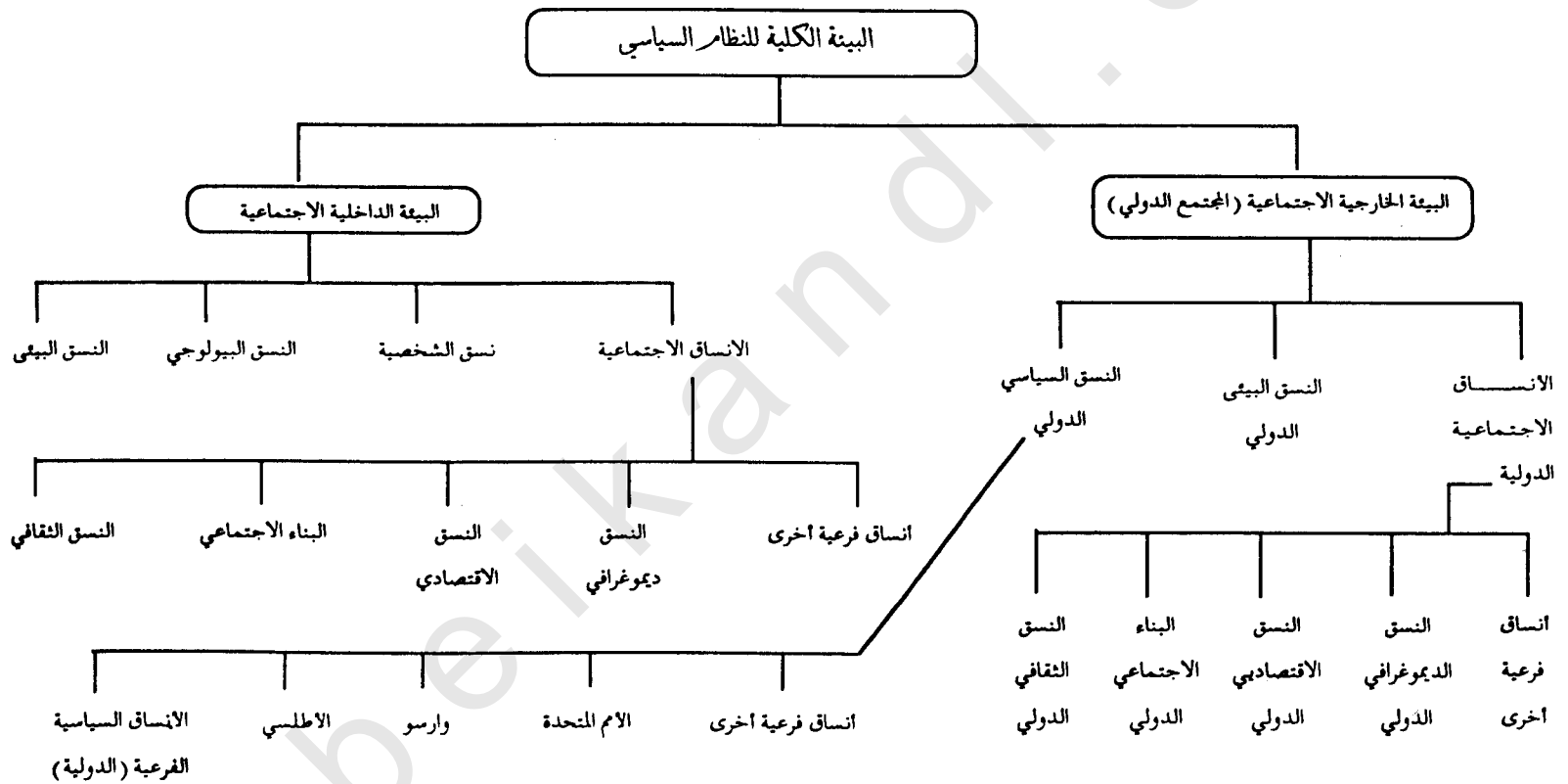

obeikandl.com

(الخام) والتي عليها يعمل النظام ويتحرك ويدور لإنتاج ما يمكن أن يطلق عليه المخرجات Outputs وتتوجه الطلبات في مسار حركتها نحو السلطات المعنية، أصالة ، بذلك. ويمكن توضيح ما يقصده «إستون» بالمطالب والتأييد فيما يلي:

أولا: المطالب: تمثل حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة، حيث تتوجه إلى النظام السياسي في صورة مطالب تستدعى استجابة السلطات لها بصورة أو بأخرى. وتعمل الأبنية والتنظيمات الموجودة على تنظيم حجم وتعدد هذه المطالب، ومن أمثلة هذه البنى الجماعات المصلحية والأحزاب السياسية وقادة الرأي ووسائل الإعلام. وإلي جانب هذه البنى والتنظميات قد توجد بعض القيود الثقافية والاجتماعية التي تعدل حجم المطالب ونوعها وتحدده، تلك المطالب الآتية من بيئة النظام السياسي والتي تختلف في قوتها وتأثيرها بحسب الجهة الصادرة عنها. وترد السلطات عليها، أيضا، بحسب قوة الجهة التي وردت منها المطالب، ومكانتها، وهيبتها من جهة، ووفق الموارد المتاحة لها من جهة ثانية[1].

يقول «إستون» : حيث إننا نتصور الحياة السياسية على أنها نسق مفتوح، فإن الطلبات تقدم لنا بعض المفاتيح لفهم بعض الجوانب، فالبيئة الشاملة تترك بصماتها على سير النسق، هذه الطلبات تتضمن شبكة واسعة من الشروط والظروف والأحداث االتي تحول إلى النسق السياسي وتشكل أحد مصادر الضغط الهامة التي تمارس على متغيراته الأساسية، ويمكن أن تصبح تلك المطالب خطراً محتملاً على استمرارية النسق السياسي ذاته[2].

ويمكن النظر إلى المطالب كمتغير محوري، إذ بدونها لا يمكن أن تكون هناك فرصة في أي مجتمع لاتخاذ قرار إلزامي، وإذا انخفضت مدخلات النسق إلى الصفر، فلنتوقع بأن هذا النسق في طريقه إلى التفكك والانهيار، وبدون ورود المدخلات لا يمكن أن توجد المادة الأولية التي يشتغل عليها النظام، ومن ثم فلا يمكن أن يجري أي عمل تحويلي. وما يعمله أي نظام سياسي لا يتم بدون حوافز ومؤثرات، فكل القرارات، والأفعال ينبغي الإعلان عنها بسبب ما، وهذا يتخذ شكل اقتراح أو دعوة أو اهتمام مؤثر ومثير يتم التعبير عنه من شخص

---

(١) زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص ص ١٥٠ - ١٥١.

(2) David Easton, Op.cit., P.37.

بغية قيام السلطات باتخاذ قرارات أو أفعال. وتأتي المطالب من البيئة الداخلية والخارجية كما يمكن أن تأتي من داخل النظام السياسي ذاته Withinputs.

وتتحول الطلبات إلى عناصر ضغط عندما لا يتمكن النظام السياسي من تلبية احتياجاتها بسبب قلة إمكاناته، أو بسبب كثرتها وكثافتها، وعدم مقدرة النظام على معالجتها والإجابة عنها دفعة واحدة، تحت ضغط عنصر الوقت، وقلة القنوات القائمة بمعالجة تلك الطلبات وتحويلها إلى قرارات. وإذا تضخمت تلك الطلبات الضاغطة ولم يتمكن النظام من تحويلها إلى قرارات وأفعال، فإن النظام يكون معرضا للانهيار [1].

والضغط قد يكون في حجم المطالب كما يمكن أن يكون في مضمونها مما يقلل من قدرة النسق السياسي على إنتاج المخرجات.

ويمكن القول: إن الرغبات (الرأي العام، التوقع، المصالح، الأيديولوجيا، البواعث، والتفضيلات) والتي تتحول إلى طلبات يلعب النسق [2] السياسي دوراً في التعبير عنها ليحولها إلى قرارات إلزامية. وهذه المطالب تخضع بدورها لعملية التصفية، من القنوات الخاصة بذلك في النسق السياسي[3].

ثانيًا : التأييد: إن النسق السياسي هو مجموعة تفاعلات خلالها تتحول الطلبات إلى مخرجات، وبصيغة أخرى هو وسيلة تجند خلالها وتوجه موارد المجتمع وطاقاته نحو السعي إلى تحقيق أهداف معينة. ويستخلص من هذا، أهمية تجميع دعم أعضائه من أجل أن يكسب النظام القدرة على الفعل والنشاط والحركة. وبدون التأييد لا يمكن أن تتحول الطلبات إلى مخرجات، وبدون تأييد يستحيل ضمان أي استقرار للقواعد القانونية والهياكل التي يتم خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات، وهذا الجانب من النظام السياسي يطلق عليه «إستون» النظام (المؤسسات الحاكمة Regime).

كما أن التأييد يكتسي أهمية حيوية في المحافظة على الحد الأدني من الانسجام بين

---

(1) Ibid., PP. 47-57.

(٢) لقد استخدمت النظام بمعنى النسق والعكس صحيح.

(3) Easton, Op.cit., P. 83.

أعضائه، وهذا الجانب من النظام يطلق عليه «إستون» الجماعة السياسية» أو المجتمع السياسي»[1].

وبصيغة أخري فإن التأييد قد يكون موجهًا للمجتمع السياسي الذي يتكون من مجموع الأفراد في أدوارهم السياسية المختلفة، أولئك الذين تجمعهم المشاركة في العملية السياسية والإيمان بضرورة التعاون لحل مشاكلهم بصورة جماعية وسلمية، هذا التأييد أو المساندة لا يتوجه إلى الحكومة أو النظام القائم، ولكنه يتوجه إلى مساندة المجتمع وأهدافه العامة، مثل حالة الحرب الأهلية التي تهدد أسس المجتمع، ومن ثم فالمساندة تتجه للجماعة السياسية عامة وليست لأي طرف من الأطراف. وهناك تأييد ثانٍ يتجه إلى النظام ويساند القواعد العامة للعبة السياسية. وتأييد ثالث يساند الحكومة، غير أنه يوجد تأثير متبادل بين أصناف التأييد الثلاثة المذكورة، فارتفاع مستوى أحدها أو انخفاضه يؤثر في مستويات الأخريين، كذلك فإن بقاء النظام واستمراره يتوقف على استمرار تدفق هذا التأييد نحوه.

لذلك يتوجب على النظام إيجاد الدعم والمساندة والتأييد الضرورية لبقائه[2].

والمساندة إذا انخفضت عن حد معين، فإنها تؤثر سلبا في النظام السياسي، ومن ثم على النظام أن يعمل جاهداً لإيجاد المساندة الضرورية لسيره وحركيته خلال نشاطات متعددة فعلية ورمزية وعبر أبنية وهياكل جديدة تسهم في دعمه وبقائه واستمراره.

ويأخذ التأييد شكلين حسب تصنيف «إستون» : التأييد الصريح، ويتمثل في تأييد أي فرد لمجموعة من الأهداف، والأفكار، والمؤسسات، والأفعال، والأشخاص، كان يؤيد فرد فرداً آخر في الانتخابات بالتصويت لصالحه أو القيام بحملة انتخابية له ، هذا التأييد يمكن أن يكون بالأقوال والأفعال أو بهما معًا. وهناك صنف آخر سماه «إستون» التأييد الضمني، حيث إن سلوك التأييد يمكن أن يتضمن غير الأفعال والأقوال الظاهرة، فقد يكون الفرد في وضعية مساعدة لأخرين من الناس أو لهدف سياسي، ويطلق «إستون» على هذه الحالة (هي

---

(1) Ibid., PP. 148 - 149.

(٢) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

ـ زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص ص ١٥١ ـ ١٥٢

شكل من السلوك الذهني، وهي توجُّه يتخذ شكل مجموعة من الاتجاهات، أو الاستعدادات للعمل لصالح طرف أو قضية معينة)[1] .

وتختلف المساندة من حيث مصدرها، فالجهة الفاعلة والمؤثرة والتي تملك الإمكانات والتنظيم الجيد، تستطيع أن تقدم تأييداً أكثر فاعلية، وهذا التأييد يأخذ أشكالاً عديدة ويأتي من جهات متعددة (من البيئة الخاصة بالنظام ومن البيئة الداخلية والخارجية).

٥ـ **التحويل** Conversion: هي مجموعة النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته المتمثلة في المطالب والمساندة والموارد إلى مخرجات (قرارات، سياسيات، إعلام، أفعال) والتي تصدر عن أبنية النظام السياسي[2] . فعملية التحويل تتم داخل أبنية النظام السياسي وتتولاها أجهزته المختلفة، حيث تقوم بعملية التصفية والترتيب، والتقديم والتأخير للمطالب حسب الأهمية والحساسية.

لقد أهمل «إستون» ما يجري داخل النظام السياسي وركز على المدخلات والمخرجات فحسب، وأحل ما يجري داخل النسق مكانة ثانوية.

٦ـ **المخرجات** Outputs: وتتمثل في مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة والسياسات والدعاية التي يخرجها النظام السياسي، فهي ردود أفعال النظام أو استجاباته للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي ترد إلى النظام من البيئة. فهي وسيلة تفاعل بين النسق وبيئته، وهي التعبير عن النشاط الداخلي للنسق. وتمثل المخرجات النقطة الختامية في العمليات المعقدة التي عبرها تتحول المطالب والتأييد والموارد إلى قرارات وأفعال. وتمثل المخرجات طرفي النسق والبيئة. وهي التي تبين طريقة تصرف النظام السياسي إزاء البيئة. ولا تتوقف المخرجات عند نقطة معينة، بل هي سلسلة متواصلة الحركة، فهي حلقة وصل بين النسق والبيئة، فالمخرجات تثير البيئة،فتولد البيئة مطالب ومساندة تعود إلى النسق عبر التغذية الاسترجاعية من خلال فتحة المدخلات، وتظل المدخلات تؤثر في المخرجات والعكس، وجميعهم يؤثرون في بقية النسق السياسي وبيئته.

---

(2) Easton, op.cit., P. 150.

(٢) عوض، مرجع سابق، ص ٨.

obeikandl.com

وتقوم المخرجات بتعديل الشروط البيئية غير الملائمة، كما يمكن أن تقوم السلطات بتعديل بعض عناصر النظام السياسي أو بتعديل الطلبات أو بزيادة المساندة، كما يمكن أن تغض السلطات النظر عن الاستجابة للمطالب وتقوم بتوفير بعض المخرجات الرمزية كالوعود وإثارة الحماس والتخويف من الخطر الخارجي والتخريب الداخلي[1].... وفي أسوإ الحالات، قد تلجأ السلطات إلى المخرجات السلبية وذلك باستعمال القسر والقوة لضمان استمرار النظام وبقائه في السلطة دون الاستجابة للمطالب المجتمعية.

وتظل مقدرة النظام على الاستجابة للمطالب هي الضامن لاستمراره. غير أن قلة الإمكانات وعدم قدرة السلطات أو عدم رغبتها في تلبية مطالب الأفراد والمجتمعات، بنسب معينة، ستجعل رصيد التأييد لصالح النظام يتناقص، وينضاف إلى ذلك أن حجم المطالب، وكميتها، ونوعها، وشدتها قد ترهق النظام السياسي غير أنه تنبغي الإشارة إلى أن استجابات الأنظمة تختلف من نظام إلى آخر حسب طبيعة النظام، وتركيبته، وتكوينه وثقافته[2].

وتتضمن المخرجات إلى جانب القرارات الملزمة، القرارت غير الملزمة، وكذلك التصريحات والأفعال الاقتصادية، والاجتماعية (الإنجازات) والقوانين والمراسيم، والتنظيمات، وقرارات العدالة والأحكام القضائية، والأفعال الملزمة مقرونة بالسياسات والتبريرات، والوعود والحوافز، والتفضيلات[3].

٧ـ **التغذية الاسترجاعية** Feedback ويقصد بها مجموعة ردود أفعال البيئة على مخرجات النظام السياسي، وذلك في شكل طلبات وتأييد وموارد جديدة توجهها البيئة إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات. وتمثل رجعية الفعل (التغذية الاسترجاعية) ما يتلقاه أعضاء السلطة من معلومات عن نشاطاتهم. فالمخرجات تؤثر في المدخلات بتقليلها أو زيادتها، كما تمثل المخرجات معياراً لكل مصير النظام، فبدون كمية معلومات لا يستطيع أي

---

(١) أقول: إن الهيئات التي تغذى شعوبها الشعارات ستحصد الأزمات. سواء كانت تلك الهيئات حكومات، أو أحزاباً، أو تنظيمات أخرى، كبيرة كانت أو صغيرة.

(٢) زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(3) Easton Op.cit., PP. 321 - 332.

نظام أن يستمر في عالم مستقر، بله متغير. وتمثل عملية التغذية الاسترجاعية أداة أساسية تساعد السلطات على تعديل أهدافها وتشكيلها بطريقة تصونها من الضغط الملازم لقلة الموراد، كما تفيد المسئولين في تصحيح سلوكهم. وإذا افتقر النظام إلى المعلومات وردود الأفعال، فسيجد نفسه معرضًا للمخاطر (الغموض ، وانعدام التوقع، وانعدام الثقة به). فالتغذية الاسترجاعية هي طريقة مفيدة بها يقوم النظام السيايسي بتقويم ذاته، وإصلاح اختلالاته. وهي معيار لتقويم فاعلية نظام سياسي أو عدم فاعليته. وبالتغذية الاسترجاعية يستطيع النظام السياسي أن يعرف ماذا حقق وماذا لم يحقق من أهدافه، أو هل اقترب من أهدافه؟ يقول «إستون» : إن التغذية الاسترجاعية تسمح لأعضاء النظام بإدراك ذواتهم ومعرفتها، ومعرفة الوضعية التي يوجدون فيها، كما تزود النظام وتعينه على اكتشاف وسائل جديدة واستطلاعها لمعالجة المشكلات وهكذا يكتسب النظام السياسي نضجًا سياسيًا .

ويعمل النظام السياسي على تخزين خبرته المتراكمة في مواجهة المشاكل لتساعده على مجابهة الواقع المتجدد في الحاضر والمستقبل. وتفيد التغذية الاسترجاعية من خلال المعلومات التي تقدمها إلى النظام السياسي في معرفة حالة النظام، ونتائج أفعاله وحالة البيئة أيضًا[1] .

ثم إن معرفة النظام ردود أفعال البيئة عن تصرفاته، تمكنه من تقويم سياساته، فإن كانت إيجابية واصل سيره باتباع السياسة ذاتها وتقويتها، وإن كانت سلبية توجب عليه أن يعدلها أو يتخلي عنها. إلا أن المعلومات التي تصل إلى النظام السياسي عبر قنواته المختصة بذلك لا تعني بالضرورة أن تكون الاستجابة في مستوى تلك المعلومات، فقد تتميز السلطات بالسلبية إزاء ردود الأفعال المختلفة، وقدَ تفتقر إلى المراس السياسي والحكمة اللازمة، أو قد تفتقر إلى الموارد اللازمة لتلبية تلك المطالب، مما يترتب عليه انخافض المساندة والتأييد للنظام السياسي. وفيما يلي تصميم «إستون» لعمل النظام السياسي[2] .

---

(1) Ibid., PP. 343- 349.
(2) Ibid., P.31.

جدول رقم ٣

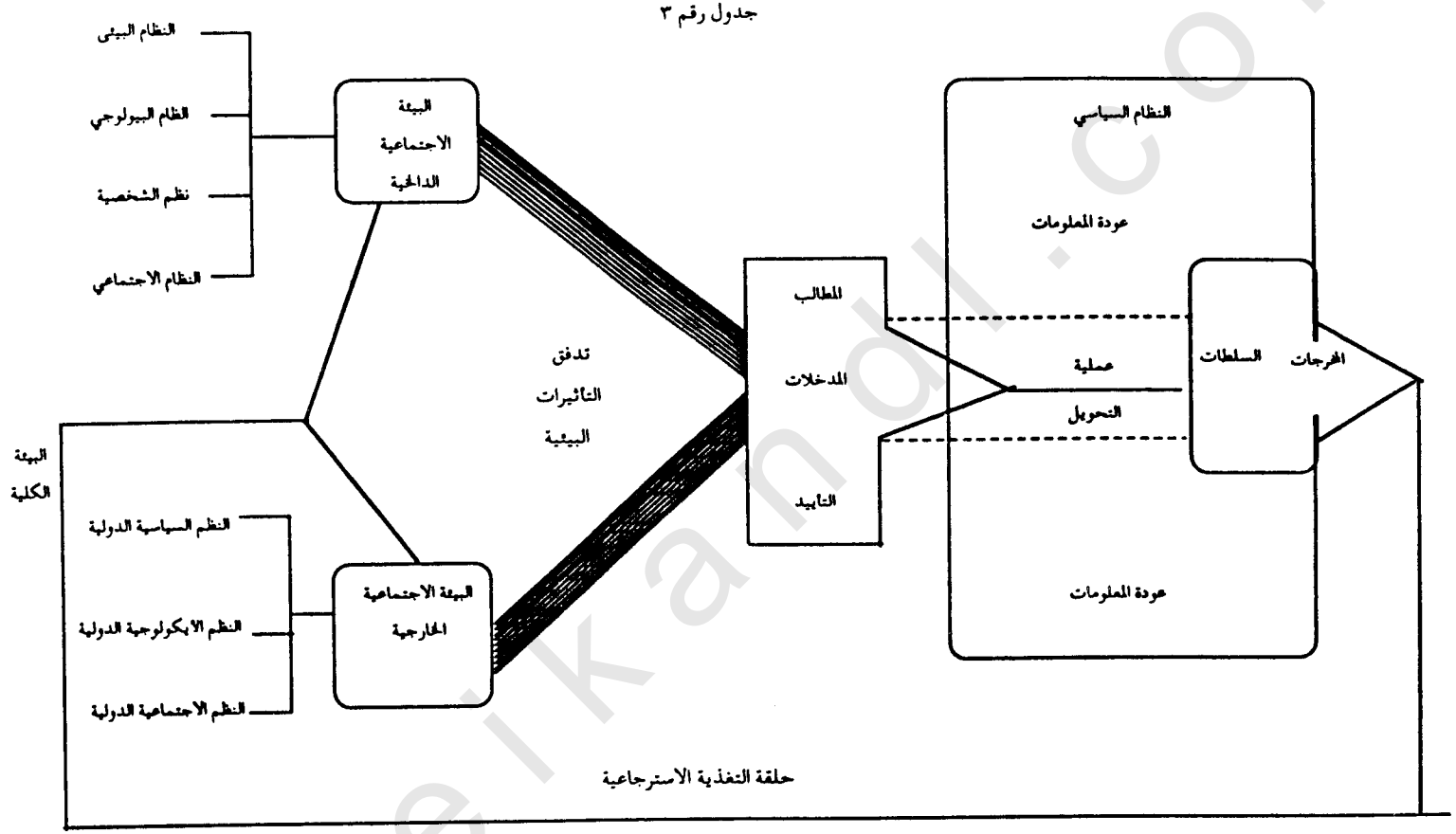

نموذج «إستون» المتعلق بالتفاعل الحركي للنظام السياسي في (ESTON, OP.cit., P.31.)

obeikandl.com

الفروض التي بنى «إستون» إطاره التحليلي عليها.

بنى «إستون» إطاره التحليلي على مجموعة من الفروض يمكن إيجازها فيما يلي:

١ـ النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرين، ويمتلك مقدرة على التكيف مع الضغوط المختلفة.

٢ـ يسعى النظام إلى تحقيق التوازن والاستقرار وذلك من خلال الخصائص التي يمتلكها وتعينه على مواجهة متطلبات البيئة، فهو يمتلك قدرة ضبطية خلاقة وبناءة.

٣ـ للنظام مجموعة من الوظائف لابد له منها لاستمراره.

٤ـ يشبه «إستون» النظام السياسي بالكائن الحي الذي يتطلب وضعا بيئيا للحياة فيه.

٥ـ تمتلك النظم السياسية برامج وآليات لمواجهة بيئاتها، وبفضل هذه الآليات تستطيع النظم السياسية تنظيم سلوكها الخاص وتعديل أبنيتها الداخلية، وتستطيع حتى تغيير أهدافها الرئيسية.

٦ـ النظام السياسي في حالة حركة دائمة يأخذ من البيئة ويعطيها [١].

عمل النظام السياسي في شكله المبسط:

تأتي الطلبات والتأييد إلى النظام السياسي من البيئة الداخلية، والخارجية، وذلك من خلال فتحة المدخلات، فتقوم أجهزته الداخلية بمعالجتها ودراستها وتصفيتها، ثم بعد ذلك تحولها إلى مخرجات في شكل أجوبة تتخذ صفة القرارات والسياسات والأقوال والأفعال المختلفة. هذه المخرجات المتجهة إلى البيئة الداخلية أو الخارجية أو إليهما معًا، تجعل البيئة تنتج ردود أفعال تتخذ صفة الطلبات أوَ التأييد، تتجه مرة أخرى إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات، وهكذا يظل النظام السياسي في حالة حركة مستمرة ويمكن التمثيل لذلك بهذا النموذج التصميمي المبسط «لإستون»

---

(1) Ibid., PP. 19 - 21.

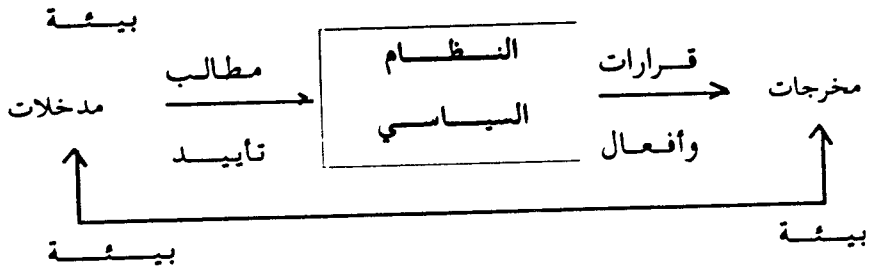

نموذج مبسط للنظام السياسي كما يراه «إستون»[1] . (جدول رقم ٤)

استخدام الاقتراب النظمي:

يستخدم هذا الاقتراب في دراسة النظم السياسية، والمؤسسات السياسية المختلفة، والبرلمانات، والأحزاب، والجماعات، وفي صناعة القرارات، كما يستخدم في دراسة السياسة الخارجية، والمنظمات الدولية، والنظم الإقليمية.

نقد الاقتراب النظمي: على الرغم من إسهاماته المختلفة في تطوير الدراسات السياسية إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي:

١ـ المحافظة والتحيز للوضع القائم، وإعطاء قيمة كبيرة جداً للاستقرار. فالاستقرار يمثل قيمة عليا تتحكم في سلوك النظام وهي غايته المنشودة، لذلك فإن جل الدراسات التي استخدمت اقتراب النظم انتهت إلى نتائج محافظة أومؤيدة للوضع.

٢ـ لا يولي التغيير الثوري بما يعنيه من تحول جذري شامل للنظام السياسي أي اهتمام أو يتجاهله، فاهتمامه ينصب على مقومات النظام وطرق دعمه، وليس على عوامل تغييره وتطويره، فهو يكشف عن عناصر الاستمرار والاستقرار في النظام دون أن يستطيع تفسير كيف ولماذا يتطور النظام من وضع إلى آخر بصورة دقيقة(٢).

٣ـ النظر إلى الحياة السياسية نظرة ميكانيكية تبسيطية تتجاهل تعقيداتها وخصائصها المميزة، كما يميل إلى التجريد والعمومية.

٤ـ يتجاهل التاريخ، علما بأن الظاهرة السياسية ليست مقطوعة الصلة بالماضي.

---

(1) Ibid., P. 33.

(٢) عوض، مرجع سابق، ص ص ١٦ ـ ١٧.

المبحث الرابع

اقتراب الاتصال Communication Approach

يحظى الاتصال في حياة الأفراد والجماعات والمنظمات والدول بمكانة كبيرة لا يمكن إغفالها، فالاتصال يسري في المجتمعات سريان الدم في الشرايين، وإذا كان من المتعذر تصور جسم حي بدون ضخ دم، فكذلك يتعذر تصور مجتمع بدون تدفق الاتصال (والمعلومات)

والاتصال لا يقتصر على الكلمة، ولكنه يمتد ليشمل صوراً متعددة، فالصرخة اتصال، والصورة اتصال، والضحكة اتصال، واللباس اتصال، والبكاء اتصال، وغير هذا من المعاني والرموز التي تحدث أثراً لدى الغير، وتثير لديه إحساساً معيناً.

إننا لا نستطيع التكيف مع المحيط الذي نعيش فيه إلا من خلال العملية الاتصالية. فنحن نتلقى رسائل من البيئة مليئة بمضامين نسعى لفكها والرد عليها، كما أننا نوجه رسائل إليها، وهكذا يحدث التفاعل في المجتمع، وبين المجتمع والنظم الحاكمة، وفيما بين المنظمات المختلفة، بل هناك عملية عمودية إلى جانب تلك العملية الأفقية، فالاتصال بين الأحياء والأموات عبر الآثار والسجلات التي تركوها لنا.

وإذا كانت الاتصالات مهمة دائماً، فإن التوسع الحديث في وسائل الإعلام، واستخدام التكنولوجيات المتطورة والعالية، قد عظمت معارفنا بدلالات الاتصال، وقادت إلى العناية بالبحوث الاتصالية، والقدرة على تحليل تبادل المعلومات، والعمليات التي تحدث بواسطتها.

وتعتبر الاتصالات بمثابة شريان الحياة للنظام السياسي، إذ بدونها لا يستطيع الاستقرار والمحافظة على وحدته وتكامله، وبدون تخزين ونقل السجلات التي حوت أعمال الماضي، فإن النظام يعجز عن الاستمرار[1] . كذلك لا يمكن الحديث عن عملية سياسية دون الإشارة إلى عنصر الاتصال الذي يمثل محور التفاعل السياسي في الظواهر السياسية المختلفة، إذ لا يمكن تصور عملية التحكم ـ التي تعني في جوهرها عملية أمر وطاعة في نصيب كبير منها ـ دون أن تكون العملية الاتصالية حاضرة فيها. كذلك تعتمد عملية القرار ـ الرشيد

---

(1) Palmer, Op.cit., P.34.

خصوصًا ـ على الاتصال وتبادل المعلومات بين صناع القرار والمجتمع المعنى بالقرار المراد اتخاذه. ولقد عبر «باي» عن ذلك بقوله: إنَّ ثمة علاقة جوهرية بين العملية الاتصالية والعملية السياسية، فإذا كان عالم السياسة يقوم على القوة، فإن رغبات من يملكون القوة لابد أن تنتقل إلى من يتوقعون أنهم سيستجيبون لها. وإذا كان عالم السياسة يبنى على شرعية السلطة، فإن الأمر يستلزم وجود الوسائل التي تقوم بالتعبير الرمزي عن القيم والمعايير الإجرائية لمثل هذه النظم. وإذا كان عالم السياسية يقوم على المشاركة، فإن ذلك يعني إيجاد القنوات التي تنقل مصالح المواطنين ومطالبهم إلى صانع القرار. ولو أن عالم السياسة يقوم على الاختيار بين البدائل، فإن ذلك يلزمه أن يحيط المهتمين بالقرارت والسياسات ببدائل الاختيارات [1].

والعملية الاتصالية في جوهرها هي عملية نقل معلومات، أو تبادل معلومات بين طرفين أو أكثر. أو هي مجموعة إشارات أو رموز تنبعث من طرف إلى آخر ولو تعددت وتنوعت وسائل نقل المعلومات أو الرموز أو الإشارات، فالعمليات العصبية أو الهرمونية تمثل عملية اتصالية، والإشارات الإلكترونية كذلك تؤدي وظيفية اتصالية، كما أن الكلمة المنطوقة أو المكتوبة تمثل عملية اتصالية. ويعد العالم الرياضي «نوربرت واينر» Norbert WIener من الرواد الأوائل في نظرية الاتصال. لقد استخدم «واينر» وهو بصدد تطوير نظريته عن الرسائل ـ السبرنتيكا Cybernetics والتي تعود إلى اليونانية ومن مشتقاتها معنى الإدارة والحكم.

والسبرنتيكا التي طورها «واينر» وآخرون تعني جسم نظرية وتقنية لدراسة الاحتمالات المختلفة وفي العوالم المتماثلة مثل بعض الآلات، والحيوانات، والكيانات الإنسانية الفردية، والمجتمعات، والدول، والأوضاع التي تؤدي الرسالة فيها وظيفة ضبط هذه العوالم. وإن عملية استقبال المعلومات واستخدامها تعني ضبطنا للحوادث المحتملة من البيئة الأخرى، والتي نعيش فيها فعلاً (أي بيئتنا كذلك). وعلى المستوى الميكانيكي يمكن تشبيه عملية السبرنتيكا بالترموستا الموجودة في ثلاجة والتي تسجل المعلومات المحيطة بها بشأن البرودة

---

(١) بسيوني إبرهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صناعة القرار في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ص ٥٠ ـ ٥١.

والحرارة، ومن ثم تضبط درجة حرارة الثلاجة بواسطة (عملية التوجيه الذاتي).

لقد حاول «واينر» تطبيق ذلك على الجمعيات، والمنظمات، والمجتمعات. والدول ذاتها مبنية ومتماسكة بواسطة الاتصالات، أي بواسطة الإدراكات، والقرارات والتوقعات والمعاملات. وأن السياسة لا يمكن أن توجد بدون اتصالات. والدولة ذاتها يمكن النظر إليها كقرار ونظام ضبط، والذي يعتمد على تبائل الرسائل في كل شئون الدولة الداخلية وعلاقاتها الخارجية. وكل واحدة من عمليتي الضبط والاتصال يمكن أن تؤدي الوظيفة التي تؤديها الأخرى، حيث إن كلا منهما يستهدفان التأثير والتحكم في سلوك طرف آخر [1]. وتوجيه رسالة من طرف إلى آخر تعني الاتصال به من أجل ضبط سلوكه، أي إعلامه بالغرض المرجو منه. ونظرية الاتصال في أساسها حينما استخدمت السبرنتيكا كانت تستهدف ضبط البيئة التي يوجد فيها الكائن والتحكم فيها لملاءمة احتياجاته.

وتقام العملية الاتصالية على المرتكزات التالية:

١ـ **المرسل أو مصدر الرسالة**: والذي تنطلق منه المعلومات سواء كان فرداً أو مجموعة أو مؤسسة.

٢ـ **الرسالة**: التي تتضمن معلومات أو مجموعة معلومات حملتها القناة التي من خلالها قام المرسل ببعثها عبرها، والرسالة يمكن أن تصف حدثًا أو ظاهرة، أو مطلبًا أو مشكلة، أو تأييداً أو احتجاجًا.

٣ـ **القناة**: وهي الأداة أو الواسطة التي تنقل الرسالة إلى الجهة المعنية بها. والقناة قد تكون لغة منطوقة أومكتوبة أو عبر الصور أووسائل الإعلام الحديثة المختلفة، وتختلف هذه الوسائل في نمط نقلها للرسائل، و في تأثيرها.

٤ـ **المستقبل**: وهو الجهة التي تتلقى الرسالة من أجل الاستجابة مضمونها.

٥ـ **التغذية الاسترجاعية**: وتعني مدى تأثير الرسالة في المستقبل واستجابته لها، ويتم

---

(1) Robert C. North "The Analytical Prospects of Communications Theory", In James Charlesworth, Contemporary Political Analysis ,(New York: The free press, 1967), PP. 300 - 301.

معرفة ذلك من خلال ردود أفعال المستقبلين للرسالة بواسطة إرسالهم هم بدورهم رسائل ومعلومات جديدة إلى المرسل تعبر عن رضاهم أو سخطهم على مضمون سلوك معين، فهي تعني إعلام المرسل بنتائج أفعاله.

فإذا نظرنا إلى الانتخابات كنظام اتصالي، يمكننا أن نقول: إن المصدر (المرسل) هو المرشح للمنصب السياسي، والرسالة هي ما يطرحه على الناخبين من وعود وبرامج واقتراحات، والقناة قد تكون الإذاعة أو التلفزيون أو الصحف أو، الاتصال المواجهي، والمستقبل هو جمهور الناخبين، والتغذية العكسية هي قبول أو رفض مقترحات المرشح[1].

وتلعب الاتصالات دوراً مهمًا في العمليات السياسية، إذ لا يتصور صناعة قرار سياسي لا يعلب فيه الاتصال دوراً مهمًا، ذلك أن صانع القرار السياسي يحتاج إلى المعلومات المتعلقة بهموم الناس ومطالبهم، وهذا لا يتم إلا من خلال المعلومات المتبادلة بين نخبة صناعة القرار وأعضاء المجتمع الذي تنتسب إليه تلك النخبة. كما أن عملية تجنيد المجتمع وتعبئته تتم عبر العملية الاتصالية، وكذلك التنشئة السياسية وكل ما يتعلق بالثقافة السياسية وتناقلها عبر الأجيال.

ويلعب الاتصال دوراً مهمًا في السياسية الدولية سواء تعلق الأمر بحالة الحرب أو السلم، ذلك أن العملية الاتصالية يمكن أن تسهم بشكل كبير في حل الصراعات وتسويتها، كما تمثل العملية الاتصالية قلب أسلوب الردع. ويمكن أن تقع الحرب بسبب قيام طرف بإرسال إشارة أو رمز اتصالي فسره غيره على أنه مقدمة إعلان حرب فكانت تلك الإشارة العامل الذي قدح زناد الحرب. وقد عبر «واينر» عن العلاقة بين السبرنتيك (الدراسة المنظمة للاتصال والتحكم في النظم بكل أنواعها) بالسياسة والاتصال عندما قال: إننا إذا أدركنا السياسة كنظام، فإن الاتصال هو العصب الذي يتحكم في هذا النظام. كما أنَّ قدرة النظام على ممارسة السيطرة والتحكم ترتبط بقدرته على التعامل مع المعلومات، وأن الاتصال والتحكم معنيان مترادفان، ففي كل وقت نقوم فيه بالاتصال فنحن نقوم كذلك بالتحكم[2].

---

(١) المنوفي، نظريات النظم، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٢) بسيوني حمادة، مرجع سابق، ص ٥٩.

وينظر الذين يستخدمون اقتراب الاتصال إلى الأمم والحكومات على انها أنظمة اتصال. وأننا نستطيع فهم المجتمع أو النظام أو المنظمة كلما نظرنا إليها ودرسناها عبر رسائلها الاتصالية، أي خلال دراسة عملية انتقال المعلومات وتبادلها عبر أجزائها وقنواتها المختلفة.

ويمكن استخدام اقتراب الاتصال لدرساته الطرق والكيفيات التي تتصرف بها النظم والجماعات الأخرى في العالم السياسي. ويمكن عبر استخدام اقتراب الاتصالات تصنيف الأنظمة من حيث الديقراطية والشمولية. ذلك أن مصلحة الأنظمة الدكتاتورية في تأثيرها في الرأي العام، تبرز في استثماراتها الواسعة من الثروات والطاقة في وسائل الاتصال.

ويمكن حساب ذلك عن طريق النسبة التي تخصصها تلك الأنظمة الدكتاتورية لنشر الجرائد والإذاعة والتلفزيون من الدخل القومي، حيث نجد هذه النسبة مرتفعة في الأنظمة الدكتاتورية إذا ما قورنت بالأنظمة غير الدكتاتورية والتي لها مستوى من الدخل القومي مشابه.

كما يمكن أن نقارن بين الدول باعتمادنا الطريقة التي أديت بها وظيفة الاتصال السياسي، وما هي الآثار التي أحدثتها، وقد اقترح الباحثون مجموعة من العناصر والمتغيرات للمقارنة بين الأنظمة السياسية، ويمكن إيجازها في ما يلي:

١ـ تجانس المعلومات السياسية.

٢ـ انسياب المعلومات السياسية.

٣ـ حجم المعلومات السياسية.

٤ـ اتجاه تدفق المعلومات السياسية[1].

إن دراسة النظم السياسية من خلال اقتراب الاتصال تعني دراسة السلوكات أو الأفعال المتعلقة بتبادل المعلومات ، أي تبادل الرسائل بين الفاعلين السياسيين. ومن ثم فإن اقتراب الاتصال يركز اهتمامه على القنوات التي تتدفق خلالها المعلومات (الرسائل) بين الفاعلين

---

(1) Conway and Feigert, Op.cit., PP. 313 - 315.

السياسيين، وعلى أنواع المعلومات أو الرسائل. وكذلك يركز على القواعد والإجراءات التي تحكم الاتصالات داخل النظام السياسي، كما يهتم بحدة المشاعر المرتبطة برسائل معينة، وكذلك أنواع الاستجابات التي يمكن توقعها من الذين يتلقون الرسائل[١] .

ويعد عالم السياسة الأمريكي «كارل دويتش» Karl Deutsch أول من قاد محاولة استخدام الاتصال كبؤرة اهتمام للتحليل السياسي، وذلك بعرضه أفكاره في مجموعة مقالات ومؤلفات أشهرها كتابيه: «العصب الحكومي» و «السياسة والحكم : كيف يقرر الناس مصيرهم» ويرى «دويتش» أن عملية الاتصال تعد جوهرية بالنسبة لأي نظام سياسي، فهو يستقبل الرسائل باستمرار ، وهذه تستدعيه لقراءتها وتحليلها والاستجابة لها. وتقوم وسائل الاستقبال التي تتلقى المعلومات في صور رسائل بنقلها إلى مركز القرار الذي يعتمد على ذاكرته، أي المعلومات المختزنة في العقل أو السجلات وعلى قيمه (أي تفضيل قرار على آخر) في التوصل إلى القرار الذي يبعث به إلى الأبنية التنفيذية Effectors التي تتخذ الأفعال والإجراءات المناسبة لتنفيذه. وهذه القرارات والأفعال التنفيذية تثير ردود أفعال مختلفة تتلقاها أجهزة استقبال المعلومات لتحولها بدورها إلى مراكز القرار، ويطلق على هذه العملية التغذية الاسترجاعية Feedback ويمكن توضيح ذلك في التصميم التالي[٢] . (جدول رقم ٥)

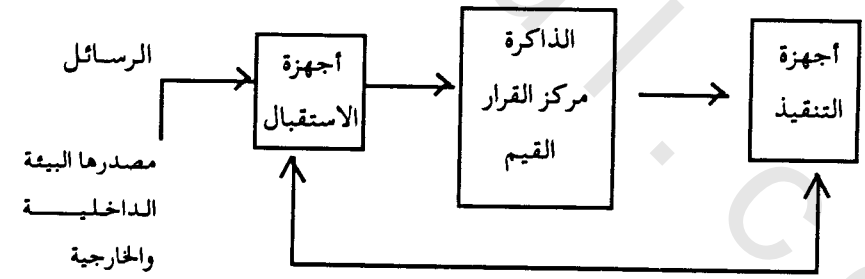

التغذية الاسترجاعية

---

(١) المنوفي، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ١٥١ - ١٥٢.

ويري « دويتش » النظام في ذاته يمثل نظاما للمعلومات. والمعلومة هي علاقة نمطية بين الأحداث، والاتصال هو نقل هذه الأنماط من العلاقات. فالعملية الاتصالية تتضمن المعلومة والقناة التي يتدفق عبرها الاتصال (المعلومة). لقد اعتمد « دويتش » المعلومة كوحدة لتحليل النظم السياسية، واعتبرها جوهر العملية السياسية. ويقول بما أن الاتصالات هي عملية تبادل المعلومات، فعلينا أن نتعامل مع مفهوم المعلومات.

وتغدو الاتصالات أكثر فاعلية عندما نحدد مضمونها ونقوي شدته، وتؤثر مضامين الرسائل في الجهات الموجهة إليها بحسب ملاءمة مضمونها وقوتها. ويختلف تأثير الاتصال بحسب الجهة المرسلة والطريقة التي يتم بها، والجهة المستقبلة وخلفياتها، فالمعلومات المناسبة مع أوضاع الجماهير المستقبلة أو المستهدفة من عملية الاتصال، ومع خبراتهم وقيمهم، تكون أكثر تأثيرا وفاعلية واستجابة. كذلك يكون الأثر بالنسبة للطرق التي يتم بها الاتصال. وبقدر الفهم واختيار الأسلوب التوصيلي يكون الأثر المرجو في إحداث تغييرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية.

كما يمكن أن تفقد المعلومات قيمتها بسبب التشويه أو سوء الفهم، وعملية التشويه تلحق المعلومات خلال نقل الرسائل عبر الوسائط المختلفة، سواء تعلق الأمر بمضمون الرسائل أو من خلال القنوات أو التشويه الذي يلحقها في المصدر أو لدى المستقبل أو خلال التغذية الرجعية. ذلك أن مستقبل الرسالة يمكن أن يسيء فهم الرسالة ويترجمها ترجمة مشوهة مخالفة لغرض المرسل، فتترتب على ذلك نتائج سلبية يمكن أن تعود في صورة تغذية ومعلومات مشوهة. وعملية التشويه هاته كثيرا ما تصاحب تبادل الملعومات أو نقلها. ويمكن معرفة أثر العملية الاتصالية لدى المستقبل من خلال التغذية الاسترجاعية، والتي تلعب دوراً مهمًا في تحليل « دويتش »[1].

وتعني التغذية الاسترجاعية: شبكة الاتصالات التي تنتج الفعل في استجابتها لمدخل المعلومات، وتتضمن نتائج عملها في المعلومات والتي بها تعدل سلوكها اللاحق، وهذه

---

(1) Palmer, Op.cit., PP. 36 - 38.

الآلية تمكن النظام من تغيير وضعيته ـ عند الضرورة ـ وهي تتفاعل مع المعلومات، وإضفائها حالة من الحركية على نشاط النظام، وبواسطة التغذية الاسترجاعية يتدبر الفرد، أو الجماعات، أو النظام نتائج أفعالهم أو أفعالهم حتى يصححوا سلوكهم الممكن اتباعه، فهي آلية تقويم، وتعليم، وتصحيح، تمكن النظام من النمو، والاقتدار وتجنب الأخطاء السابقة، فهي مقياس لمعرفة حالة النجاح أو الفشل المترتبة على القرارات السابقة.

المفاهيم التي استخدمها دويتش:

إذا كان «إستون» قد استخدم، مفهوم النظام والمدخلات والمخرجات، و«ألموند» استخدم مفهوم البنية والوظيفة والكفاءة والتعبير عن المصالح وغيرها من المصطلحات التي تعبر عن إطاره التحليلي، فإن «دويتش» قد ابتكر مفاهيم استخدمها للتعبير عن إطاره التحليلي وعملياته ويمكن تجميع تلك المفاهيم في أصناف أربعة:

أولاً ـ مفاهيم تتعلق بالأبنية العاملة وتتضمن:

١ـ **نسق الاستقبال** Reception System ويشير إلى مجموعة الأجهزة والقنوات التي تتلقى المعلومات من البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي. والاستقبال ليس عملاً سهلاً بسيطًا، ولكنه يتضمن استقبال المعلومات وفحصها وتصفيتها.

٢ـ **نسق الذاكرة** Memory، ويعني بها «دويتش» أوعية اختزان المعلومات الخاصة بالأوضاع الداخلية والدولية.

٣ـ **نسق القيم** Value System: وتشير إلى مجموعة القيم التي على هديها يفاضل صناع القرار بين البدائل المختلفة.

٤ـ **نسق التنفيذ** Effectors وتعني أجهزة تنفيذ القرار.

ثانيًا ـ مفاهيم تتعلق بتدفق المعلومات ومعالجتها، وتتضمن:

١ـ **الحمل** Load: ويعني مجموعة المعلومات والرسائل القادمة إلى النظام من البيئة، وكلما زاد ثقل الحمل على النظام صعب على النظام التكيف والتفاعل معه. فالحمل يعني

باختصار ضغوط البيئة على النظام. ويعني الحمل بالنسبة للنظام السياسي مجموعة التغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية، وتستدعى النظام للإجابة عنها ومواجهتها، وبصيغة أخرى ما هو الحمل على نظام صنع القرار السياسي في الدولة؟

٢ـ **طاقة التحمل** Load Capacity: وتشير إلى القدرة على استقبال كل المعلومات الواردة ومعالجتها ، ووتتوقف هذه القدرة على عدد القنوات الاتصالية المتاحة وأنواعها وحالتها، وعلى درجة الدقة في جمع المعلومات ومدى التشويه الذي يطرأ على المعلومات عند استقبالها ولحظة الاستجابة لها. فكلما زاد التشويه كان على النظام أن يواجه متاعب؛ لأن استجابته (قراره) لن تكو ن للموقف الفعلي وإنما لتصور غير دقيق ولموقف مصطنع زائف.

٤ـ **الاستدعاء** Recall: يعبر عن قدرة النظام على استدعاء الخبرة السابقة التي يمكن أن تفيد في تحليل المعلومات الواردة إليه.

ثالثا ـ مفاهيم تتعلق بالقرارات وآثارها، وتتضمن:

١ـ **المخرجات** Outputs: وتشير إلى القرارات التي يخرجها النظام، استجابة للمعلومات الواردة إليه.

٢ـ **الإبطاء** lag: وهي المدة التي يستغرقها النظام ما بين استقباله المعلومات (الحمل) والرد عليه. وكلما طالت مدة الإبطاء كلما قلت كفاءة النظام وضعف تكيفه مع البيئة. وكلما قلت هذه المدة، دل ذلك على فاعلية النظام وكفاءته، وقدرته على الاستجابة لمطالب البيئة. وبصيغة أخرى ما هي المدة التي تستغرقها الحكومة أو الحزب للاستجابة للمستجدات والتحديات؟ وما هو الوقت المطلوب الذي يستغرقه صانع السياسة لإدراك الوضع الجديد وكم هو الوقت المضاف إليه للتوصل إلى صناعة قرار أو اتخاذ موقف؟

٣ـ **الكسب** Gain: ويشير إلى مقدار التغير الذي يحدثه النظام في البيئة بما اتخذه ونفذه من قرارات، وهو يعبر عن مدى قدرة النظام للاستجابة للحمل بهدف التكيف مع البيئة، ويتوقف ذلك على حسن تدبر المعلومات، فكلما كان التغير كبيراً، دل ذلك على أن الكسب كان أيضًا كبيراً . ويمكن صياغة السؤال التالي: ما هو الكسب المترتب على

الاستجابة، بمعنى ما هي سرعة وحجم رد فعل النظام السياسي على البيانات الجديدة التي تم قبولها؟

٤ـ **التغذية الاسترجاعية**؛ أولى «دويتش» أهمية كبيرة لهذا المفهوم، بل عده الفكرة الأساسية في العملية الاتصالية الكاملة والصحيحة. ويقصد بها عملية تدفق معلومات جديدة من البيئة إلى النظام كتعبير ورد فعل عن نتائج أفعاله وقراراته السابقة، فهي المعلومات التي يستبقلها النظام، وهي تمثل حملا جديدا على النظام، إلا أنها يمكن أن تكون بمثابة مقياس للكسب الذي حققه النظام، فهي تعلم النظام عن تصرفاته السابقة حتى يواصل السير في المنحى ذاته أو يعدل فيه أو يتركه. فالتغذية الاسترجاعية وما تتضمنه تصبح بالنسبة لصانع القرار السياسي بمثابة المرشد والدليل. وتتخذ التغذية الاسترجاعية الصور التالية منفردة أو مركبة:

أ ـ **تغذية استرجاعية إيجابية** Positive Feedback: وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن قراراته المتخذة، ،وتتضمن رموزاً ودلالات يترجمها النظام على أنها نوع من الرضا يدعوه لمواصلة انتهاج السلوك نفسه للوصول إلى الهدف.

ب ـ **تغذية استرجاعية سلبية** Negatve Feedback: وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن قراراته المتخذة سابقًا وتتضمن دلالات ورموزاً يترجمها صانع القرار على أنها تعبير عن عدم رضا البيئة عن تلك القرارات، وهذا ما يدفعه إلى تعديل سلوكه اللاحق لبلوغ الهدف المطلوب. فالتغذية الاسترجاعية تمثل تياراً مستمراً من المعلومات يتجه إلى النظام يحثه في الحالة السلبية على تعديل سلوكه نحو الهدف المنشود والسرعة اللازمة لذلك.

جـ ـ **تغذية استرجاعية تستتبع تغير الهدف الأصلي** Goal Changing Feed-back: وتشير إلى تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج قراراته تحمله على تغيير هدفه الأصلي، فقد يدرك النظام أن هدفه الأصلي قد تحقق، فيضع لنفسه هدفًا جديداً، أو يدرك أن هدفه الأصلي صعب التحقيق، فيتحول عنه إلى هدف آخر. غير أن تغيير الهدف يتضمن

تغييرات في وظيفة صنع القرار وعمله وبنائه.

رابعًا ـ مفاهيم تتعلق بالتحديد والتكيف، وتتمضن:

١ـ **القدرة على التعلم** Learning Capacity: وتعني قدرة النظام على تصحيح سلوكه وتطويره بما يملكه من المعلومات التي جمعها سابقًا وخزنها وحفظها، فالنظام حينما يتصرف تصرفًا معينًا أو يتخذ قرارًا معينًا ثم تأتيه ردود الأفعال، فإنه يحتفظ في ذاكرته بصورة عن نتائج أفعاله، سلبية كانت أو إيجابية، وحينما تعرض عليه مواقف جديدة، فإنه يستدعي ذاكرته ليتصرف مسترشداً بتلك المعلومات المحتفظ بها.

وعملية التعلم هاته تدفع النظام إلى التخلي عن تصرفات سابقة، وعن عادات وإجراءات وتصورات قديمة مستقرة، مع إرساء مجموعةمن العادات والتصورات، والترتيبات الجديدة، فعملية التعلم توفر للنظام السياسي معلومات عن البيئة والتغيرات التي تحدث فيها نتيجة تفاعله السابق معها. فالمعلومات المخزونة تفيد صانع القرار حينما ينشأ موقف جديد مشابه لموقف سابق تعامل معه النظام.

٢ـ **التحول الذاتي** Self-Transformation: ويشير إلى قدرة النظام على أن يتغير ذاتيًا في كثير من جوانبه وكثير من أهدافه، وبعبارة أخرى قدرة النظام على تجديد مؤسساته وسياساته بشكل يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع واستقراره [١].

٣ـ **المبادرة** Lead: وتشير إلى مقدرة النظام السياسي على توقع مطالب البيئة. أي: مقدرة النظام على توقع التغييرات التي يمكن أن تحدث في البيئة كما يمكن أن تحدث في النظام السياسي.

والقدرة على التوقع تمكن النظام من تحقيق أهدافه بما فيها هدف المحافظة على بقائه واستمراريته، لذلك يتوجب على صناع القرار في النظام السياسي أن يضعوا في عين اعتبارهم التغيرات المتوقعة في النظام السياسي وفي البيئة المحلية والدولية. ويرى «دويتش» أن أهم خاصية في النظام السياسي هي قدرته على مواكبة البيئة المتغيرة من خلال عملية

(١) المنوفي، مرجع سابق، ص ص ١٥١ ـ ١٥٤.

الابتكار. لقد ركز اقتراب الاتصالات على المعلومات وعلى مقدرته على التعلم وقدرته على تغيير أنماط سلوكه ومؤسساته الأساسية[1] . فالمبادرة تعني مقدرة الحكومة على توقع المشاكل وسبقها فعليا من خلال القيام بالدراسات الاستراتيجية وأبنية التخطيط والتوقع[2] .

تقوم الاتصالات المختلفة (التي تنشرمعلومات) باداء مهام كبيرة من شانها إحداث تغييرات في النظم السياسية، بما يحقق نموها وتعقدها ومرونتها وزيادة قدراتها. وقد أصبح لاقتراب الاتصال دور لا ينكر في دراسة مشكلات وقضايا عديدة، من حيث التركيز على مضمون قنوات الاتصال وأثر وسائل الإعلام في التنشئة السياسية، وفي نشر القواعد (النظم) في المؤسسات، والنظم البيروقراطية. وقد استخدم «دويتش» اقتراب الاتصالات وطبقه على عملية التكامل الأوربي. ويفيد هذا الاقتراب في دراسة صناعة القرار، ودراسة النظم السياسية كشبكة اتصالات، هذه النظم التي تملك مقدرة على التوجيه الذاتي.

ويمكن دراسة النظام السياسي بترسيم صورة أو خارطة للنظام الذي يزودنا بصورة للتدفق الحالي للمعلومات عبره، بالإضافة إلى توصيف شبكة الاتصالات وقنواتها التي عبرها تتدفق المعلومات، ومعرفة قواعد سير الاتصالات وإدارتها داخل النظام، ووسائل الاتصال وأنواعها ومضامين الرسائل المختلفة.

النقد:

على الرغم من الإضافات الجديدة التي قدمها هذا الاقتراب مثل مفهوم تغير الأهداف، ووظيفة التحول الذاتي. إلا أن هذا الاقتراب يدرس الظواهر الإنسانية كما يدرس الظواهر الطبيعية. كذلك فإن محاولة استخدام القياس لا يمكن أن تطبق على الكثير من الظواهر الكيفية (معنى الرسالة وشدتها ، نبرة الصوت)[3] .

***

---

(١) زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص ص ١٦٦-١٦٩.

(2) KArl W.Deutsc,."Communication Models and decision systems", In Charlesworth, op.cit., Pp. 283 - 286.

(3) Palmer, op.cit., PP. 40 - 41.

- المنوفي ، مرجع سابق، ص ١٥٥.

اقتراب صناعة القرار Decision-making Approach

مقدمة

صناعة القرار عملية ملازمة لجميع النظم، على الرغم من اختلاف توجهاتها، ومستوياتها، سواء كانت حديثة أو تقليدية، ديمقراطية أو مستبدة، ومهما كانت الأيديولوجية التي تنضوي تحتها.

إن دراسة موضوع القرار وعملياته لا يختص بها علم السياسة وحده، ولكن تدرسها العلوم الأخرى من زواياها الملائمة لها .بل القول الصواب : إن علم السياسة استفاد من دراسة علم النفس لقرارات الأفراد واالدوافع الكامنة خلفها، كما استفاد من دراسة الاقتصاد لقرارات الأفراد الاقتصادية المتعلقلة بالسلوك الاستهللاكي وغير ذلك من موضوعات الرشادة القرارية. ودراسة صناعة القرار ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحركة السلوكية وبنظرية النظم، فعملية صنع القرار تعبر عن حركة مستمرة من الفعل ورد الفعل.

أولاً : مفوم صنع القرار السياسي:

يعرف «ريتشارد سنايدر» Synder عملية اتخاذ القرارات، بأنها « العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها اجتماعيًا، وذلك بهدف التوصل مستقبلاً إلى وضع معين كما يتخيله واضعو القرارات»(١) .

ويعرف «حامد ربيع» القرار السياسي على أنه «نوع من الإعلان السلطوي عن أسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة»(٢) . فالقرار السياسي هو مجموعة من النشاطات والأفعال التي يقوم بها أصحاب الشأن لمواجهة موقف، بغية تغييره

---

(1) Richard C. Snyder et ad, Foreing Policy decision-making, (New York : ThE free Press of glencoe, 1962), P.90.

-إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، (جامعة الكويت، ١٩٨٢)، ص ١٨٥.

(٢) حامد ربيع ، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨)، ص ٤٤.

obeikandi.com

أو تعديله. والسلطات السياسية تختار بديلا من مجموعة بدائل متاحة أو منظورة، قصد حل مشكلة عادية أو مستعصية في ظروف عادية أو متأزمة. والذي يميز القرار السياسي عن غيره من القرارات الأخرى، هو علاقته بالنشاط الذي يرتبط بالظوار السياسية، وإن تعددت تعريفاتها، (التوزيع السلطوي للقيم، أو النشاط الذي يتضمن عنصر الجبر والإذعان، أو القسر والطاعة. أو الرعاية والتدبير).

وهناك من وضع معايير لتمييز القرار السياسي عن غيره من القرارات، وهذه المعايير هي:

١ـ بنية القرار. ٢ـ المشاركون في القرار.

٣ـ المنظمة التي اتخذ فيها القرار.

٤ـ عملية صنع القرار.

٥ـ نتيجة القرار.

وهناك من اعتبر القرار سياسيًا، إذا كان صُنَّاعُه من يمتلكون السلطة السياسية مهما كانت خصائصهم وانتماءاتهم، فلا يسمى القرار قراراً سياسيا، إلا إذا أصدره من يمتلكون سلطة إصدار القرار، ويستخدمون أو يحق لهم استخدام وسائل الإكراه الشرعي إذا ما رغب طرف أن يتنصل مما يفرضه القرار من التزامات[١].

واقتراب القرار ليس نظرية علمية شاملة تتضمن مجموعةمن الفروض المترابطة والمختبرة وتسعى لتفسير الظواهر السياسية من خلال الربط بين متغيراتها في صيغة: إذا وجد كذا، فإنه يحدث كذا.

ولكن اقتراب القرار هو إطار فكري يساعد الباحثين والمحللين على التعرف على العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في خضمه. ولا يملك هذا الإطار التحليلي مقدرة على التوقع بحدوث نتائج بناء على توفر بعض المتغيرات، ومن ثم لا يمكن القول: بأن السلوك كذا يستدعي مواجهته بكذا [٢]

---

(١) بسيوني حمادة، مرجع سابق، ص ص ٨٩ ـ ٩٦.

(٢) دورتي وبلستغراف، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

obeikandi.com

وتستخدم صناعة القرار كقاعدة للتحليل يحاول بواسطتها بعض علماء السياسة التعامل مع السياسة على مستوى واسع. هذا الاقتراب يعتبر القرار والأحداث التي تحيطه كأساس ووحدة مستقرة للتحليل. والقرار السياسي يعد ضرورة ملازمة للحياة السياسية، فلا يمكن تصورعملية سياسية لا تتضمن نمطًا من القرار. إن القرار السياسي ليس قضية تعامل مع بعض الجوانب الخاصة في العملية السياسية، ولكن هو يتعامل مع صلبها المركزي. ومن ثم، فإن عمليات التصويت و العملية التشريعية والعملية القضائية، والعملية الإدارية ينبغي النظر إليها كعمليات صنع قرارات وفقًا لاقتراب صنع القرار. فإذا كان جوهر العملية السياسية هو ما يتعلق بالتوزيع التحكمي أو السلطوي للمكاسب والأضرار في المجتمع، فإن ذلك لا يتم إلا من خلال قرارات[1].

وعملية صنع القرار لا تتوقف على صناعته أو إعلانه ولكنها تشمل عمليات ما قبل القرار وعملية اختيار القرار وصناعته وعملية تنفيذ القرار وتقويمه.

وعملية صناعة القرار تتضمن كل العناصر المتشابكة والمتغيرات ذات العلاقة والتي من شأنها التأثير في سلوك وحدات صنع القرار وأهدافها وتصوراتها.

ومن ثم فإن اقتراب صنع القرار يتضمن مستويات عديدة للتحليل تشكل في مجموعها إطارًا واسعًا ومَرِنًا يساعد على استيعاب الجوانب المختلفة للظاهرة السياسية، ومن خلال ذلك كله يتناول المحلل الجوانب النفسية التي من شأنها التأثير في سلوك صانع القرار، كما يتناول تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والابنية والمؤسسات وأثرها في سلوك صانع القرار.

فهذا الاقتراب ليس قالبًا جامدًا على نمط معين، ولكنه إطار فكري مرن قابل للاتساع ليتواءم مع الظواهر المختلفة.

ثانيًا ـ وحدة اتخاذ القرار:

هي ذلك الإطار الذي يتولى دراسة البدائل ومناقشتها ثم اختيارأحدها والإعلان عنه،

---

(1) Conway and Feigert, Op. cit ., PP. 235 - 237.

ويختلف هيكلها من حيث تنظيمه، وعدد أفراده من دولة إلى أخرى. هذه المؤسسات والتنظيمات ينص عليها الدستور والقوانين الأساسية للدولة على الرغم من أن عملية اتخاذ القرار لا يمكن أن تفسر بواسطة المؤسسات الرسمية، وذلك لتداخل عناصر عديدة فيها، منها الرسمي وغير الرسمي.

ويهتم اقتراب صناعة القرار بوحدة صنع القرار، ومكوناتها وتنظيمها، والعلاقات التي تربط أجزاءها، ونمط تلك العلاقات، والأفراد الذين يمثلونها، وقيمهم، ومصالحهم، وشخصياتهم، وخبراتهم، وارتباطاتهم المختلفة، فعلى سبيل المثال:

يشترك في صناعة القرار السياسي الخارجي العديد من الأفراد والأعضاء ينتمون إلى مؤسسات تنفيذية وتشريعية. وإعلان حكومة الدولة الفلانية عن قرار معين، فإن ذلك يخفي وراءه حقيقة أن فرداً واحداً، أومجموعة من الأفراد عملت نيابة عن مؤسسات عديدة في صناعة ذلك القرار. فاتخاذ القرار تتولاه وحدة محددة تمثل قطاعًا معينًا في هيئة أكبر. وهذه الوحدة يصعب تحديدها، فأشخاصها يتغيرون وفقًا لتغير العملية السياسية وطبقًا للنظام السياسي السائد[1].

فالوحدة القرارية تمثل مجموعة الأجهزة المسئولة عن اتخاذ القرار وما تضمه من أفراد، وإجراءات تنظيمية وقواعد ضابطة للسلوك. ويتوجب على مستخدم اقتراب صنع القرار أن يلم بوحدات صنع القرار، وتشكيلها وأجهزتها، وأثر عمليات الاتصال التي تنقل المشاورات، والحوارات، والنقاشات، وتبادل الآراء، والمعلومات بشأن البدائل المختلفة. والعلاقة الموجودة بين مختلف الأجهزة فيما بينها، وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى، وبالمحيط السياسي والاجتماعي والثقافي السائد في الدولة. فوحدة صنع القرار تختلف من نظام سياسي إلى آخر، فدورها في نظام ديمقراطي غير دورها في نظام مستبد.

كذلك. فإن فاعلية الوحدة القرارية تزداد، كلما كانت أطول عمرًا، وأكثر استقراراً،

---

(1) P.A. Reynolds, An Introduction to International Relations, Third Edition, (London: Longman, 1994), PP. 21 - 22.

وتمتلك تقاليد، ولها إمكاناتها الخاصة، فالاستقرار يورثها نمطا عريقاً في التفكير وإجراءات أكثر استقراراً، وهذا ما يميز نمط الإدارة بالأهداف، وعلى العكس من ذلك، فإن إنشاء إدارات مؤقتة لمواجهة مواقف محددة ثم اختفاءها، سيضعف مردود قرارتها[1] .

كما تتيمز أجهرة صنع القرارات بالتعقيد والتشابك عبر وسائل الاتصال وعلاقات السلطة، ومن خلال المنافسة المدفوعة بالمصالح، وتأثيرات البيئة، والقوى الاجتماعية والسياسية.

فعملية صنع القرار غالبا ما تعكس المنافسة والصراع، والمساومة، وكذلك التعاون بين أجهزة وعناصر وحدة صناعة القرار بشأن اختيار بديل معين من مجموعة بدائل يثيرها النقاش. وينظر كل طرف إلى البديل الأمثل من خلال مصالحه أو تأثير ذلك القرار الذي يراد اتخاذه في مصالحه، وهل سيعظم مكاسبه ويعزز موقعه في العملية السياسية أو يقلصها؟ إن معرفة الأطراف التي كانت خلف القرار ودوافعها، ستفيد في معرف المصالح التي تريدها، والسياسيات التي تريد أن تمكن لها.

ومعرفة الأشخاص المشاركين في قرار معين تساعدنا على معرفة لماذا اتخذ القرارو وكذلك أهميته، على الرغم من أن القرار يصدر باسم مؤسسة ما، ولكن هذه المؤسسة يتخفى خلفها أشخاص لهم قيمهم، ،ومصالحهم، وتصوراتهم وآراؤهم بشأن القضايا السياسية المختلفة. كذلك فإن تقويم قرار معين يبني -إلى حد بعيد -على معرفة الأشخاص الذين اتخذوه واتجهاتهم، وخبراتهم وقدراتهم.

فالوحدة القرارية Decisional Unit تتضمن مجموعة الأجهزة المكلفة بالقرار ، وكذلك الأفراد وقيمهم وتصوراتهم ومصالحهم.

---

(١) مقلد، مرجع سابق، ص ١٩٠.

ثالثًا ـ بيئة صناعة القرار (الموقف القراري Setting Decisional)

قسم «سبروت» Sprout البيئة إلى: بيئة عملية، وبيئة نفسية، فعملية صنع القرار تتداخل فيها قيم صانع القرار وتتضارب أو تتشابك مع صورته عن البيئة المادية والاجتماعية التي تحيط به بما فيها وضعية صانع القرار في المؤسسة التي تتخذ القرار والتي تحد من سلطات صناع القرار، وتفرض عليهم قيوداً[1].

ويمكن تقسيم البيئة العملية إلى بيئة داخلية وبيئة خارجية.

١- البيئة العملية (المادية)، وتتضمن:

أ- البيئة الداخلية: وتشير البيئة الداخلية لعملية صنع القرار، إلى الأوضاع الداخلية، من أبنية اجتماعية، وأنساق ثقافية وقيمية، وتنظيمات سياسية كالأحزاب والجماعات الضاغطة ووسائل الاتصال المختلفة، والمكونات الاقتصادية المختلفة، وطبيعة النظام السياسي السائد والأيديولوجية التي يتبناها، والرأي العام وتأثيراته، والموقع الجغرافي والسياسي للدولة، والعلاقات الاجتماعية السائدة والوضع الطبقي والحالة الاجتماعية للناس. والعلاقات السائدة بين النظام السياسي (جهاز الحكم) والمجتمع أي العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومدى شرعية النظام السياسي. وكذلك الرفاه الاقتصادي أو التأزم، كل هذه العوامل وغيرها تؤثر في عملية صنع القرار، فهي بمثابة القيود التي ترد على حركة صانع القرار، ولا يمكن للقرار أن يكون رشيداً وفاعلاً، إذا لم يأخذ في عين اعتباره هذه القضايا أو الأهم منها.

ب- البيئة الخارجية:

وتشمل كل عناصر البيئة الدولية والتي تقع خارج حدود الدولة، وتتضمن سلوك الوحدات الدولية الأخرى سواء كانت دولاً أو منظمات دولية أو شركات اقتصادية وتجارية.

وبصيغة أخرى فالبيئة الخارجية تضم كل تفاعلات عناصر البيئة الدولية وأوضاعها والتغيرات التي تطرأ عليها، وتأثير الأوضاع يتوقف على إدراك صانع القرار والصور التي تعلق بذهنه عنها، وخبراته السابقة في التعامل معها. ويتوقف القرار الرشيد على الإدراك

---

(1) Joseph Frankel, The Making of Fareign policy An Analysis of Decision - making, (London: Free press, 1967), pp. 9 - 10.

الدقيق لطبيعة القيود الخارجية التي يحتمل أن يواجهها صانع القرار، وتلعب الأجهزة الحكومية المختلفة (السفارات، أجهزة التجسس والاستعلامات ومراكز الرصد) أدواراً مهمة.

٢- البيئة النفسية (السيكولوجية) لصانع القرار: وتشير إلى اتجاهات أعضاء وحدات القرار وتصوراتهم، ومعتقداتهم، وقيمهم، وخبراتهم وآرائهم السابقة، ودوافعهم، وخلفياتهم الاجتماعية وأحوالهم النفسية وهم يتخذون القرارات. والأفراد يتصرفون في مواجهة الأوضاع المختلفة تبعًا لصورهم المكونة عن تلك الأوضاع، وتعني الصور إدراك الأفراد للمواقف المختلفة، وكذلك تبعًا لاتجاهاتهم، وقيمهم ومعتقداتهم التي يتمسكون بها ويرون الحقيقة من خلالها[١].

فصانع القرار لا يتأثر بالأوضاع الاقتصادية والمؤسسات السياسية والإدارية، والأوضاع الدولية فحسب، ولكنه يتأثر بهذه متشابكة مع مجموعة قيمه وتصوراته أي بيئته النفسية التي تشكلت عبر الزمن. ثم كذلك يجب التفرقة بين الأوضاع المختلفة، فهناك الأوضاع العادية التي يصنع فيها القرار، وهناك الأوضاع المتأزمة التي تتميز بحدة الضغوط وشدتها، إلى جانب تضافر عناصر المفاجأة وضيق الوقت والشعور بالخطر الداهم، بحيث تتراكم تلك العناصر الضاغطة وتشكل توترًا كبيرًا، يصيب الأداء المعتاد لأسلوب صنع القرار بالاضطراب والخلل[٢].

رابعًا ـ مرحلة اتخاذ القرار، وتتضمن هذه العملية ثلاثة عناصر:

أ- مرحلة ما قبل اتخاذ القرار. ب- مرحلة اتخاذ القرار. جـ- تنفيذ القرار وتقويمه.

(لن يولي الباحث لتنفيذ القرار أهمية هنا).

أ- مرحلة ما قبل القرار، وتتضمن هذه المرحلة، تعريف الموقف، ومكوناته، وخصائصه ومآلاته، وتتوقف عملية إدراك الموقف على أجهزة صناعة القرار المختلفة، وعلى مكاتب الدراسات، والأجهزة الأمنية، ووسائل الإعلام، وعلى ذاكرة هيئات صناعة القرار، وعلى

---

(1) K. J. Holsti, International Politics: A Framework For Analysis, 5 th Edition, (Columbia: Prentice - Hall, 1988), pp. 320- 323.

(٢) عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، ص ٤٧.

خبرات الأشخاص الذين سبق لهم التعامل مع مواقف أخرى مشابهة للمواقف الحالية. كما تتوقف على تقويم ردود الأفعال المحتملة من عناصر البيئة المختلفة، وممن يشعرون أنهم معنيون بذلك الموقف. كما تتوقف عملية تشخيص الموقف وتوصيفه وتحليله على إدراك الأشخاص والصور التي تنطبع في أذهانهم، والمعاني التي يضفونها على المواقف بسبب خلفياتهم الفكرية وقدراتهم العلمية وخبراتهم السابقة.

كما يتوقف توصيف الموقف على المعلومات المنقوله عنه ومدى صحتها، فكلما كانت المعلومات دقيقة وسريعة، كان ذلك عنصراً مهمًا في عملية تشخيص الموقف وصناعة القرار الرشيد. في حين تلعب التشويهات الإعلامية، وتزييف الحقائق، والتلاعب بالمعلومات أو نقصها، دوراً سلبيًا في تحديد الموقف وينعكس ذلك على القرار المتخذ. كما تتضمن مرحلة ما قبل اتخاذ القرار، تحديد الأهداف التي يريد صُنَّاع القرار تحقيقها، وينبغي تحديد الإمكانات اللازمة لذلك، كما ينبغي أخذ ردود أفعال الأطراف الأخرى، وسعيهم هم بدورهم إلى تحقيق أهداف مماثلة.

ب- مرحلة اتخاذ القرار، وتعني اختيار بديل من بديلين أو أكثر، بناء على نقاشات، ومفاضلات، وترتيب أولويات، وتقييم كل بديل وما يترتب عليه من مكاسب وأضرار، وما يتوفر لصناع القرار من موارد مالية متاحة، وإطارات تنفيذ، ووقت مناسب. كما يفترض في عملية اتخاذ القرار أن تعكس النقاشات المتعددة بين عناصر الوحدات القرارية، وتضارب آرائهم ومصالحهم، ومن ثم فإن هذه العملية تتضمن ـ أيضًا ـ أساليب متعددة في التوصل إلى القرار المحتمل، حيث تتضمن المساومات، والمنافسات، والصراع، والتعاون بين الأطراف المشاركة، وتلعب التوازنات السياسية دوراً جوهريًا في هذه العملية.

وتختلف عملية اتخاذ القرار من بلد إلى آخر، ففي الدول الديمقراطية تلعب الأحزاب، والرأي العام، وجماعات الضغط، ووسائل الإعلام دوراً مذكوراً في العملية القرارية، في حين تظل هذه القوى، إن وجدت محدودة التأثير في الأنظمة الشمولية.

إن اتخاذ القرار هو محصلة عمل جماعي، ويفترض في الانتهاء إلى اتخاذ قرار معين، أن التشاور قد بلغ مداه عبر المستويات التنظيمية المسئولة عن هذه العملية المعقدة. فصناع القرار يجمعون البيانات والمعطيات والحقائق المرتبطة بموضوع القرار، ثم يحللونها،

ويناقشونها، ويقيِّمونها، ويربطون عناصرها المختلفة في إطار صورة محددة ومعبرة بدقة عن رؤية جهاز اتخاذ القرارات للموقف الذي يتعامل معه(١).

وهكذا يتبين لنا أن عملية اتخاذ القرار عملية معقدة، تلعب فيها التوازنات المختلفة أدواراً كبيرة. وعلى الدارس لهذه العملية، أن يضع في عين اعتباره كل مكوناتها ليدرك نتائجها. فكل اختيار يمكن أن يقابل باختيار آخر، وكل هدف يسعى إليه طرف يحتمل أن يواجهه هدف معارض، بالإضافة إلى قيود الإمكانات المادية وربما قلة المعلومات أو تشوهها، وضغط الوقت وعناصر البيئة المحلية والدولية معًا.

لقد حظيت عملية اتخاذ القرار باهتمام الكثير من علماء السياسة وغيرهم، فحاولوا وضع نماذج لتفسيرها، انطلاقًا من رؤية كل واحد منهم لتلك العملية. ويمكن الاقتصار على أهم تلك النماذج فيما يلي:-

١- نماذج «أليسون» Allisons' Models، رأى «أليسون» ثلاثة نماذج يمكن استخدامها لتفسير القرارات السياسية، وهي:-

أ- نموذج «السياسة العقلانية (الرشيدة) "Rational Policy" Model

يفترض هذا النموذج أن صانع القرار فاعل عقلاني رشيد ومن ثم، فإن سلوكه وتصرفاته تتميز بالعقلانية وأنها هادفة، وإذا أردنا أن نفسر سياسة ما أو قراراً معينًا، فلنضع أنفسنا محل صانع القرار الأصلي، ونتصرف بعقلانية، بمعنى: نسعى لتحقيق المكاسب بأقل التكاليف. هذا النموذج يرى أن الأحداث الهامة تسببها أسباب هامة. وأن قرارات الدولة تتشكل في معرض أهدافها. وأن تصرفات الدولة تفسر من خلال اعتبار أن صناع القرارات عقلانيون يخططون سياساتهم التي يستهدفون تحقيقها(٢).

ب- نموذج «العملية التنظيمية» "The Organizational Process" Model

ويشير إلى كون الحكومات هي منظمات واسعة مع مجموعة إجراءات ثابتة، ومن ثم،

---

(١) مقلد، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(2) Michael P. Sullivan, International Relations: Theories and Evidence, (New Jersey: Prentice - Hall, Inc, 1976), P.72.

فإن سلوكها يتبع هذه الإجراءات والقواعد. إن الأطر التنظيمية والقواعد المنظمية تؤثر في سلوك أفرادها، وتقيد تصرفاتهم، وتضيق من حرية اختياراتهم مهما كانت درجة مسئوليتهم وموقعهم في السلطة. فالقرار لا ينظر إليه من خلال مفهوم العقلانية والرشادة، ولكن ينبغي النظر إليه كنتيجة لمجموعة قواعد وضوابط وأطر تنظيمية، فالقرارت وفق هذا النموذج ليست نتيجة عمليات ذهنية رشيدة، ولكنها نتاج التفاعل، والتسوية، والتفاوض(١).

جـ- نموذج « السياسات البيروقراطية » The "Bureaucratic Politics" Model

وهو يختلف مع النموذج العقلاني الرشيد بالنسبة لتفسير القرار السياسي، حيث تنتج القرارات في ظل هذا النموذج من المساومة، والتوفيق، والمفاوضة داخل الوحدة القرارية، فكل « لاعب » بيروقراطي، له إدراكاته المختلفة، وأولوياته، وكل واحد منهم ينافس من أجل السلطة والقوة، والترقية، ويعمل على أن يحجز لنفسه موقعًا ملائمًا حتى بعد نهاية الأزمة. فالاعتبار في هذا النموذج لدور الجهاز البيروقراطي وتصرفاته ومصالحه وعلاقاته وطرق عمله، وليس للاختيارات العقلانية(٢).

وبعد عملية اتخاذ القرار يأتي تنفيذه وتقويمه(٣).

وهناك من يضيف تصنيفات أخرى مثل: النموذج الإدراكي، والنموذج الذي يركز على الاهتمام بكل العناصر التي تدخل في عملية صنع القرار.

٢- النموذج الإدراكي أو المعرفي Congnitive Model:

يرتبط هذا النموذج بالدراسات التي اهتمت بالطريقة التي يعرف بها صانع القرار الموقف، لذلك يتم التركيز على مجموعة المتغيرات التي أكدت عليها دراسات علم النفس

---

(1) Bruce Russett and Harvey starr, World politics: the menu for Choice, second Edition, (New york: W.H. Freeman and Company, 1985),PP. 278 - 279.

(2) Russett and Starr, Op. Cit., PP. 270 - 280.

(٣) تنصب هذه المرحلة على اختيار الوقت والأداة التنفيذية والمشاكل التطبيقية، كما تهتم بردود الأفعال وتقويم الآثار الناجمة أو الناتجة عن تطبيق القرار.

الاجتماعي، وعلى جدواها في تفسير السلوك الفردي أو الجمعي سواء.

وبين أكثر المتغيرات النفسية انتشاراً، واستخداماً، متغيرات «الصورة» Image، و«النظام العقيدي» Belief System، و«الإدراك» Perception، و«سوء الإدراك» Misperception.

فهذا النموذج يركز على الخلفية النفسية لصانع القرار وكيفية إدراكه للموقف بمعنى: أننا إذا أردنا تفسير قرار معين، ينبغي معرفة البيئة النفسية لصانع القرار، وطريقة إدراكه للموقف، والصور المنطبعة في ذهنه عن الموقف.

٣- النموذج الذي يركز على مفاهيم الجماعة والبنى الدستورية والهياكل الرسمية وغير الرسمية التي تسهم في عملية اتخاذ القرار: الرأي العام، جماعات الضغط، الأحزاب، وسائل الاتصال، والوكالات والهيئات الحكومية، فالقرار في هذا النموذج يتم بناء على المقايضة، والاتفاق بين كل الأطراف المشاركة، ومن خلال المساومة، والمفاوضة. هذا النموذج يتضمن عمليات فكرية واجتماعية من ناحية، وعمليات الإدراك والاستبصار، والتحالفات، والتفاعل بين الجماعات والمشاورات، والدوافع والمصالح، بالإضافة إلى الجوانب الإجرائية: القانونية والإدارية، وأساليب العمل داخل الوحدة القرارية.

فهذا النموذج أشمل من النماذج السابقة التي يركز كل واحد منها على متغير ويهمل المتغيرات الأخرى، لذلك يحظى هذا النموذج بأهمية كبيرة لدى دارسي العلوم السياسية، والسياسة الخارجية منها على وجه الخصوص(١).

***

(١) بسيوني حمادة، مرجع سابق، ص ١٠٠ - ١٠١. وانظر مازن الرمضاني، «صنع القرار السياسي الخارجي في الجامعات العربية»، في عبد المنعم سعيد (محرر)، تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ص ٥٣ - ٥٤.

نظرية اللعب Game Theory (المباريات)

لقد دأب علماء السياسة كغيرهم من علماء الاجتماع والنفس والاقتصاد على مناظرة الكثير من العلوم الطبيعية في مناهجها، وكان هذا مع الدراسات السلوكية أي منذ العشرينيات من هذا القرن. فقد بنوا الاقتراب الوظيفي مناظرة للكيان البيولوجي (الكائن الحي)، كما اعتمدوا الاقتراب الاتصالي والنظامي مناظرين للميكانيكا وعلوم الاتصال والضبط (السبرنتيكا). وهناك من استخدم اقتراب القرار مناظراً للعبة أو المباراة.

أولاً ـ مفهوم نظرية اللعب (المباراة):

تستخدم نظرية المباراة في دراسة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالمنافسة والصراع على المكاسب. فهي أسلوب منطقي ورياضي يستخدمه رجل السياسة أو الفاعل السياسي، من أجل تحقيق المكاسب، وتجنب الخسائر.

فالمنافسة أو الصراع بين الدول في ميدان نزع السلاح يمكن النظر إليه كلعبة، ومنافستهم على الأسواق التجارية، والمنافسة بين الأحزاب على الناخبين وضم المناضلين تعتبر لعبة، وتسوية النزاعات. ونظرية الألعاب هي إطار للتحليل أكثر من كونها نظرية علمية، إطار تحليلي يفترض أن الموقف محل الدراسة يتكون من فاعلين (Actors)، ومن قواعد تحكم طريقة اللعب، وتحدد مركز الخاسرين والمنتصرين، ويكون في حوزة كل لاعب وتحت تصرفه قدر من الموارد التي تُعَيِّنُ قواعد اللعبة كيفية استخدامها.

وبصيغة أخرى، فنظرية اللعب تفترض وجود مجموعة من متخذي القرارات الذين تتداخل أهدافهم، التي يعملون من أجلها، والذين يتوفر لكل منهم بعض السيطرة الجزئية أو المحدودة على الموقف الذي يتعاملون جميعاً معه، وخططهم واستراتجيات الحركة التي تنفذها هذه الأطراف غير محكومة بمصالحهم وحدهم، وإنما تأخذ في اعتبارها كذلك مصالح الآخرين(١).

يعرف «مارتن شوبيك» نظرية اللعب بأنها «طريقة لدراسة صناعة القرار في حالة

---

(١) مقلد، مرجع سابق، ص ١٩٦.

الصراع» ويقول «توماس شيلنج» عن هذه النظرية إنها «معنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمداً على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر وهذا يعني التمييز بين ألعاب الاستراتجية وألعاب الحظ»(١).

لقد استخدم هذه النظرية العالم الرياضي «فون نيومان» والعالم الاقتصادي «أوسكار مورجنسترن» في بداية عهدها في الدراسات الاقتصادية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى العلوم السياسية وأصبحت تستخدم في دراسة العلاقات الدولية والحروب، والمفاوضات، وصناعة القرارات الداخلية، وفي المنافسة الحزبية، والتحالفات، والتكتلات البرلمانية.

والفاعل السياسي (سواء كان حزبًا، أو تكتلاً، أو دولة) باستخدامه نظرية الألعاب، فإنما يتصور الفاعل الآخر الذي ينافسه أو يتصارع معه على مجال ما، على أنه فاعل عاقل وذكي يمتلك من الأساليب والإمكانات ما يمتلكه هو.

واللاعب يستخدم كل الوسائل الممكنة (المتاحة) ويسعى لتوظيف المنظورة. فهو يستخدم الحيلة، وإخفاء الحقيقة والتمويه، والتحالف، وغير ذلك من الأساليب، كما يتصور اللاعب أن غيره (الطرف الآخر) يستخدم الوسائل نفسها من أجل الفوز بالهدف محل التنازع.

فالنظرية ترشد صانع القرار في اختيار البديل الأفضل بتقديمها له تصوراً عقليًا ورياضيًا يساعده على تقدير السلوك الأفضل انتهاجه في مواجهة خصم يفترض فيه أن يلجأ إلى انتهاج السلوك ذاته. هذه النظرية تعتبر النشاطات السياسية بمثابة لعبة تمثل صراعًا بين استراتيجيات يديرها أطراف أو فاعلون (دول، أحزاب، تحالفات، تنظيمات). ويفترض هذا الإطار التحليلي (نظرية المباريات) وجود أربعة عناصر أساسية وهي:

أ- اللاعب، ويمثل وحدة اتخاذ القرار المستقلة في المباراة.

ب- القواعد، وتحدد كيفية استخدام الموارد المتاحة في المباراة، حيث إنها تحدد لكل لاعب مدى الخيارات المتاحة أمامه.

جـ- الاستراتيجية، وتحدد تحركات اللاعب في حالة تحرك الخصم في اتجاه النتيجة (المحصلة).

---

(١) بلستغراف، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

د- النتيجة أو المحصلة (Pay off)، والتي يحصل عليها اللاعب كنتيجة لاتباعه استراتيجية معينة، ويعبر عن المحصلة عادة بتعبير رقمي(١).

يرى «مورتون كابلان»: أن اللاعب هو الوحدة الأساسية للتحليل باعتباره الطرف الفاعل في الموقف. والطرف يقصد به وحدة اتخاذ القرارات في الموقف الذي يتناوله التحليل. واللعبة قد تتضمن مجالات تقع تحت سيطرة اللاعبين، ومجالات تقع خارج دائرة سيطرتهم. وأبرز القضايا التي تقع خارج نطاق سيطرة اللاعبين هي قواعد اللعبة نفسها.

وتزعم نظرية اللعب على أنها تملك قواعد بإمكانها أن تقدم توصيفًا شاملاً لكل التحركات البديلة المتاحة للاعبين، وأن توفر كذلك كل المعلومات، التي تعين على الاختيار من بين تلك البدائل، وذلك في ضوء العوائد والمردودات، التي يمكن أن يقود إليها كل تحرك بديل. كما تفترض هذه النظرية أن كل طرف له المقدرة على اختيار المسلك الذي يحتمل أن يقوده للانتصار على خصمه، ويعتمد هذا الاختيار على نيات الخصم الذي يفترض أن يكون هو كذلك(٢).

ويقترن بنظرية اللعب استخدام أسلوب المحاكاة (Simulation)، ويشير إلى سعي الباحث لمعرفة جانب معين من ظاهرة معقدة، ويتم ذلك بإيجاد بيئة مشابهة لبيئة الظاهرة المعقدة، وذلك بملاحظة ما يجري في هذه البيئة لاكتشاف الجانب المقصود(٣). كما تستخدم نظرية اللعب أسلوب المساومة، و الذي يقوم على التنازلات المتبادلة من أجل المصلحة المشتركة.

ثانيًا ـ أنواع اللعب: هناك أنواع عديدة للعب غير أننا سنقتصر على الصنفين الأكثر شهرة، وهما اللعبة الصفرية واللعبة غير الصفرية.

أ- اللعبة الصفرية Zero Sum Game، وتعني كل مكسب يحققه أحد أطراف اللعبة يمثل خسارة مقابلة للطرف الثاني. وتعبر عن التعارض المطلق بين الأطراف المتصارعة.

---

(١) حامد أحمد هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع التطبيق على الصراع العربي ـ الإسرائيلي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤)، (المقدمة).

(٢) مقلد، مرجع سابق، ص ص١٩٦ - ١٩٧.

(٣) بلستغراف، مرجع سابق، ص ٣٥٨.

ويفتقر الطرفان إلى الاتصال فيما بينهما، فلا تفاوض ولا مساومة، وكل طرف يشعر بغياب المصلحة المشتركة. والمثال على ذلك الصراعات المطلقة كما هو الشأن في الصراع العربي - الإسرائيلي. أو تنافس طفلين على عصفور، أو تنافس خطيبين على فتاة، فإذا تزوجت أحدهما ضيعها الثاني.

ب- اللعبة غير الصفرية ، حيث لا تكون مصالح الأطراف متعارضة تعارضًا مطلقًا، ولكن يمكن لكل منهما أن يكسب دون أن يمثل الكسب خسارة مطلقة للطرف الآخر. وتلعب المساومة والتنازلات المتبادلة دورًا مهما. ومحصلة اللعب لا تساوي صفرًا. واللعبة تضم جانب المنافسة والتعاون معًا.

النقد:

على الرغم من مساهمة نظرية اللعب في علم السياسة إلاَّ أنها تعرضت لانتقادات عديدة منها:-

١- تهمل الصراعات الأيديولوجية، وتهمل الجوانب الأخلاقية.

٢- لا تولى أهمية لعنصر المفاجأة.

٣- تبالغ في عنصر الصراع على حساب التعاون والوفاق.

٤- تفترض أن اللاعبين ينطلقان من مستوى واحد.

٥- تهمل الآثار السيكولوجية وتبالغ في عقلانية القرار.

***

المبحث السابع

الاقتراب الوظيفي ـ البنائي

Structural- Functional Approach

مقدمة:

تعود فكرة الوظيفة ومنها الوظيفية إلى العلوم البيولوجية التي تركز على وظائف أعضاء الكائن الحي، ومنها انتقلت إلى الدراسات الأنثربولوجية والاجتماعية ليتلقفها بعد ذلك علماء السياسة ويكيفوها مع طبيعة حقل الدراسات السياسية.

لقد ناظر علماء الأنثربولوجيا وعلماء الاجتماع بعدهم المجتمعات بالكائنات الحية (العضوية)، وبلغت تلك المناظرة ذروتها عند «أوجست كونت»، و«هربرت سبنسر»، و«راد كليف براون» و«مالينوفسكي». وقد أدت المناظرة بكونت» و«سبنسر» إلى المناظرة الحرفية بين الكائن الحي والمجتمع، كما انتهت بهما إلى وضع تفسير طبيعي للمجتمع يستند إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية البيولوجية كالغرائز مثلا، على أنها الأساس الذي يستند إليه النظام الطبيعي.

وقد شبه هؤلاء العضويون المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره وتعقده ثم اضمحلاله، فالمجتمعات عندهم كذلك يكبر حجمها، وتزداد تعقيداً في نظمها ومؤسساتها، وما يحدث فيها من عمليات اجتماعية. ويعبر «هربرت سبنسر» عن هذا الاتجاه بقوله: تتشابه المجتمعات مع الأفراد في سمات أربع واضحة... ثم يشرع في توضيحها: كلاهما يبدأ صغيراً ثم يزداد حجماً، ويتسم البناء في كليهما (الفرد والمجتمع) منذ البداية بالبساطة ثم ينمو ويتعقد، ومع تعقد النمو يؤدي إلى نشأة التساند المتبادل بين الأجزاء، كما تتميز حياة المجتمع باستقلالها عن حياة أفراده(١).

وإلى جانب استخدام الوظيفيين العضويين لمفهوم النمو في عملية المناظرة بين المجتمع والكائن الحي، فقد استخدموا مفهوم البناء، فالمجتمع هو هيكل أو بناء يتكون من عناصر

---

(١) محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، جـ ١، مرجع سابق، ص ص ١١-٢٠.

مثله مثل الكائن الحي الذي يتكون من أعضاء مترابطة ومتساندة وتؤدي وظائف من أجل المحافظة على الكائن جميعه، فعلى سبيل المثال: استخدم «راد كليف براون» البناء الذي نقله من البيولوجيا إلى دراسة المجتمعات، حيث يقول: إذا انتقلنا من مجال الحياة العضوية إلى مجال الحياة الاجتماعية، وتناولنا جماعة محلية مثل قبيلة. لكان بوسعنا أن نتعرف وندرك وجود بناء اجتماعي. ذلك أن الكائنات الحية البشرية ـ الأفراد ـ وهم الوحدات الجوهرية في هذه الحالة يرتبطون فيما بينهم بواسطة مجموعة محددة من العلاقات الاجتماعية تؤلف منهم كلا متكاملا، ولهذا فإن العلوم الاجتماعية في رأي «براون» تقوم بمهمتين:

١ـ تحديد الأسلوب الذي يتحقق في ضوئه للأنساق الاجتماعية الاستمرار، وذلك بواسطة الحفاظ على شكل بنائها الاجتماعي

٢ـ وكيف يغير النسق الاجتماعي شكله بواسطة إجراء تعديل وتحوير في شكله البنائي(١).

كما استخدم الوظيفيون مفهوم التوازن الذي نقلوه من الكائن الحي، فجسم الإنسان يستطيع أن يحافظ على توازنه بواسطة عمليات أعضائه الخاصة بذلك، فكذلك يمكن للمجتمع أن يحافظ على توازنه من خلال وظائف محددة لذلك، والتوازن يعني التنظيم التلقائي لعناصر الجسم، ويؤدي المجتمع هذه الوظيفة من خلال عملية الأخذ والعطاء. وقد استخدم «تالكوت بارسونز» مفهوم التوازن في نظرته الوظيفية للمجتمع، فالمجتمع في حالة تغير وحركة دون أن يؤدي ذلك إلى الانحراف، فإذا حاول الانحراف عن الحالة الطبيعية التي تفسد التوازن، يواجه من جانب الأنساق بآليات التوازن التي تعيد المجتمع إلى حالته الطبيعية(٢).

والدراسات الوظيفية لم تكتف بمناظرة المجتمع بالكائن العضوي ولكن ناظرته كذلك بالجهاز الميكانيكي آلي الحركة والتوجيه، حيث تصور المجتمع على أنه آلة تشبه النموذج

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ٢٤-٢٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ٢٦-٢٧.

السبرنتيكي (يتضمن وظيفتي الاتصال والضبط) والقدرة على التوجيه الذاتي، مثل جهاز منظم الحرارة (الترموستا). فكذلك المجتمع يمتلك خاصية التنظيم والتوجيه الذاتي. وفكرة المناظرة الميكانيكة هاته تستند إلى فكرة الفريق، وفكرة الآلات ذات التوجيه الذاتي وفكرة التوازن. وهكذا يتم النظر إلى المجتمع على أنه نسق يعني: كلا مركبًا يتألف من مجموعة من الأجزاء المتميزة عن بعضها ولكنها متساندة، ويطلق «بارسونز» على هذه الأجزاء الأنساق الفرعية. والمجتمع هو المركز الذي تتجمع فيه كل هذه الأنساق الفرعية مكونة بناءً لديه القدرة على تحقيق كل الحاجات الاجتماعية لسكان هذا المجتمع. وكل نسق فرعي يسهم في مواجهة واحدة من الضرورات الوظيفية الأربع اللازمة لبقاء أي مجتمع وهي:

١ـ التكيف، وهو من الضرورات الاجتماعية، التي ينبغي أن توجد في كل مجتمع طريقة تمكنه من التلاؤم مع التغيرات التي تحدث داخل المجتمع أو خارجه، ويقوم بهذه الوظيفة أساسًا النسق الفرعي الاقتصادي.

٢ـ تحقيق الهدف، حيث يحتاج المجتمع إلى معرفة أهدافه وإلى أين يتجه لتحقيقها، ولابد أن تتحقق له الوسائل أو الآليات لاتخاذ القرارات وتنفيذها ويتولى هذه الوظيفة النسق السياسي بمفهومه الواسع.

٣ـ التكامل، أو ما يسميها الرابطة الجماعية، وظيفة هذا النسق الفرعي مواجهة حاجة المجتمع إلى التكامل يعني: الحفاظ على تماسك المجتمع، وصيانة التساند الذي يضمن عدم خروج الجماعات عن مسارها، وتقوم بهذه الوظيفة الروابط الاجتماعية بالإضافة إلى الدين والمؤسسات التربوية.

٤ـ المحافظة على النمط، أي ضرورة استمرار المجتمع وبقائه على مر الزمن، ونقل القيم إلى الأجيال اللاحقة، وتقوم بهذه الوظيفة أساسًا، المؤسسات الثقافية والدينية والأسرة ومؤسسات الإعلام(١).

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ٣٢ـ٣٥.

أولاً ـ الوظيفية ـ البنائية :

تعود فكرة الوظيفية البنائية إلى علم الاجتماع وإلى أفكار «بارسونز» حيث استخدم الوظيفيون مفهوم البناء ليشير إلى مجموعة من العلاقات بين الوحدات الاجتماعية بحيث تتسم هذه العلاقات بالاستقرار النسبي وبأنها تتخذ شكل النمط. أما فكرة الوظيفة عندهم فهي تشير إلى ما يترتب على نشاط اجتماعي من نتائج تؤدي إلى تكيف أو تلاؤم هذا النشاط مع بناء معين أو مع جزء منه. ثم جمعت الوظيفية البنائية المعاصرة، الوظيفة والبناء في إطار تصوري، ونسق منهجي تحليلي واحد يتناول بناء المجتمع، في ضوء الوظائف التي تقوم بها هذا البناء لإشباع حاجات ذلك المجتمع.

وقد استعار علماء السياسة الوظيفيون مفاهيم الوظيفية ـ البنائية من الدراسات الاجتماعية ومن أفكار «بارسونز» علي الخصوص.

يعد «جابريال ألموند» Gabriel Almond رائد البنائية ـ الوظيفية في علم السياسية. فقد نشر أول عمل له في عام ١٩٥٦ وذلك في مقال حمل عنوان «النظم السياسية المقارنة». وكان متأثراً في ذلك بكتاب «ديفيد أستون» «النظام السياسي» بالإضافة إلى استخدامه مفاهيم الوظيفية لدى «تالكوت بارسونز» كمفهوم البنية، والوظيفة وغيرهما. ثم نشر «ألموند» و«كولمان» كتابهما «السياسة في البلدان النامية» وذلك عام ١٩٦٠. حيث ركزا فيه على الأبنية والوظائف وتجنبا التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية الرسمية في المناطق التي تتجه إلى تغيرات عميقة وشاملة (مناطق العالم النامي). وقد استخدم الكاتبان مفهوم النظام محل الدولة، والوظيفة محل السلطة والقوة، والأدوار محل المناصب، والأبنية بدلاً من المؤسسات.

وقد ركز «ألموند» على ثلاثة متغيرات أساسية، هي: البنية، والنظام، والوظيفة. وتشير البنية إلى الأنشطة القابلة للملاحظة التي تشكل النظام السياسي، وهي أنشطة منتظمة الحدوث يعبر عنها بالأدوار. فالبنية بصيغة أخرى هي، تشير إلى مجموعة أو فئة من الأدوار المترابطة بعلاقات متبادلة، وتتناسق الأدوار وتتكامل فتشكل بنية[١].

---

(١) رشاد، مرجع سابق، ص ص ٣٠٢-٣٠٥.

أما النظام السياسي عند «ألموند» فيشير إلى كل التفاعلات التي تؤثر في الاستخدام أو التهديد بالاستخدام الشرعي للإكراه.

وتعني الوظيفة عند «ألموند» مدلولات عدة، فقد تدل على معنى سلوك، أو عملية، أو عامل ما، أو الأنشطة الموكولة إلى شاغل مركز أو منصب معين، أو تشير إلى المهنة خصوصًا لدى الاقتصاديين. وقد استمد ألموند مفهوم الوظيفة من المفهوم البيولوجي، فالوظيفة عند علماء الأحياء تعبر عن العمليات الحيوية التي تسهم في بقاء الكائن العضوي(١).

والوظيفة لدى «ألموند» هي مجموعة الأنشطة الضرورية أي التي يعد إنجازها ضروريًا لبقاء النظام واستمراره ككل. وأن أهداف النظام السياسي تتحقق عندما تنجز الأبنية وظائفها المحددة لها(٢).

وتعود الوظيفية كما صيغت عند «ألموند» إلى مصادر أربعة أساسية:

١ـ البنائية ـ الوظيفية في الأنثربولوجيا كما صاغها «راد كليف براون»، و«مالينوفسكي».

٢ ـ نظرية الجماعة ـ خصوصًا ـ صياغة «ديفيد ترومان» واستخدامه المتبادل بين البناء والجماعة، بحيث يحل أحدهما محل الآخر.

٣ـ نظرية النظم كما صاغها «ديفيد إستون»، فقد مثلت إطارًا تحليليًا أو هيكلاً للتحليل الوظيفي الذي قدمه «ألموند» واستعار الكثير من مفاهيمه من اقتراب النظم، كمفهوم المدخلات، المخرجات، التحويل، التغذية الاسترجاعية، الحدود.

٤ـ أنماط الشرعية عند «ماكس فيبر» (الاستخدام الشرعي للقوة، الإكراه المادي المشروع) حفاظًا على النظام.

وقد ركز «كولمان» و«ألموند» في كتابهما السالف الذكر على وظائف النظام السياسي

---

(٢) السيد عبد المطلب غانم، «الاقتراب البنائي ـ الوظيفي واستخدامه في البحوث السياسية» في ودودة بدران، مرجع سابق، ص ص ١١٠، ١١٩.

(٣) رشاد، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

وقسماها إلى مجموعتين: ١ـ وظائف المدخلات، وتشمل: التنشئة السياسية، والتجنيد السياسي، والاتصال السياسي، والتعبير عن المصالح، وتجميع المصالح. ٢ـ وظائف المخرجات وتشمل: صنع القاعدة، وتنفيذ القاعدة، التقاضي طبقًا لها.

إلاَّ أن النقد الذي وجه إلى الكتاب دفع ألموند إلى تطويره، فكان ذلك مع «باول» في كتابهما الجديد «السياسة المقارنة» عام ١٩٦٦[١]. في هذا الكتاب نظر ألموند إلى وظائف النظم السياسة عبر مستويات ثلاثة هي:

١ـ المستوى الأول: وظائف التحويل، وتضم التعبير عن المصالح، وتجميع المصالح، والاتصال السياسي، وصنع القاعدة، وتطبيق القاعدة، والتقاضي بموجب القاعدة.

٢ـ المستوي الثاني: عمل النظام السياسي كفرد قائم بذاته في بيئته، ويشير إلى أداء النظام السياسي تبعًا لقدراته.

٣ـ المستوى الثالث: ويشير إلى الطريقة التي تبقى بها النظم وتتكيف مع ضغوط التغير عبر فترة من الزمن، وتشمل: وظائف الحفاظ على النظام، والتكيف ـ التجنيد السياسي، والتنشئة السياسية[٢]. إلاَّ أننا في معالجتنا للموضوع نتبع الترتيب التالي:

أولاً ـ المستوى الأول: قدرات النظم السياسية، وتشمل:

١ـ القدرة الاستخراجية: وتشير إلى قدرة النظام السياسي على جلب الموارد المادية والبشرية من البيئتين؛ الداخلية والدولية، وتمكن القدرات الأخرى من تحقيق أهداف هذه القدرة.وتتناول هذه القدرة الكيفية التي يتم بها جمع الموارد، والأبنية، وأهمية الموارد والجهات الأكثر إسهامًا.

٢ـ القدرة التنظيمية: وتشير إلى ممارسة النظام السياسي للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام. فاستخدام القوة الشرعية لضبط السلوك هو بالتعريف الشائع

---

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ٢٢١ـ٢٢٤.

(٢) «جبرييل ألموند» و«بنغهام باول» الابن، «السياسة المقارنة»، ترجمة أحمد علي عناني، (القاهرة: مكتبة الوعي العربي، د.ت.)، ص ١٦.

القدرة المميزة للنظم السياسية. وكذلك تنظيم العقود وحماية الحقوق كلها تندرج ضمن هذه القدرة. إلا أنَّ هذه القدرة إذا خرجت عن حدودها المشروعة، فتتحول إلى أداة قهر سافر يحارب التنظيمات، ويحرم النشاطات السياسية ويكتم الأنفاس، ويقيد حرية التجمع والتنقل، فنكون إزاء نظام شمولي.

٣ـ القدرة التوزيعية: وتشير إلى توزيع السلع، والخدمات، ومظاهر التكريم، والمراتب والفرص من مختلف الأنواع التي يقوم بها النظام السياسي نحو الأفراد والجماعات في المجتمع، فهي تشير إلى النظام السياسي كمانح وموزع للمنافع بين الأفراد والجماعات.

٤ـ القدرة الرمزية: ويعني بها «الموند» معدل تدفق الرموز الفاعلة من النظام السياسي إلى داخل المجتمع أو البيئة الدولية. وتتضمن المخرجات الرمزية التأكيدات على القيم التي تقوم بها النخب، واستعراض الأعلام، وفرق الجنود.

٥ـ القدرة الاستجابية: وتتكون من العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وتمثل أداة تفسيرية جيدة بقولنا: لمن يستجيب النظام السياسي؟ في أي مجال من مجالات السياسة يكون مستجيباً؟.

٦ـ القدرة الداخلية والدولية: وتتضمن القدرة الدولية (القدرات السابقة المذكورة ولكن على المستوى الدولي)[١].

ثانيا ـ المستوى الثاني: وظائف التحويل، وتشمل:

١ـ التعبير عن المصلحة: تشير هذه الوظيفة ـ عند «الموند» ـ إلى العملية التي يبرز بها الأفراد والجماعات مطالبهم لصانعي القرار السياسي. وتمثل هذه الخطوة الأولى في عملية التحويل السياسي المتعلقة بتحويل المدخلات إلى مخرجات، ويتم التعبير عن المصلحة بواسطة أبنية عديدة مختلفة، وبوسائل متعددة متنوعة، مثل: التظاهرات والبيانات. وعدم وجود قنوات التعبير يؤدي إلى العنف من جانب الجماهير، أو القمع من طرف النخبة. ويمكن أن يفيد أسلوب التعبير عن المصلحة في تكثيف حدة الصراع أو في تسويته أو

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ١٨٦-١٩٧.

إضعافه. وتنصب هذه العملية على نوعية الأبنية التي تؤدي وظيفة التعبير عن المصالح، ومجموعة القنوات التي خلالها يتم التعبير عن المطالب، وأساليب التعبير عن المصالح، وآثار التحديث في التعبير عن المصالح. ومن هذه الجماعات، النقابات، وجماعات المصلحة، ووسائل الاتصال والأحزاب السياسية(١).

٢ـ تجميع المصلحة: يسمي «الموند» وظيفة تحويل المطالب إلى بدائل لسياسة عامة بتجميع المصلحة Interest Aggregation. فمؤتمر الحزب السياسي عندما يتلقى الشكاوى والمطالب من نقابات العمال، ومنظمات الأعمال، ويزن ويساوم، ويحاول التوصل إلى تسوية هذه المصالح المتصارعة في شكل معين من اقتراح سياسة، يكون مثالاً لتجميع المصلحة، ويختلف أداء هذه الوظيفة من نظام إلى آخر، وتلعب الأحزاب السياسية والبيروقراطية دوراً أساسيًا في أداء وظيفة تجميع المصلحة(٢).

٣ـ الوظائف الحكومية وأبنيتها: وتشمل ثلاث وظائف، هي وظيفة صنع القاعدة، ووظيفة تطبيق القاعدة، ووظيفة التقاضي بموجب القاعدة.

أ ـ وظيفة صنع القاعدة Rule - making يستخدمها «الموند» بديلاً لمصطلح «التشريع»، فالتشريع يرتبط أكثر ببنية متخصصة (السلطة التشريعية)، بينما وظيفة صنع القاعدة أوسع من ذلك، فقد تتسع وتشمل أبنية عديدة وقد تضيق في أحيان أخرى فتقتصر على الرئيس ومقربيه، ويصعب تحديد أبنية صنع القاعدة، أي يصعب تحديد الهيئات والمؤسسات المنخرطة في هذه العملية وطرقها وأنماطها.

ب ـ وظيفة تطبيق القاعدة Rule Application: وتتعلق بالأجهزة التنفيذية، وتزداد قدرة النظام للسيطرة على بيئته بشكل كبير، كلما تضمن أبنية متمايزة ومتطورة بشكل جيد لتطبيق القاعدة.

وترتبط هذه الوظيفة بالأجهزة البيروقراطية المختلفة، ويتوقف الأداء الفعال على نمط

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ٧٣ـ٩٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ١٠١ـ١١٠.

البيروقراطيات الموجودة.

جـ ـ وظيفة التقاضي بموجب القاعدة: وتتعلق بعملية التقاضي، وفض النزاعات، وإيقاع الجزاءات، وبصيغة أخرى، ترتبط بالنظام القضائي السائد في نظام معين(١).

٤ـ وظيفة الاتصال The Communication function، وتشير إلى عملية انتقال المعلومات من البيئة نحو النظام السياسي، وانتقال المعلومات من النظام السياسي إلى البيئة. ويتم ذلك عبر وسائل الاتصال المختلفة. وتعد الوظيفة الاتصالية هامة جداً بالنسبة إلى النظم السياسية، فأداء هذه الوظيفة يمكن أن يعوق أو يساعد على تنمية الأنواع الأخرى من نشاط النظام. فالقرار الرشيد يعتمد إلى حد كبير على المعلومات الصحيحة، وعلى نقل الرسائل بشكل ناجح إلى أجهزة اتخاذ القرارات(٢).

ثالثًا ـ المستوى الثالث: وظائف الحفاظ على النمو والتكيف:

الاتصال السياسي والتنشئة السياسية: تلعب وسائل الاتصال الجماهيري أدواراً كبيرة في ترسيخ المعتقدات المشتركة عن السياسة. وقد تكون قوة لمساندة الوحدة الوطنية، كما تساعد على عملية التحديث. وتساعد على الاندماج وتذويب الفوارق المتعلقة بالعادات والتقاليد. وتلعب الأحزاب كأبنية اتصال وسيطة، وكذلك الجماعات، وقادة الرأي، هذه الوسائط بسبب اتصالها بالمواطن بشكل مباشر، تلعب دوراً في تطور ثقافة سياسية مستقرة وموحدة. وإلى جانب الأدوات الرسمية والتنظيمات السابقة، كذلك الأسر(٣).

وكذلك تجنيد الموظفين والجيش والدبلوماسيين وتدريب الإطارات لاستمرار النظام. ولم يحدث تغييرات كبيرة «ألموند» في الطبعة الثانية عام ١٩٧٨، على الرغم من وجود تعديلات فيه مع بعض الإضافات. إلاّ أن المفاهيم والإطار التحليلي ظل هو نفسه. إذ بعدما قدم «ألموند» (المفاهيم الأساسية للتحليل والمتمثلة في: النظام وبيئته، المدخلات والمخرجات،

---

(١) المرجع نفسه ص ص ١٢٥ـ١٥٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ١٥٧ـ١٥٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ص ١٦٦ـ١٦٨.

البيئة والثقافة، أولى اهتمامه إلى وظائف النظم السياسية، ورأي أنها تتم في نظام عبر مستويات ثلاثة: مستوى النظام، مستوى العملية، ومستوى السياسة. وقد تمحورت أهم بل معظم فصول الكتاب حول هذه المستويات. وفي المستوى الأول (مستوى النظام) تضمن وظائف المحافظة على النظام والتكيف، المستوى الثاني (مستوى العملية) ويتضمن وظائف التحويل، المستوى الثالث (مستوى السياسة policy) وتضمن التركيز على سلوك النظام في بيئته وتقابل قدرات النظام(١).

النقد: على الرغم من المساهمات الكبيرة التي قدمها «الموند» في دراسة النظم السياسة إلاّ أنه أُخِذَ على اقترابه الوظيفي ما يلي:

١- اقتراب محافظ همه المحافظة على الوضع القائم وتصحيح الخلل فقط.

٢- سيطرة الأيديولوجية الليبرالية على فكر الموند ونموذجه (خصوصًا الديمقراطية الأنجلوساكسونية) والديمقراطية هي النموذج المعيار.

٣- تشبيه النظام السياسي الاجتماعي بالنموذجين البيولوجي والآلي.

٤- إهمال القيادة في عملية التحليل.

وعمومًا لقد جاءت الوظيفية لخدمة البراغماتية الأمريكية، بحيث غدا العلم في خدمة السياسة الأمريكية، لذلك جاءت الكثيرمن الدراسات السياسية المقارنة في خدمة المصالح الأمريكية، واعتبارها أن النموذج الأمريكي هو النموذج الأمثل لعملية التنمية في المجتمعات الأخرى (العالم الثالث)، فلا عجب أن توصف هذه الدراسات بالتحيز والتمحور حول الذات.

***

(1) Gabriel A. Almond and G. Bingham Powel, Comparative Politics, systems and policy, second edition, (Boston: little Brown and Company, 1978), pp. 13-15.

المبحث الثامن

اقتراب الطبقة الاجتماعية

لقد حظيت دراسة الطبقات الاجتماعية باهتمام كبير في العلوم الإنسانية عمومًا وفي علم الاجتماع السياسي خاصة، وكذلك في علم السياسة، وإن بصفة أقل. ولقي الاقتراب الطبقي الأنصار المتشبثين به كمفتاح تحليل وتفسير للتطور التاريخي، وللظواهر الاجتماعية المختلفة، وأنه محرك التفاعل الاجتماعي بجميع أبعاده: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. والثقافية. كما لقي هذا الاقتراب المعارضين الذين نظروا إلي الطبقة في ظل سياقات أخرى كالمنظمات، والمؤسسات، والأحزاب، والجماعات المصلحية. ولعل مرجع الصراع بين هذين التيارين الكبيرين بشأن مفهوم الطبقة الاجتماعية؛ هو الخلفية الفكرية والفلسفية والسياسية التي يحملها مفهوم الطبقة لدى الاتجاه الذي عرف باستخدامه الطبقة الاجتماعية كوحدة تحليل، وهو الاتجاه الماركسي، الذي حمل تصورا مغيرا للكون والمجتمع، وبالتالي شحن مفهوم الطبقة بمضمون مغاير للمضامين الليبرالية، والتي جاءت في أغلبها كرد عليه، علي الرغم من استخدامها لمفهوم الطبقة ولكن بمنظور مغاير للمنظور الماركسي.

وعمومًا، فإن هذين المنظورين الكبيرين وما ينطوي تحتهما من تفريعات يشتركان في القول:« بأن التفاعل الاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع، يعود إلى قوى اجتماعية فردية أو جماعية ،ومن ثم فإن تفسير الظواهر السياسية ينبغي أن ينظر إلى تلك القوى (القوة) كعنصر يملك قوة الشرح والتفسير لتلك الظواهر. وقد تقاسم هذه الفكرة رؤيات ثلاث:

١ - **الرؤية التعددية**: وينهض هذا الاتجاه على افتراض أساسي مؤداه أن القوة السياسية لا تتركز في أيدي قلةمن الناس تملك القدرة على ممارسة نفوذها وسيطرتها على الأغلبية الساحقة، ولكن المجتمع يزخر بالكثير من الجماعات المتعددة والمتنوعة. والمتنافسة أو المتعارضة لاقتسام القوة وممارستها ويوفر لها ذلك وجود فرص متكافئة لكل الجماعات الموجودة في المجتمع.

ومن أبرز أنصار هذا الاتجاه «روبرت داهل» و «ديفيد رايسمن» والنظام السياسي القائم في البلاد الرأسمالية في الوقت الراهن، لا تسيطر فيه طبقة اجتماعية وحيدة على بقية الطبقات الأخرى، وإنما هو نظام تشارك فيه ـ وعلى قدم المساواة ـ الطبقات كافة، والجماعات المهنية والعرقية وغيرها الموجودة في المجتمع، وذلك بسبب طبيعة النظام التي توفر الشروط الموضوعية لذلك (حسب قولهم).

٢ ـ **الرؤية النخبوية (الصفوة)**: ويرى أنصار هذا الاتجاه أن حقائق الأشياء تقول إنه في أي مجتمع مهما كان هناك نخبة متميزة تتوفر على خصائص تؤهلها لإدارة شئون البلاد والعباد في جميع المناحي، وأن سلطة صناعة القرارت تكمن في مجموعة محددة من الناس من ذوي المكانة المتميزة والتي تكسب تلك الصفوة قوة إدارة الأمور في المجتمع. وإذا أراد أي محلل سياسي معرفة من يصنع القرارات وأين يكمن مركز القرارات الفاعلة في أي بناء سياسي، فما عليه إلا أن يبحث عن تلك النخبة ، وبصيغة أخرى: أن يبحث عن مصادرها، ومن أبرز من تزعم هذا الاتجاه «هنتر». وهذان الاتجاهها (التعددي، والنخبوي) على الرغم من استبطانهما نظرة طبقية، إلا إنهما في حقيقة الأمر، جاءا كرد فعل على المنظور الطبقي الماركسي وما يحمل من تصورات نظرية وعملية لهدٍّ كيان الرأسمالية.

٣ـ **الرؤية الطبقية**: ترى أن المجتمعات تنقسم طبقيا وتاريخيا بين طبقتين متعارضتين: طبقة تملك وسائل الإنتاج وتسيطر ، وطبقة لا تملك إلا قوة عملها وتخضع للسيطرة والاستغلال[1] إلى أن تحين الفرصة لتحطيم ذلك البناء الطبقي الاجتماعي وإقامة بناء طبقي جديد. هذا الاتجاه تزعمه ماركس وإنجلز ولينين، ومجموعة من الماركسيين المحدثين والمعاصرين الذين عملوا على تطوير المنظور الماركسي، ومنهم «ألتيوسر» و «وغرامشي» و «نيكوس بولا نتزاس» و «سمير أمين».

وهؤلاء يطلق عليهم اسم الماركسيين، وهناك غيرهم من تبنى التحليل الطبقي على الرغم من رفضه للمنظور الفكري والعقيدي للماركسية.

---

(١) السيد عبد الحليم الزيات، سوسيولوجيا بناء السلطة: الطبقة، القوة، الصفوة، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية . ١٩٩٠) ص ص ١٣١ ـ ١٣٥.

لقد اختلفت وجهات النظر بشأن دراسة الطبقات الاجتماعية والنظر إليها كذلك بين اتجاهين كبيرين يستوعبان الرؤيات الثلاث السابقة إلى حد كبير، ويحملان تصورين مختلفين وأدوات للتحليل متباينة.

ويمكن تقسيم هذين المذهبين أو التيارين إلى :

١ـ الماديين التاريخيين. ٢ـ البنائيين الوظيفيين.

١ـ **الماديون التاريخيون**: ينظرون إلى الطبقات الاجتماعية باعتبارها ظاهرة غير أصيلة في تكوين المجتمع البشري ، بل هي سمة ملازمة لأنظمة الاستغلال والتمايز الطبقي، وبرزت مع امتلاك بعض الناس لوسائل الإنتاج وحرمان غيرهم من ذلك، فالطبقات تجد سندها في نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ويختفي النظام الطبقي باختفاء عناصر وجوده (زوال الملكية الخاصة، وإحلال شيوع وسائل الإنتاج محله). ويقود هذا التيار ماركس والذين تبنوا تصوره للأشياء على الرغم من إدخالهم عناصر جديدة للتحليل الماركسي.

لقد عرّف «لينين» الطبقة الاجتماعية بقوله: إن الطبقات الاجتماعية عبارة عن جماعة من الناس كبيرة العدد، تتميز عن بعضها تبعًا لموقعها في أحد أنساق الإنتاج الاجتماعي التاريخية، وتبعًا لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج وهي علاقة يمكن التعبير عنها وصياغتها في قوانين محددة واضحة، وتبعًا لدورهم في التنظيم الاجتماعي للعمل. وبالتالي تبعًا لنوع حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع وحجم نصيبها هذا. فالطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع إحداها استغلال عمل الآخرين تبعًا لتباين موقع كل منها في نسق الاقتصاد القائم في المجتمع... والطبقات الاجتماعية هي مجموع سكان التشكيلة الاجتماعية المحددة التي يستطيع بعضها استغلال عمل الآخرين تبعًا لتباين موقع كل منهما في الأساليب الإنتاجية السائدة في تلك التشكيلة»[١] .

وينطلق هذا الاتجاه من افتراض مؤداه، أن مجال الإنتاج الاقتصادي يعد محوراً أساسيًا لفهم الطريقة التي توزع بها المصادر المالية، وأن هناك ارتباطًا بين الطبقة ونوع النتائج المحصل

---

(١) محمود جاد ، الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية، ط٢، (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٣)، ص ص ٤١ ـ ٤٣.

عليها، فكل موقع طبقي يقابله نوع معين من المكافآت[1]. وأن تحليل أي بناء اجتماعي يتوقف على فهم العلاقات الإنتاجية السائدة في ذلك البناء كما يتوقف على الأسلوب الإنتاجي السائد فيه. فهذان العنصران يعدان ركيزتين أساسيتين في التحليل الماركسي الكلاسيكي.

ويفترض المنظور الماركسي أن الأفراد الذين يحوزون موقعًا طبقيًا واحدًا في المجتمع، تجمعهم مصلحة اقتصادية مشتركة، هذه المصلحة المشتركة ترتبط بظروف حياة متشابهة. وبمجموعة من القيم متجانسة، وأنماط متقاربة من السلوك الجماعي في ميادين عديدة. فالموقع الطبقي هو المحدد للسلوك، وهو بهذا يعتبر أداة تفسير لمختلف الظواهر والتي منها السياسية. كما يفترض أنصار هذا الاتجاه أن الانقسام الطبقي سمة ملازمة أوموجودة في أغلب المجتمعات، لذلك يمكن اعتبار مفهوم الطبقة كوحدة للتحليل، وكمفهوم أساسي للمقارنة[2].

٢ - البنائيون الوظيفيون: ينطلق هؤلاء من الافتراض القائل: بأن عدم المساواة بين الناس أمر طبيعي، وضرورة وظيفية مصاحبة لحياة البشرية في مختلف المجتمعات ذلك أنه يوجد في كل مجتمع نظام للتراتب الاجتماعي منشؤه التنوع الموجود في الكائنات البشرية، والتي يمكن توارثها من مثل العوامل العرقية، والقيم الثقافية أو بسبب العوامل الاقتصادية والمهنية ونظام التربية، أو عوامل السن أو الجنس، أو اللون، أو اللغة، إنها أمور فطرية منغرسة في الكيان البشري، ومن ثم فإن عدم المساواة بين الناس هي نتاج ذلك التنوع. والحديث عن مجتمع غير طبقي يعتبر ضربا من الخيال، فعدم المساواة بين الناس حالة طبيعية وواقعية عندهم. ومن أبرز مفكري هذا الاتجاه «كنجلي دافيز»K.Davis و «ولبرت مور» W.Moore وغيرهما[3]، لقد أكدا على الضرورة الوظيفية والوجود الشائع للتدرج الطبقي في المجتمعات البشرية كافة، حيث قالا: «إن الضرورة الوظيفية التي تعلل الوجود

(1) Richard, Breen and David Rottman, " Class Analysis andClass Theory" In The Journal of British Sociological Assoeiation, vol, 29, No.3 (August, 1995), P.458.

(٢) مصطفى كامل السيد، «المنظور الطبقي ودراسة الظاهرة السياسية» في علي عبد القادر، مرجع سابق، ص ص ٤٤ - ٤٥.

(٣) الزيات، مرجع سابق، ص ص ٢٥ - ٢٦.

الشائع للتدرج الطبقي، هي الحاجة إلى توزيع الأفراد على المواقع المختلفة في البناء الاجتماعي إلى جانب إمدادهم بالدافعية لشغل مثل هذه المواقع»[١]. وحينما يتم توزيع المكافآت وفقا للموقع، بشكل متفاوت وتفاضلي، ويصبح ذلك جزءاً من النظام الاجتماعي، فإن ذلك يُفْضي إلى ظهور التدرج الطبقي ووفقًا لهما، فإن عدم المساواة الاجتماعية ليس إلا انعكاسًا اجتماعيًا للتفاوت القائم بين الأفراد في القدرات الفطرية، لذلك يوصيان بضرورة تقنين عدم المساواة تقنينا اجتماعيًا[٢].

الاقتراب الطبقي والتحليل السياسي.

قبل التعرض إلى هذا الموضوع أشير إلى نقطة أساسية تتعلق بمفهوم الطبقات، حيث يمكننا القول: إن هناك اتفاقا في المعنى العام للطبقات بين الكثير من الباحثين، إلا أن هذا الاتفاق الواسع يضيق فيما يتعلق بالتفاصيل المتعقلة بمعنى الطبقات، فهناك من يعتبر الطبقات مجموعة مواقع بنائية ، وتحدد هذه المواقع وتعرف من خلال العلاقات الاجتماعية داخل الأسواق في أسواق العمل خصوصًا وداخل الشركات[٣].

وعرف «لينسكي» الطبقة بقوله:« إنه من الأفضل لنا أن نحدد الطبقة كحشد من الأشخاص الذين يشغلون موقعًا واحدا بالنظر إلى شكل معين للقوة والامتيازات والهيبة»[٤]، كما يعرفها أحدهم بالنطر إلى تعدد المعايير التي يمكن أن تؤخد في عين الاعتبار بقوله: « من الواضح أنه ليس هناك معيار واحد لتحديد هذه الطبقة. وما على المرء إلا أن ينظر من الزوايا كافة ثم يقرر بعدئذ، إلى أي طبقة اجتماعية هو ينتمي، إن قرار انتماء فرد معين إلى طبقة اجتماعية تحكمه عوامل عدة تتضمن، الدخل ، والوظيفة، واللهجة، وعادات الإنفاق، والإقامة، والثقافة، وقضاء أوقات الفراغ، والملبس، والتعليم، والمواقف الخلقية، والصلات بالآخرين»[٥] ، إن هذه التعاريف والسابقة يتوقف عليها التحليل

---

(١) محمود جاد، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢) المرجع نفسه ، ص ٦٢.

(3) Breen And Rottman, Op,cit., P,456.

(٤) جاد ، مرجع سابق ، ص ١٢٧.

(٥) المرجع نفسه، ص ٧٥.

الطبقي، فقد تضيق الطبقة (لدى الماركسيين) بتقليلها للمتغيرات والعناصر الداخلة في تشكيل مفهوم الطبقة، وقد تتسع فيتسع المفهوم، وسوف نتناول التحليل الطبقي عند الماركسيين وغير الماركسيين معًا.

إن أنصار الاقتراب الطبقي، يعتبرون الطبقة هي الوحدة الأساسية للتحليل، وأنها تمثل عنصراً مفسراً وشارحًا للظواهر السياسية، كالسلوك الانتخابي، والاحتجاجات السياسية، والثورات السياسية والتحولات الاجتماعية والسياسية المختلفة، فالطبقة الاجتماعية أو الوضع الطبقي السائد في المجتمع يمثل المتغير المستقل، في حين يمثل النظام السياسي المتغير التابع. فالطبقة الاجتماعية تمثل مَرْكبًا اجتماعيًا عبره يتم إنجاز السلوك السياسي إلى حد بعيد وهذا ما ذهب إليه « جولد ثورب » Goldthorpe ، ويرى أنصار التفسير الطبقي للأحداث أن الملامح الأساسية للحياة السياسية في العالم المعاصر يمكن فهمها بلغة العلاقات بين القوى الطبقية المتصارعة. كما يولي « جولد ثورب » أهمية كبيرة للطبقات في عملية الانتقال والحراك الاجتماعي وذلك في كتابه « الحراك الاجتماعي والبناء الطبقي في بريطانيا الحديثة» (١٩٨٠).

ويقول : «إن الفرصة الواقعية والوحيدة لإحداث التغيير الاجتماعي في بريطانيا هي الصراع الطبقي، فلن يتغير الوضع إلاّ من خلال الصراع الطبقي ، وعبر النشاط الجماعي للطبقة العاملة، والتي ينبغي أن تعتمد على أعدادها وتضامنهم وتنظيمهم ويولي « جولدثورب » أهمية قليلة للتنظيمات الأخرى، كالأحزاب السياسية، والاتحادات، وأصحاب العمل، ووكالات الدولة. فهو يهمل أشكال الصراع السياسي في المجتمع البريطاني، أو أشكال الحسابات السياسية، التي توجه الصراع وتجند المساندة[1] .

ويرى أنصار التحليل الطبقي أن دراسة العملية السياسية تقتضي البحث عن طبيعة القوى الاجتماعية الفاعلة، والتي كان لها تأثير في تلك العملية. لقد استخدموا هذا الاقتراب في تفسير السلوك السياسي، ودراسة الرأي العام والعلاقات الدولية، وكذلك في دراسة الأيديولوجية وذلك فيما يتعلق بارتباط أيديولوجية معينة بطبقة أو طبقات محددة

(1) Barry Hindess, Political choice and Social Strcuture, (London: Edward Elgar Publishing Limited, 1989) PP. 103 - 110.

كما استخدم الاقتراب الطبقي في دراسة العلاقات الدولية، وذلك بتصنيفهم دول المجتمع الدولي إلى طبقات عليا ووسطى ودنيا (تصنيفًا هرميًا). وكذلك استخدم في السياسة المقارنة كدراسة النظم السياسية المقارنة من خلال المفهوم الطبقي (أي مقارنة النظم عبر مقارنة أهم طبقاتها)، وكذلك في دراسة الاحتجاج السياسي من خلال الإشارة إلى الخلفية الطبقية للمشاركين فيه، أو تفسير تصاعد أعمال القمع التي تمارسها الدولة ذاتها ضد المحتجين[1].

فأصحاب الاقتراب الطبقي ، يعتبرون اكتشاف الطبقة في حد ذاته يعدّ مفتاحًا للحل بامتلاكه قدرة تفسيرية تفتقر إليها الاقترابات الأخرى. يقول « داهرندورف » إن هناك أقلية طبقية من العناصر الواسعة الثراء ـ في أمريكا ـ والتي تتحكم في الاقتصاد الأمريكي، وتتمتع بنصيب الأسد من دخل المجتمع وثروته، وبمقدورها الوصول إلى كل مواقع القوة ومستوياتها، والتغلغل في مختلف مؤسسات المجتمع، والظفر بعضوية الجماعات التي تباشر سلطة اتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية ، وتمثل هذه الطبقة أقل من خمسة في المائة من مجموع السكان[2].

لقد لقيت التحليلات الماركسة انتقادات واسعة الانتشار عبر المراحل المتعددة، وذلك ما دفع الكثير من الماركسيين وعبر تلك المراحل لتطوير مقولاتها، بإدخال عناصر جديدة في تحليلاتهم أو بزيادة أوزان بعض العناصر الداخلة في نماذجهم وتقليل أوزان بعض العناصر الأخرى. أو بصياغة نماذج جديدة تعمل على استيعاب الظواهر السياسية المختلفة والتطورات التي شهدها العالم الرأسمالي، والانعكاسات التي سببتها الاختراعات العلمية، والتطور المذهل للتكنولوجيا، كل ذلك كان له انعكاساته على الأبنية الاجتماعية والسياسية، في تلك الدول، وعقّد الأمر على وعود الماركسية، وبالتالي على المتشبثين بتحليلاتها، ممّا دفعهم إلى المزيد من العمل والبحث الذي لا يكل من أجل الإبقاء على ذلك الاتجاه وصلاحيته

---

(١) كامل السيد، مرجع سابق، ص ص ٤٥ – ٤٦.

(٢) الزيات، مرجع سابق، ص ص ١٣٥ – ١٣٦.

لتحليل الظواهر الاجتماعية ومنها السياسية، ورأت الفلسفة الماركسية تجديدات على أيدي «أنطوني جرامشي» و «ولوي ألتيوسير» و «نيكوس بولانتزاس» و «جولد ثروب» و «مايلبند» و «أوكنور» و «سمير أمين» و «اسبنج» وغير هؤلاء كثير. وجاءت دراساتهم في الغالب مركزة على المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وإن كان هناك من تناول أوضاع البلدان النامية كما فعل «سمير أمين» و «كوردوسو» و «جاندر فرانك». فقد أولى «ألتيوسر» أهمية للتفاعل بين البناء الفوقي والبناء التحتي، إذ بقدر ما تتأثر البنية الفوقية بالبناء الطبقي في المجتمع، فإنها بدورها تؤثر فيه ، وهي بذلك تضمن استمراره، كما أن التغير فيها يعد مقدمة للتغير في البناء الطبقي، وتلعب أجهزة الدولة القهرية والأيديولوجية دورا جوهريًا في نجاح الطبقة المسيطرة اقتصاديًا عبر بسط هيمنتها الأيديولوجية.

أما «نيكوس بولا نتزاس» فقد نظر إلى الدولة كحلبة للصراع الطبقي بخلاف الرؤية الماركسية التقليدية التي كانت تنظر إلى الدولة كانعكاس للبنية الطبقية. وأن الطبقات في نظر «بولانتزاس » ـ في البدان الرأسمالية المتقدمة ـ لا تتحدد بحسب وظائفها في العملية الإنتاجية فحسب، ولكن كذلك بحسب علاقتها بالسلطة السياسية، وبأجهزة الدولة المختلفة التي أصبحت في هذه الحالة حلبة للصراع بين هذه الطبقات. ومن ثم، فإن موقع الطبقة يتحدد بحسب عملها الاقتصادي والسياسي معا. وأصبحت الدولة في تلك البلدان تفصل ما بين الاقتصاد والسياسة، حيث تبقي على عدم المساواة الاقتصادية ، ولكنها تفسح المجال للمساواة في ميدان النشاط السياسي (حيث حق التصويت للجميع). وهكذا ينتقل الصراع من عالم الإنتاج إلى الأوعية السياسية (المنافسة على السلطات التشريعية وأجهزة الدولة)، ويترتب على هذا تشوه صورة الصراع الطبقي وبالتالي الوعي الطبقي. كذلك فإن توسع دور الدولة وتدخلها واتباعها سياسات اجتماعية، وتحولها إلى مستودع ضخم للخبرة والمعرفة جعلها كجهاز متفوق على غيره، ويمتلك مقدرة على قيادة الحشود الطبقية خلفه[1].

أما «إسبنج» والذي اهتم بتحليل تنوع وتحول العلاقة بين سياسات الدولة والصراع الطبقي في مختلف الأمم الرأسمالية المتقدمة، حيث يرى أن سياسة الدولة تبلور الشكل الخاص والمميز للصراع الطبقي داخل أي مجتمع. فالتحدي السياسي بواسطة الطبقة العاملة يقسم

---

(١) كامل السيد ، مرجع سابق، ص ص٥٤ ـ ٥٨.

التطور التاريخي لبناء الدولة. والأبنية الحالية للدولة ليست - بالتالي - انعكاسًا بسيطًا للمصالح الرأسمالية، ولكنها انعكاس - بشكل معارض - للصراع الطبقي بين العمال والرأسماليين [1].

النقد

على الرغم من الإسهامات الكبيرة للاقتراب الطبقي في إثراء التحليل السياسي، إلا أنه تعرض لانتقادات كبيره منها:

١ - يهمل العناصر الأخرى والتي قد تكون أكثر تأثيراً من الطبقات فهناك التنظيمات السياسية، العديدة، كالأحزاب والنقابات والاتحادات المختلفة، وجماعات المصالح، والجماعات العرقية والطائفية التي قد تكون العناصر الفاعلة في المجتمع وليست الطبقات (الصراع في جنوب إفريقيا كان عرقيا) (والصراع بين الفلسطينيين واليهود صراع حضاري وليس طبقيًا)

٢ - لا يعني بالضرورة تلازم امتلاك السلطة مع امتلاك وسائل الإنتاج.

٣ - إن من يصنع القرارات ليست الطبقات ولكن الأحزاب، ووكلاء الدولة وكذلك المؤسسات والنقابات التي تمتلك وسائل اتخاذ القرارات، كذلك فإن جماعات المصالح تستطيع أن تزودنا بإطارات تفسيرية، فالمؤسسات، السياسية ومصالحها وحساباتها السياسية،هي التي تصنع السياسات.

لقد قلص «جولد ثروب» الحياة السياسية إلى صراعات وكلاء وهمية تماماً بزعمه أن السياسة تختصر كليا في الطبقات والعلاقات بينهم، وإننا عندما نبحث الصراعات السياسية نجد وكلاء الدولة، والأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى، ولكننا لا نجد الطبقات في حد ذاتها [2]. وأن الأحداث الكبرى صنعتها السياسة والسياسيون، والقيم والثقافية والحضارية أكثر من أن تصنعها الطبقات. إن الطبقة لا تصلح أداة لتفسير الصراعات العرقية والمذهبية، والحروب الصليبية.

(1) Contori and Ziegler op.cit., P.120
(2) Hindess, Op.cit., PP.107 - 111.

اقتــراب التبــعــية

يأتي اقتراب التبعية، أو ما أطلق عليها أصحابها «نظرية التبعية» كرد فعل على عجز الاقترابات السلوكية والتنموية التي سادت في الخمسينيات وشطر من الستينيات هذا من جهة، ومن جهة أخرى جاء كتطوير للمنظور الماركسي الذي فقد بريقه في تحليل الظواهر الجديدة في العالم الرأسمالي المتقدم، والعالم النامي الخارج من وطأة الاستعمار حديثًا.

كما يعد هذا الاقتراب ثمرة للاتجاه المعرفي الجديد في العلوم والمتمثل في الارتباط بين الحقول المعرفية المختلفة Interdisciplinary حيث الارتباط بين علم السياسة وعلم الاقتصاد، والنظر للظاهرة السياسية، من خلال البعد الاقتصادي أو ما سمي بالاقتصاد السياسي للظاهرة السياسية، وهذا يعني أنه لا يمكن عزل الظاهرة السياسية عن الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالظهرة التي محورها الإنسان تنطوي على كل تلك الأبعاد وغيرها. واقتراب التبعية لا يمكن أن يخرج على اقتراب أشمل وهو اقتراب الاقتصاد السياسي الذي يربط النظم السياسة وسلوكاتها الداخلية والدولية بمستويات التنمية الاقتصادية، ويستهدف هذا الاقتراب تفسير السلوك السياسي للفاعلين السياسيين من خلال نظرية اقتصادية للسياسة. لقد أثرت النظريات الاقتصادية في الكثير من المداخل التحليلة لعلم السياسة، كاقتراب صناعة القرار ونظرية الألعاب وتأثرهما بفكرة الفعل الرشيد (نظرية الفعل الرشيد)، والتي تعني أن الفاعل السياسي يتصرف بعقلانية وبرشادة، وأن فعله دائمًا يكون محسوبًا.

لقد وسع الاقتصاد السياسي نظرة الاقترابات السياسية الأخرى في فهم الظواهر السياسية وأصبح يستخدم كمدخل لدراسة السلوك السياسي الخارجي للدول ويعتمد مؤشرات عديدة منها؛ ربط السلوك التصويتي للدولة المتلقية للمساعدة المالية بسلوك الدولة المانحة. كما يستخدم في دراسة التحولات الديمقراطية وربطها بالأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد محل تلك التحولات وغير ذلك. واقتراب التبعية يولي أهمية كبرى للعوامل الخارجية للدولة التابعة ـ (دول العالم الثالث) ـ وتأثيراتها المختلفة في مسارتها السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية. بمعنى أن سلوك الدولة في العالم الثالث يأتي انعكاسًا للعوامل الدولية، وتجسيداً لرغبة الرأسمالية العالمية.

ووفقًا «لنظرية التبعية» لم يعد مبدأ سيادة الدول قادراً على الصمود أمام النظام الدولي الذي تهيمن عليه القوى الغربية الكبرى، حيث إن هناك آليات محت سيادة الدول، وأنّ هناك نماذج سياسية تقوم بالانتقال والانتشار وتفرض نفسها خارج ديارها.

لقد قام النظام الاقتصادي بنقض ما كان النظام السياسي قد جعله رسمياً[1].

ولقد اشتهرت «نظرية التبعية» على أيدي الكتاب الماركسيين وفي أمريكا اللاتينية على الخصوص إلا أن هناك عدداً هائلاً من الكتاب غير الماركسيين قد استخدموها في تحليلاتهم وأضافوا إليها العديد من تصوراتهم واقتراحاتهم. لقد لاحظ الكثير من مفكري أمريكا اللاتينية أقطارهم وهي تعاني مشاكل التخلف وتزداد تبعيتها ولاحظوا أن النظريات السابقة التي حاولت تفسير ذلك، كانت نظريات تتميز بالتحيز والتمحور حول الذات ونسبة التخلف إلى العوامل الداخلية وربما إلى عوامل حضارية ذاتية. وحاولوا دحض ذلك بإرجاع تخلف تلك البلدان إلى طبيعة النظام الرأسمالي العالمي المهيمن الذين اخترق الحدود وفرض قيوداً على أنظمة العالم الثالث (في الأطراف).

لقد جاء اقتراب التبعية كنتيجة لمجموعة من الحقائق أو المسلمات والتي منها :

١ – على الصعيد المعرفي يجسد وحدة العلوم الاجتماعية (تعاون الحقول المعرفية وتكاملها) أي دراسة ظاهرة التنمية دراسة سياسية واقتصادية معًا. فالفصل بين الاقترابين السياسي والاقتصادي يؤدي إلى تشوية الحقيقة أو ابتسارها، ومن ثم الإبقاء على وهم سيادة الدولة. والتي هي عبارة عن سيادة رسمية شكلية بينما الواقع يفند ذلك.

٢ ـ البعد الدولي للتنمية، فما دام التحليل الداخلي المحض يمكنه حجب الأسباب الحقيقية للتخلف الاقتصادي، وتحميل العوامل الحضارية وحدها مسئولية هذا التخلف، فلذلك نهض أصحاب اقتراب التبعية بدحض ذلك. وإرجاع التخلف إلى النظام الرأسمالي

---

(١) برتران بادي، الدولة المستوردة «تغريب النظام السياسي»، ترجمة :لطيف فرح، (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٦)، ص ص ١٣ ـ ١٤.

العالمي وقيوده الرهيبة.

٣ ـ هيمنة طبيعة العلاقات العابرة للقارات والأوطان والحاسمة التي تقلب الحدود وسيادة الدول، وتجمع بين دراسة السلطة على المستويين الوطني والدولي، وتؤدي إلى اكتشاف نظام رأسمالي موحد على مستوى المعمورة، ومزود بمراكز وبأطراف ويتم التلاعب بهذه الأطراف من خلال نهب المراكز لها وتغذية التنمية الاقتصادية في الدول المهيمنة، وتزداد سيطرة المراكز بمقدار زيادة تخلف الأطراف. كما تقوم الأطراف المقيدة بتنفيذ الوظائف التي ينوطها بها التقسيم الدولي للعمل ولا تستفيد من وراء ذلك[١].

لقد نظر «سمير أمين» إلى التنمية في العالم الثالث من خلال (نظرية التبعية) حيث ينقسم العالم إلى المركز والاطراف، إن المركز هو حاصل التاريخ، فقد أدى التاريخ إلى أمكان تبلور هيمنة برجوازية وطنية في بعض مناطق النظام الرأسمالي كما أدى إلى تبلور دولة ذات طابع برجوازي وطني أيضا. أما الأطراف فهي معرفة بطريقة النفي: هي المناطق التي اندمجت في النظام العالمي دون أن تبلور إلى مراكز. فهي تلك المناطق التي لا توجد فيها قوى قادرة على السيطرة على عملية التراكم، وهي تلك المناطق التي تتحكم القوى الخارجية في تحديد مدي واتجاه التراكم المحلي فيها. ويستطرد «سمير أمين» قائلا: إن هناك قانونًا اقتصاديًا رأسماليًا يحكم النظام الرأسمالي العالمي في مراكزه وأطرافه... وأن التكوينات المحلية (الوطنية) لاتعمل مستقلة ولكنها تعمل تحت آليات هيكل النظام الرأسمالي العالمي... وأن هناك عدم تناسق في العلاقات بين المراكز والأرطاف، ففي المركز تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية عملية تراكم رأس المال ثم تخضع العلاقات الخارجية لتخدم هذا المنظور الداخلي، بينما في الأطراف ليست عملية التراكم إلا ناتجًا مطعمًا على التراكم المركزي[٢].

وتنطلق مدرسة التبعية من النظام العالمي كوحدة للتحليل، فالدولة لا تصلح كوحدة للتحليل والتفسير في ظل وضع دولي يتميز، بهيمنة الاقتصاد العالمي الرأسمالي. ومن ثم، فإن النظر إلى الحركة السياسية، والتطورات داخل الدول (الوطنية) كنتائج وآثار لحركية

---

(١) المرجع نفسه، ص١٤.

(٢) سمير أمين، «حول التبعية والتوسع العالمي الرأسمالي»، المستقبل العربي، ع ٩٣ (نوفمبر ١٩٨٦)،، ص ص ٩٠ ـ ٩٤.

النظام الرأسمالي العالمي، بمعنى أن المحددات الخارجية والتي تنبع من النظام الرأسمالي العالمي هي العنصر الأساسي لتفسير سلوك الدول (الوطنية) على الصعيد الداخلي وكذلك الدولي. لذلك تسمى «نظرية النظام العالمي» والتي تفترض أنه لا يوجد سوى عالم واحد وسوق عالمية واحدة وتقسيم دولي موحد للعمل تسيطر عليه المراكز الرأسمالية العالمية، وأن أغلب الظواهر والعمليات التي يظن أنها تجري في إطارات قومية ووطنية، إنما تتأثر حقيقة بالتفاعلات على المستوى العالمي. يقول «بول بران» (الاقتصادي الأمريكي الماركسي) : إن تاريخ مجتمعات العالم الثالث يرتبط بتاريخ العالم الرأسمالي المتقدم. وأن تخلف العالم الثالث هو نتاج موضوعي لتقدم العالم الرأسمالي. كما يذهب «جوندر فرانك» و«سمير أمين» و «والشتين» إلى أن هناك تطوراً غير متكافئ يطبع العلاقة بين المراكز والأطراف . والنظام العالمي هو وحدة التحليل الأساسية، ويسيطر على هذا النظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والدولة ليست كذلك، حيث إنها هي ذاتها تكونت في ظل النظام العالمي، لذلك لا تعتبر فاعلا أساسياً[1] .

وتبقى وظيفة الدولة التابعة أداء دور الوسيط بين رأس المال والطبقة العاملة المحليين والرأسمال العالمي، وهي بصيغة أخرى أداة تنفيذية في يد البرجوازية العالمية في المركز، وحامية لمصالحها، كما تسهم في إدماج الأبنية الاجتماعية والاقتصادية في عملية التراكم لرأس المال العالمي وهذا ما ذهب إليه «فرانك»[2] .

لذلك يتوجب على المحلل السياسي تبعا لهذه النظرية أن ينطلق في تحليله لسلوك دول الجنوب، سواء تعلق هذا السلوك بالوضع الخارجي، أو بالوضع الداخلي فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو العسكرية، أوقواعد النظام الحاكم وأسسه، من الأوضاع الخارجية التي تسود النظام العالمي، أي لابد من دراسة الاقتصاد السياسي العالمي وأساليب السيطرة والقنوات والأدوات التي يستخدمها ذلك النظام المسيطر (الشركات المتعددة الجنسية، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمؤسسات المالية والبنوك

---

(١) أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومصر، (جامعة القاهر: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣) ص ص ١١ - ٢٣.

(٢) المرجع نفسه، ص٣١.

الخاصة). وأن السلوك السياسي الخارجي للدول التابعة يعتبر من المدفوعات الجزئية في مقابل الحفاظ على الفوائد التي تعود من الروابط الاقتصادية لتلك الدول مع البلد المسيطر[١]. وتعمل المراكز كل ما في وسعها لعرقلة أي مشروع تنموي في الأطراف، بل أكثر من ذلك تديم سيطرتها من خلال الجزر التي توجدها داخل الأطراف، والتي تتمثل في الدولة التابعة (أجهزة الدولة التابعة) وآليات الإنتاج السائدة والي تظل تعمل من تلقاء نفسها من أجل استمرار التبعية، وفي هذا يقول علي مزروعي: «إن أبشع نكتة للغرب على حساب أفريقيا، هي أنه خلق سجنين حديديين على شعوب القارة، الأول وطني صارم، والثاني: عبر دولي لا يقاوم، أحدهما؛ هو الدولة السيادية بكل سلطاتها السياسية والعسكرية، والسجن الثاني هو الرأسمالية العابرة للوطنيات؛ والتي لا تكف عن الاستخفاف بمبدأ السيادة الوطنية ذاته»[٢].

النقد

١ – تهمل هذه النظرية البعد السياسي في عمليات الإلحاق الاستعماري، حيث إن هناك دورا للفاعلين السياسيين في بناء علاقة التبعية وتوسط الدولة الفاعل الحاسم لإقامة منهج التبعية[٣].

٢ – تتجاهل الأبنية الداخلية للدول وديناميكياتها، وكذلك خصوصيات الدول، فكثيراً ما تكون العوامل الداخلية هي الحاسمة في إحداث التغييرات وليست الخارجية.

٣ – هناك الكثير من الدول من تمردت على أساليب النظام العالمي ولم تخضع لشروطه (رفض الجدولة وشروط الدول الرأسمالية وسيطرة أجهزتها).

٤ – قد توجد تناقضات بين مصالح المراكز والقيادات المبدئية في الأطراف[٤].

---

(١) نازلي معوض وأحمد يوسف «بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة السياسة الخارجية، لدول العالم الثالث» في علي عبد القادر، مرجع سابق ص٢٥٨.

(٢) سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، (الأردن، عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨)، ص٧٤.

(٣) بادي، ،مرجع سابق ، ص١٧.

(٤) أحمد ثابت ، مرجع سابق، ص ص٣٨ ـ ٣٩.

المبحث العاشر

اقتراب الجماعة Group Approach

مقدمة

لقد ظلت الدراسات السياسية لعهود طويلة أسيرة الاقترابات القانونية، والتاريخية، والمؤسسية، وذلك قبل اكتشاف اقتراب الجماعة ثم استخدامه بشكل واسع بعد أربعة عقود وأزيد. وقد كان الفضل في ابتكار اقتراب الجماعة إلي العالم الأمريكي «آرثر بانتلي» Arther Bentley عام (١٩٠٨). إلا أن شهرة استخدامه جاءت علي يدي (ديفيد ترومان) عام (١٩٥١).

لقد أحدث اقتراب الجماعة تحولا كبيرا في منظور علم السياسة ، حيث حول اهتمامه من التركيز على الأبنية والمؤسسات الرسمية، إلي العمليات والنشاطات والتفاعلات، أي الانتقال من الدراسة الجامدة السكونية (Static) إلى ديناميات الحياة السياسية، كما نقل محور اهتمام علماء السياسة من التركيز على الدولة والتى هي مؤسسة المؤسسات (قضايا واسعة) إلى الجماعة (قضايا أصغر)؛ ولكنه وسع من مجال علم السياسة.

ولم يمكن اقتراب الجماعة كرد فعل على الاقترابات المعيارية فحسب، ولكنه جاء كبديل تحليلي للماركسية، أي جاء كبديل لاقتراب الطبقة، كما هو الشأن بالنسبة لاقتراب النخبة، والاقترابات الليبرالية الأخرى التي عملت على وقف زحف الاقتراب الطبقي ومضامينه الأيويولوجية الماركسية. على الرغم من وجود أساس مشترك لكل من اقتراب الجماعة والطبقة والنخبة ، فكل هذ الاقترابات تنظر إلي الظاهرة السياسية عبر التفاعل الاجتماعي، أو النظر إلى العملية السياسية، على أنها نتاج تفاعلات اجتماعية. وعلى أن هذه التفاعلات تعبر عن انقسام المجتمعات أو انقسام المجتمع عند الماركسيين إلى طبقات (طبقتين كبيرتين)وعند أنصار الجماعة إلي مجوعة من الجماعات التي يحكمها الصراع والتعاون من أجل السيطرة على صناعة السياسات، وعند أنصار النخبة إلى أقلية ماهرة متحكمة وأكثرية خاضعة. وينظر الاقتراب الطبقي مثلما يفعل اقتراب النخبة إلى الصراع بين الطبقات أو

النخبة والأغلبية الساحقة من الناس، على أنه صراع صفري، بمعنى أن تركز القوة والقيم في يد طبقة أو جماعة واحدة، بينما تحرم الأغلبية من تلك القيم[١] .

كذلك أولى اقتراب الجماعة[٢] الاهتمام للجماعات دون أن يعير أدني اهتمام للأفراد، فالسلوك الفردي يصاغ من خلال الجماعة حسب زعمهم، فهي التي تضبط سلوك أعضائها وتوجهه، وتمثل مرجعية فكرية له، على هديها يتصرف ويتحرك ويشكل سلوكه، وتنمو اهتماماته، ويطور مفاهيمه، فهي سياق فكري واجتماعي يتحرك خلاله نشاط الفرد. لقد أولى «بانتلي» أهمية كبرى للجماعة في العملية السياسية بدلا من الأفراد، والدول، والدساتير، وموضوعات السيادة.

مفهوم الجماعة واستخداماته

توجد الجماعة عندما ينظم الناس، الذين لهم مصالح مشتركة، ويتفاعلون، ويسعون إلي الأهداف عبر العملية السياسية[٣] .

ويمكن تعريف الجماعة بصيغة أخرى على أنها :« الجماعة هي نظام مؤسس على مصلحة مشتركة وعلى تفاعل أعضائها »[٤] . هذه الجماعة تعيش في بيئة تتفاعل معها أخذاً وعطاءً، وتتبادل معها التأثير، ويتوقف تحول الجماعة إلي مؤسسة على البيئة الاجتماعية السائدة، كما أن هذا الأخير يتأثر هو بدوره بميلاد الجماعات وتنظيمها.

---

(١) أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، (الدوحة: دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨) ص ٩١.

(٢) يعتبر اقتراب الجماعة وليداً شرعياً لعلم السياسة، حيث إنه نشأ في حقل علم السياسة ولم يستعره علماء السياسة من الحقول الأخرى كما هو الشان بالنسبة للاقتراب الوظيفي وغيره من الاقترابات الأخرى.

(3) Alan Isaak, Scope and Methods of Political Science, (Illinois: the Dorsey press, 1969), P.208.

(4) Jean et Monica Charlot "les Groupes Politiques dans leur environnement". In Jean leca et Madeleine Grawitz, Traite` de science politique, vol.3, (Paris: P.U.F, 1985) P.431.

وقد ربط «بانتلي» بين الجماعة والمصلحة حيث يقول: إن المصلحة التي لا تبرز في حركة الضغط لا توجد. فالمصلحة هي حركة الضغط، وحركة الضغط هي الجماعة والمصالح وحدها تلك التي يمكن ملاحظتها أمبريقيا.

أما «ترومان» فيرى المصلحة على أنها اتجاه أو ميل مشترك للجماعة تجاه احتياجاتها ومتطلباتها الاجتماعية وأهداف الجماعة هي التي تحدد المصلحة وتعرفها وليست نشاطاتها[1].

فوجود الجماعة يقتضي مجموعة من الشروط منها ـ وجود تفاعل بين الأعضاء الذين يفترض أنهم يكونون الجماعة.

ـ تقاسم الأعضاء الاتجاهات نفسها نحو واحد أو أكثر من الدوافع والغايات التي تحدد الوجهة التي ينبغي للجماعة أن تتجهها.

ـ يطور الأعضاء مجموعة المعايير التي تمثل الإطار الذي تؤسس العلاقات ما بين الأشخاص ضمنه.

ـ يتحول التفاعل المتواتر إلى مؤسسة (جماعة منظمة متميزة عن الجماعات الأخرى)[2].

ـ وجود وضع اجتماعي وسياسي يسمح بذلك.

ويستخدم اقتراب الجماعة لدراسة سلوك الجماعات وتأثيراتها المختلفة، سواء تعلق الأمر بالتأثير المباشر في أفرادها أو غير أفرادها، وكذلك تأثير الجماعات في النظام السياسي، وخصوصًا في عملية صنع القرارات. لذلك يلجأ الباحثون إلى استخدام هذا الاقتراب، معتبرين الجماعة كوحدة للتحليل، بدلا من الأفراد أو الدول، ويتتبعون أنماط التأثير التي تتركها الجماعات المتماثلة أو المختلفة قصد التوصل إلي عملية التعميم التي هي غاية تنشدها مختلف العلوم.

---

(1) Op. cit., P.459.

(2) John H. Kessel et al., Micropolitics Individual and Group level Concepts,(U.S.A: Copyright (c) by Holt, Rikehart ,1970) PP.210-211.

لقد تساءل مستخدمو اقتراب الجماعة تساؤلات منهجية تكون الجماعة محورها، كقولهم: ما فائدة الجماعة للدراسات السياسية؟ هل تؤثر الجماعات في أعضائها، وكيفية ومدى ذلك التأثير؟ وهل تؤثر الجماعات في عمل النظام السياسي وما مقدار ذلك التأثير؟

أما فيما يتعلق بفائدة اقتراب الجماعة فهي عديدة منها : إضفاء الجماعة طابعًا ديناميكيًا على الدراسات السياسية، حيث نقلتها من مجرد الاهتمام بالأطر الهيكلية الرسمية والدستورية، ومن الدراسات المعيارية إلي دراسة العمليات والنشاطات المختلفة، وكذلك إلى الاهتمام الأمبريقي محل المعياري. كما تفيد الجماعة في المساعدة على معرفة التوجهات والسلوك الانتخابي لبعض الجماعات، وتفيد الجماعة في التنشئة السياسية لأعضائها، واللازمة لأداء الوظائف السياسية التي تتطلبهاالحياة السياسية.

وتفيد دراسة الجماعات في معرفة الأسس التي تقام عليها كثير من النظم، حيث إنه في الكثير من دول العالم الثالث تقام الأنظمة السياسية على الأسس الإثنية، والتي تعتبر الجماعات محورها.

وكذلك يفيد علم السياسة من اقتراب الجماعة ، في معرفة أسس توزيع القوى في المجتمعات وفي الأنظمة السياسية والفرعية منها، ومعرفة أنماط ذلك التوزيع، ومفهوم الجماعة يصلح كموضوع للمقارنة السياسية.

وفيما يتعلق بالسؤال الثاني :(تاثير الجماعة في أعضائها) ، فقد قامت العديد من الدراسات لاختبار هذا التساؤل أو الافتراض، وتوصلت إلي أن الجماعات تؤثر في أعضائها (وغير أعضائها أيضا) إذ غالبًا ما يتبع الفرد الجماعة التي ينتمي إليها في سلوكه وتصرفاته التي يجابه بها المواقف التي تعرض له في حياته. وتلعب تنشئة الجماعة لأعضائها سياسيًا دوراً مهمافي تكوين اتجاهاتهم وميولهم، فتنشئة الأسر لأطفالها، وتكوين اتجاهاتهم نحو السلطات الحاكمة، والوطن، والنظام السائد، والجماعات الأخرى، له أثر في سلوك الطفل المستقبلي حينما يصير راشداً. ففي الجماعات الأولى يتلقى الفرد تدريبًا لأداء الأدوار المطلوبة منه في المستقبل في الموقع الذي يوجد فيه. ذلك التدريب الذي يتلقاه الفرد في الجماعات الأولى (الأولية) تكون له انعكاساته عليه في المستقبل في المواقع السياسية والاقتصادية التي قد يشغلها.

لقد لوحظ أن المشاركة السياسية في الجماعات الأولية تؤدي إلي مشاركة سياسية في النظام، وكذلك المشاركة في صنع القرارات في المستويات الدنيا لها آثارها بالنسبة للنظام السياسي. وتعتبر المشاركة في الجماعات الصغيرة سهلة على عكس المشاركة في الجماعات الكبيرة، التي تقيدها الضرورات التنظيمية المرتبطة بابنية واسعة تجعل المشاركة صعبة، إن لم تكن مستحيلة، وتلعب البيوقراطية دوراً كبيراً في تقييد المشاركة. لقد أثبتت دراسات أجريت على أطفال مدارس ابتدائية وإعدادية في الولايات المتحدة الأمريكية ، أن الاتجاهات العنصرية للآباء لها تأثير كبير في اتجاهات الأطفال، كما أن السلوك التصويتي للمصوتين يتأثر بسلوك أبائهم، حيث أثبتت إحدى الدراسات أنه من ثلثي إلى ثلاثة أرباع المصوتين الأمريكيين يصوتون للحزب الذي صوت له آباؤهم[1].

إلا أن تأثير الجماعات في الأفراد يتوقف على درجة انتساب الفرد إلى الجماعة، فالانتماء القوي يقوي بدوره تأثير الجماعة في أعضائها، ويزداد تأثير الجماعة كلما كانت لها علاقة بالعملية السياسية أو بعالم السياسة.

لذلك حاول بعض الباحثين التوصل إلي تعميمات احتمالية واسعة بشأن تأثير الجماعة ووجدوا أنه :

١ـ كلما كان انتماء الأفراد قويًا كان تأثير الجماعة في أفرادها عاليا.

٢ـ كلما كان للجماعة علاقة بالسياسة يمكن أن يكون لها تأثير في أعضائها.

كما أن هذا التأثير الذي نحدثه الجماعة يمكن أن يتخذ شكلين:

أ ـ تستطيع الجماعة أن تؤثر في طريقة تفكير الشعب وإحساسه بالقضايا الساسية.

ب ـ ويمكن أن تصبح الجماعة مصدراً لأدلة سياسية موثوق بها.

وبناء على ذلك، فإن التفاعل مع الجماعة يسهل الوصول إلى المعلومات السياسية، كما أن

---

(1) Sidney Verba "The Small Group and Political Behavior in Robert T.Golembiowiski (Ed.),The Small Group In Political Science, (U.S.A:Georgia press, 1978,.PP.87-88.

عضوية الجماعة يمكن أن تشجع المشاركة السياسية. ومختصر القول: إن العضوية في أية جماعة لها تاثيرها في الاتجاهات السياسية للأفراد وسلوكهم، خصوصاً إذا كان الفرد ينتمي إلي الجماعة ويرى أن لها علاقة بالسياسة [١].

وفيما يتعلق بتأثير الجماعات في النظام السياسي، توصل الباحثون إلي أن الجماعة يمكن أن تؤثر في قرارات الحكومة على الأقل في بعض القضايا، كان تحصل على بعض الأهداف من الحكومة.

غير أن الباحثين اختلفوا بشأن درجة ذلك التأثير، فقد رأى «بانتلي» في الحكومة مجرد مسجل للضغوط الجماعية، فإجراءات الحكومة الرسمية هي تقنيات عبرها تعمل الجماعات الضاغطة كقوى مستقلة في العملية السياسية[٢]. هذا الاتجاه يرى أن السياسة هي نتاج عمل الجماعة أو الجماعات، إلا أن الكثير من المفكرين ممن ينتقدون هذا الرأي، يعتبرون الزعم بأن الحكومة مجرد صدى أو مسجل ضغوطات يجانب الحقيقة، ويهمل متغيرات أساسية قد تكون أكثر تأثيراً من الجماعة، حيث لا ينكر دور المؤسسات، والقيادات، والأوضاع السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع. لذلك يرى أنصار مدرسة النخبة أن هناك قلة متجانسة تحتكر القوة في البلد وتعمل كمفتاح لفهم عملية صنع القرارات. أما التعدديون، فيقولون: إن السياسة تعكس صراع مجموعة عديدة من الجماعات [٣].

إلا أن هناك شروطا ينبغي توفرها في الجماعات، حتى يكون لها التأثير في سلوك النظام السياسي، أو يزداد تأثيرها، ومن هذه الشروط:

حيازة الجماعة على **ثروات مالية** كبيرة تمكنها من التأثير في سلوك النظام السياسي، فقد تستخدم أموالها لتجنيد الرأي العام أو في الحملات الانتخابية وامتلاك وسائل الاتصال المؤثرة، وشراء الذمم والتأثير في الاقتصاد من خلال البنوك والاحتكارات المختلفة. وكذلك

---

(1) Kweit, Op.cit., PP. 96-98.

(2) Isaak, Op.cit ., PP., 210 - 211.

(3) Kweit , op.cit., PP.98-99.

إذا كانت الجماعة تضم **عدداً كبيراً** من الأعضاء تستطيع أن تؤثر بهم، كما أن **التنظيم الجيد** والانسجام داخل الجماعة له دوره في تقوية تأثير الجماعة في النظام السياسي عمومًا والأنظمة الفرعية خصوصًا (البرلمان، الأجهزة البيروقراطية)، وكذلك حيازة الجماعة على **كفاءات بشرية** عالية المهارة، شديدة المراس، تمتلك خبرة كبيرة، امتلاكها **لقنوات إعلامية، وشبكة علاقات واسعة** عبر المجتمع، كذلك **صورة الجماعة لدى المجتمع، ومدى نفعيتها** سياسيًاواجتماعيًا[1].

وينصب تأثير الجماعات على أعضاء البرلمان والأجهزة التنفيذية، والبيروقراطية، والقضاء وتستخدم الجماعات أشكالا من الضغط متعددة (حتى تحصل على غاياتها كتعديل قانون أو إصدارآخر أو إلغاء قانون تشعر بضرره عليها). ومن أشكال الضغط تلك الإقناع، والتهديد، واستخدام المال، والعنف وغير ذلك من الوسائل التي يمكن أو يسمح باستخدامها.

وعمومًا، فإن تأثير الجماعات في النظام السياسي يتوقف على مجموعة متغيرات، منها ما ينبغي توفره في الجماعة (كالقوة المالية، والعددية والتنظيمية والمكانة.. إلخ) ومنها ما يتعلق بالوضع السياسي والاجتماعي السائد، وطبيعة النظام الساسي الحاكم.

كذلك. فإن تأثير الجماعات في النظام السياسي لا يعني بالضرورة أن ذلك التأثير هو دائمًا سلبي، بل قد تسهم الجماعات في استقرار النظام، وتعظيم فاعليته، ومساندته في إنجاز الكثير من أهدافه.

الافتراضات التي يقوم عليها اقتراب الجماعة:

١ـ إن الجماعة هي وحدة التحليل التي يمكن أن ينطلق منها الباحث في دراسة الظواهر السياسية، فهي محور العملية السياسية.

٢ـ يتم النظر إلى المجتمع أو مفهوم المجتمع على أنه شكل فسيفسائي من الجماعات المتعددة في حالة من التعاون والصراع.

---

(1) Charlot, Op, Cit., P. 497.

٣- النظام السياسي هو عبارة عن مركب معقد من الجماعات المتفاعلة فيما بينها باستمرار، حيث يتضمن هذا التفاعل أشكالاً من التدافع بين الجماعات أو الضغط والضغط المضاد الذي يحدد حالة النظام السياسي في وقت معين، هذا الصراع بين الجماعات هو الذي يقرر من يحكم، ومن ثم، فإن التغير الذي يطرأ على تكوين الجماعات وعلاقاتها يؤثر في النظام السياسي وفي تغيره.

٤- يتوقف تأثير الجماعة في أعضائها على شدة انتمائهم من جهة، واهتماماتها بالموضوعات السياسية من ناحية أخرى.

٥- يتوقف تأثير الجماعة في النظام السياسي، على مكونات القوة بالنسبة إلى الجماعة (المال، العدد، المكان التنظيم..إلخ) وعلى طبيعة النظام السياسي، وعلى العلاقة الموجودة بين النظام والجماعة[١].

تصنيفات الجماعات.

تتعدد تصنيفات الجماعة بتعدد المصنفين ورؤياتهم التي ينظرون منها إلى خصائص الجماعات؛ فهناك من صنف الجماعات على أساس التحام الفرد مع الجماعة أي على درجة قرب الفرد من الجماعة.

وهناك من صنف على أساس الأمد، وهناك من صنف على أساس التنظيم، إلا أننا سنكتفي بهذه التصنيفات:

أ- تصنيف «جابريال ألموند»: صنف ألموند الجماعات إلى أربعة أصناف:

١- **جماعات المصلحة غير الترابطية**: وتشير إلي جماعات القرابة، والجماعات العرقية والمحلية، والقائمة على المكانة، والطبقة، والتي تعبر عن مصالحها بشكل دوري من خلال الأفراد أو العائلة أو الرؤساء الدينيين، ويتميز هذا النمط من الجماعات بغياب إجراء تنظيمي، لترسيخ طبيعة وأساليب التعبير، والافتقار إلى الاستمرارية في البنية الداخلية.

٢- **جماعات المصلحة المؤسسية**: توجد هذه الجماعات داخل تنظيمات كالأحزاب

---

(١) المنوفي، النظام السياسي، مرجع سابق، ص ص ٢٩ - ٣٠.

السياسية، والهيئات التشريعية، والجيوش، والبيروقراطيات، والكنائس، إنها تنظيمات رسمية مشكلة من أناس يعملون بشكل حرفي، وهي تعبر عن المصالح وتستهدف وضع السياسات العامة وتنفيذها.

٣ـ **جماعات المصلحة الترابطية**: وتقوم على الترابط الاختياري بقصد التعبير عن مصالح أعضائها والدفاع عنها، ومثالها النقابات، والاتحادات المختلفة.

٤ـ **جماعات المصلحة المفتقرة إلي المعايير**: Anomic Interset Group هي جماعات يفتقر أعضاؤها إلى معايير تضبط سلوكهم، ،فهي بنى تفتقد المعايير القيمية، وتفتقر إلي التنظيم ، وغالبا ما يتصرف أعضاؤها بشكل فردي، وكثيراً ما يلجؤون إلى العنف للتعبير عن حاجاتهم بسبب الحرمان والاقصاء[١] .

ب ـ **تصنيف زمني**: حيث يصنف الجماعات على أساس الاستمرار والدوام أو الظهور ثم الاختفاء وتتضمن:

١ **جماعات مصلحة دائمة**: ارتضى لها أصحابها الدوام والاستمرار حتى وإن اختفى مؤسسوها.

٢ـ **جماعات مصلحة مؤقتة**: تظهرها الحاجة وتختفي باختفائها.

جـ ـ **تصنيف جغرافي**: ويصنف الجماعات على أساس الوجود الجغرافي والاهتمام الجغرافي كذلك ، وتضم:

١ـ **جماعات مصلحة محلية**: تهتم بالشئون المحلية وضمن الرقعة التي توجد فيها.

٢ـ جماعات مصلحة وطنية: تهتم بكل قضايا الوطن أو بالتراب الوطني كله.

٣ـ **جماعات مصلحة دولية**: يتعدى اهتمامها التراب الوطني إلى غيره.

د ـ **تصنيف «ترومان»**: ويتضمن:

١ـ **جماعات فئوية**: هي مجموعة من الشعب الذي يشترك في بعض السمات العامة،

---

(١) حابريال الموند، ومرجع سابق، ص ص ٧٦ ـ ٧٩.

تلك السمة لا تكون أكثر من سمة ديموغرافية أو خاصية مادية، مثل، الشعب الذي يتميز بمستوى اجتماعي واقتصادي مرتفع كجماعة، أو أشخاص ويصنف الناس على أساس لون أعينهم وغير ذلك.

٢ـ **جماعات تفاعلية**: هي تلك المجموعات من الناس الذين يلتقون معًا لاشتراكهم في سمة معينة، ولكنهم لا يمتلكون بناءً منظمًا رسميًا.

٣ـ **الجماعات المؤسسية**: تتميز ببناء رسمي منظم، وتتروح الجماعات التنظمية من العائلات إلى السلطات التشريعة إلى منظمة الامم المتحدة.

٤ـ الجماعات المحتملة : وهي مجموعة من الأفراد يشتركون في سمة معينة، هؤلاء الأفراد قد يتفاعلون وينتظمون في بعض الأوقات؛ على الرغم من أن الجماعة المحتملة لا توجد في زمن من الوقت محدد، والمثال عليها: مجموعة المستهلكين الذين يشكلون جماعات محتملة[١].

النقد:

على الرغم من الإسهامات الكبيرة التي قدمها اقتراب الجماعة إلى علم السياسة، حيث وسع مجاله من دائرة ضيقة تمثلت في الدولة إلى دائرة العمليات المختلفة، ومساهمته في دراسة الأطر غير الرسمية وتأثيراتها المختلفة إلاّ أنه قد أهمل :

١ـ دورالأفراد والمؤسسات ، والأوضاع السائدة في دراسة الظواهر السياسية المختلفة.

٢ـ يفتقر إلى نظرية عامة على الرغم من سعي أنصاره إلى ذلك، حيث لا يربط أي متغير بآخر ولا يحدد أية علاقه بين المتغيرات.

٣ـ يتحدث عن موضوع التوازن داخل الجماعات بشكل ميكانيكي ويفتقر إلى الاختبار الأمبريقي[٢].

---

(1) Kwiet, Op.cit., P.95.

(2) Conway, Op.cit., PP. 226 - 227.

المبحث الحادي عشر

اقتراب الصفوة Elite Approach

مقدمة

يرى أنصار اقتراب الصفوة أو النخبة أنه ما من مجتمع ـ مهما كان مستواه من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ـ لا يخلو من أقلية ماهرة تسيطر وأكثرية تخضع لحكم تلك الأقلية، ويطلقون على تلك الأقلية الحاكمة المتنفذة اسم «الصفوة» أو «النخبة» وأحيانًا يطلقون عليها اسم «الطبقة الحاكمة» أو«الطبقة السياسية» أو «الطبقة المسيطرة» أو «السلطة الحاكمة» أو «أصحاب النفوذ».

ويمكن إرجاع فكرة النخبة إلى عهود قديمة ، ذلك أن النخبة أو الأقلية الحاكمة قد لازمت الوجود الإنساني في أبسط تكويناته الاجتماعية.

فقد امتدح «أفلاطون» الحكام الفلاسفة ودعا إلى ضرورة الجمع بين الحكم والفلسفة لميلاد الدولة (المدينة ـ الحاضرة) ونموها وكمالها.

كما رأى ابن خلدون أن الآدميين « يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض»[1].

إلا أن بروز نظرية النخبة كان أكثر وضوحا مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وكان ذلك على أيدي مجموعة من المفكرين الغربيين ومنهم على وجه الخصوص : «فلفريدو باريتو» و «جيتانو موسكا» و « روبرتو ميشلز» و« رايت ميلز» و «برنهام». وقد رأى هؤلاء جميعا، على الرغم من اختلافهم في تناول ظاهرة النخبة، أن هناك، دائمًا، في المجتمعات طبقة صغيرة متحكمة في الأغلبية الساحقة من الناس.

وقد برزت أفكار أنصار نظرية النخبة الكلاسيكيين في ظروف انتشار الفكر الاشتراكي والماركسي، وتهديده لليبراليين وأسسهم الفكرية التي يبنون عليها أنظمتهم ومؤسساتهم

---

(١) الزيات، مرجع سابق، ص ص ٢٣٩ ـ ٢٤١.

obeikandl.com

المختلفة. ومن ثم جاءت نظرية النخبة كرد على مفهوم الطبقة الذي تبنته الماركسية كوحدة للتحليل. لقد نظرت الماركسية إلى أن الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة للبنية الاقتصادية، ومن ثم، فإن دراسة الظاهرة السياسية (أو العملية) يتوقف على دراسة البناء الطبقي الذي يمثل المتغير المستقل المتحكم في تشكيل البناء الفوقي (النظام السياسي). ومن هذا الجانب قد تلتقي النظرية الماركسية ونظرية النخبة فكلتاهما تنظران إلى المجتمع على أنه منقسم إلى قسمين (الماركسية تنظر إلى المجتمع على أنه منقسم بين من يملك ومن لا يملك، والنخبة تنظر إليه على أنه منقسم بين أقلية وأكثرية) هذا من جهة، ومن جهة أخرى كلتاهما تقولان بتبعية السياسة للنظام الاجتماعي السائد.

غير أن نظرية النخبة بعكس نظرية الطبقة تفترض وجود منافسة مفتوحة بين الأفراد ينتج منها وصول أكثر الناس قدرة وموهبة إلى أعلى مستوى السلم الاجتماعي. كما تدعو نظرية النخبة إلى ضرورة التسليم والقبول بانقسام المجتمع إلى فئتين، نخبة حاكمة قليلة العدد، وفئة محكومة واسعة العدد[١]. واعتبرت هذا الوضع طبيعيًا في حالة جميع المجتمعات بغض النظر عن توجهاتها وتطوراتها، في حين ترى الماركسية أن حالة الانقسام الطبقي لا صلة لها بالفطرة الإنسانية وأنها حالة عارضة ولدتها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وستزول مع زوالها.

أما نظرية النخبة فترى الانقسام بين الأقلية والأكثرية في المجتمع سمة ملازمة لجميع المجتمعات الإنسانية. لقد أكد كل من «باريتو» و «موسكا» أن حكم الصفوة أمر لابد منه، وأن سيطرة الأقلية المنظمة على الأغلبية غير المنظمة أمر ضروري لا مفر منه، وقد نظر كل منهما إلى النخبة على أنها أقليات تتمتع بالموهبة والثروة وكأفراد ذوي منزلة رفيعة[٢].

لقد استخدم أنصار نظرية النخبة هذه النظرية استخدامًا أيديولوجيًا قادهم إلى تبرير الأنظمة السياسية التمثيلية في القرن التاسع عشر. ودافعوا عن الطبقة المتوسطة، واعتبروا

---

(١) علي الدين هلال، النظم السياسية المقارنة، (القاهرة: دار الطالب، ١٩٧٦)، ص ص ٩٧-٩٨.

(٢) السيد حنفي عوض، علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٥) ص ص ٥٣ - ٥٨.

النخبة وسيطرتها حتمية اجتماعية ويجب أن تتألف النخبة من الطبقة المتوسطة. لذلك يقول «بوتومور»: إن هذه النظريات (النخبة) كانت ترفض انتشار الحقوق الديمقراطية الحديثة، وترفض مبدأ المساواةبين البشر. واعتبرها أحدهم نظرية تقود إلى الفاشية كما تقود الماركسية إلى الشمولية[1].

هذه نبذة تاريخية عن مفهوم النخبة، إلا أن الذي يهمنا في دراستنا فيما يتعلق بموضوع النخبة هو الإطار التحليلي، أي الاقتراب من الظاهرة السياسية عبر وسيط النخبة أي النظر إلى عملية صنع القرار أو صنع السياسات عامة على أنها نتاج أقلية متنفذة تسيطر على المجتمع والدولة، بما توفر لها من إمكانات مادية وفكرية وتنظيمية، حيث تتركز فيها عناصر القوة التي تمكنها من رسم السياسات وتوجيه المجتمعات.

لذلك يتوجب أن ينصب التحليل السياسي على هذه النخبة كمفتاح لفهم العملية السياسية . لذلك سعى الكثير من الباحثين إلى استخدام مفوم النخبة كاقتراب لتحليل العمليات السياسية في البلدان المختلفة، وفي المواقع المتباينة. وهكذا وجدنا من يدرس النخبة في الجزائر كما فعل «وليم كوانت» أو النخبة في الشرق الأوسط كما فعل «زارتمان» أو دراسة النخبة أو النخب في مدينة من المدن كما فعل «روبرت داهل».

تعريف الصفوة السياسية

توجد تعاريف متعددة لمفهوم الصفوة أو النخبة Elite. وسأقتصر على أهمها: الصفوة الحاكمة «هي الأفراد المهيمنون على عملية صنع القرار السياسي، وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام». وهناك تعريف آخر: «الصفوة السياسية هي مجموعة صغيرة، نسبيا، منظمة بشكل عضوي، تمارس السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي، أو تطالب بحقها في ممارستها، أو تعتقد أن لهاحق ممارستها على الجماعات الأخرى التي ترتبط بها في علاقات سياسية أو ثقافية». وهناك من يعرفها على أنها :« الصفوة السياسية هم كبار موظفي الحكومة،

---

(١) فاروق يوسف أحمد، القوة السياسية، اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية ، ط ٢، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥)، ص ١١٩ـ وعلي الدين هلال ، مرجع سابق ص ص٩٧ ـ ٩٩ .

والإدارات العليا والأسر ذات النفوذ السياسي كالأسر المالكة والأرستقراطية».

ويعرفها «أبو نعيم» صاحب حلية الأولياء من منظور إسلامي مخالف للتعاريف السابقة التي يوجهها المنظور الغربي المادي، حيث يقول «أبو نعيم» : «الصفوة هم المتسمون بحسن المعرفة بالله، وحسن الطاعة له، وحسن الصبر على ما أمر به، هم الباذلون للفضل، الحاكمون بالعدل، المبادرون إلى أداء الحقوق من غير تسويف، المعروفون بالطاعات من غير تطفيف ، المتبعون لرسول الله، والمقيمون لكتاب الله، الذين لا يفزعهم ذو سلطان غير الله، العافون عمن ظلمهم، المحسنون إلى من يسيء إليهم، المصونون عن الغرور برتبة الدنيا»[1].

افتراضات اقتراب النخبة

١- تبعية الظاهرة السياسية وعدم استقلاليتها: تفترض نظرية النخبة شأنها شأن النظرية الماركسية أن الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة لقوى وظواهر أخرى، ومن ثم فإن إدراك الظاهرة السياسية في ذاتها أمر غير متيسر، بل يعد محاولة مضللة، وأن المسلك السليم لإدراك الظاهرة السياسية وفهمها يتم عبر تحليل الظواهر المستقلة التي أوجدتها، ذلك أن النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي. فلا يمكن فهم الظاهرة السياسية إلا خلال فهم البنية الاجتماعية القائمة على افتراض هيمنة قلة تمتلك عناصر القوة بمعناها الواسع وتسيطر على الدولة والمجتمع[2] .

٢- انقسام المجتمع إلى فئتين: أقلية صغيرة تمتلك قدراً كبيراً من النفوذ والتأثير في عملية صنع القرارات والسياسات، هذه الأقلية يطلق عليها النخبة أو الصفوة، وأكثرية تفتقر إلى عناصر الاقتدار التي تملكها النخبة ، وبين هاتين الفئتين توجد علاقات، حيث إن نمط هذه العلاقات هو الذي يتحكم في شكل السياسات، وتسود المنافسة والصراع بين هذه الفئات

---

(١) السيد محمد عمر، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام ، رسالة دكتوراه، غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١)، ص ص ١٢١ ـ ١٢٩. هذا التعريف وما سبقه من الرسالة نفسها.

(٢) نصر عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم العربية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ٤.

وهذا الصراع هو الذي يحدد محتوى العملية السياسية واتجاهها.

ونظرية النخبة لا تعترف بالتقسيم الطبقي ولا الإثني ولا الجغرافي أو الديني. وأن فهم النظام السياسي يتوقف على معرفة انقسام المجتمع إلى طبقة دنيا وطبقة عليا، ومعرفة العلاقة بينهما والخصائص الأساسية للفئة الحاكمة[1]. ذلك أن العلاقات التي تقوم بين هاتين الفئتين تتخذ أنماطًا وأشكالاً مختلفة حسب كل بلد وتبعًا لكل موقف. وهذا بإمكانه أن يساعد على إجراء المقارنة بين تلك الأنماط ومعرفة أسباب اختلافها.

٣- تركز القوة في يد أقلية وعدم انتشارها في المجتمع: ترى النخبة أن القوة في المجتمع مركزة في جماعة واحدة بعكس التعددية التي تتمسك بتوزع القوة وانتشارها. فأنصار النخبة يفرقون بين النخبة والجماهير تبعًا لامتلاك القوة السياسية (ثروة، سلطة، نظام اتصال جماعي، أو تحكم في سريان الأفكار والمعلومات لتكشيل الرأي). وكل النظم السياسية تنقسم إلى شريحتين: الحكام والمحكومين، الحكام هم النخبة وهم الأكثر أهمية في النظام السياسي؛ لأنهم يملكون عناصر الاقتدار السياسي، ومن خلال فهم وتحليل تلك الشريحة (النخبة) يمكن فهم النظام السياسي. وقد أضاف «بوتومور» مفهوم« النخبة المضادة» التي تتحفز للحلول محل النخبة القائمة[2].

٤- إن خلف من يملكون زمام السلطة في الدولة توجد جماعة ثابتة تمتلك صفات معينة تميزها عن غيرها، وتظهر هذه الجماعة نفوذًا سياسيًا حاسمًا. واعتماد هذه الجماعة كمدخل للتحليل يفيد علم السياسة في عملية التفسير المحايد والموضوعي[3].

أنواع النخب

تتنوع النخب وتتعدد بحسب الزاوية التي ينظر منها إليها، فهناك نخبة سياسية، ونخبة اقتصادية، ونخبة عسكرية، ونخبة ثقافية. ويمكن أن ننظر إلى المجتمع الدولي على أنه يضم نخبة، أي أقلية من الدول القوية المتقدمة صناعيًا، والمؤثرة سياسيًا واستراتيجيًا، وإعلاميًا

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ٤ ـ ٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ٥ ـ ٦.

(٣) حنفي عوض، مرجع سابق، ص ٦٠.

والتي لها المقدرة على توجيه شبكة العلاقات الدولية وأبنيتها ، ويميز البعض بين ثلاثة أنواع من النخب الاستراتيجية :

أ ـ النخبة التي تعمل على تحقيق الأهداف العامة، للمجتمع وهي النخبة السياسية

ب ـ النخبة التي تعمل للتكيف مع البيئة المحيطة بها، وهي النخبة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية.

جـ ـ النخبة التي تعمل من أجل تحقيق التكامل في المجتمع، وهي نخبة المفكرين والمثقفين والفنانين، الذين يحققون الوحدة المعنوية والنفسية للجماعة[1] .

بينما صنف « باريتو » النخبة إلى حاكمة وغير حاكمة. وقسم « كارل دويتش » النخبة إلى ثلاث مراتب : النخبة العليا، والنخبة الوسطى، والنخبة الهامشية، وقد رأى إمكانية تحديد النخبة بواسطة اقتراب المنصب أو الموقع الرسمي، فهم أولئك الذين يشغلون المواقع الاستراتيجية في عملية صنع القرار، والذين يتحكمون في نقاط تقاطع انسياب المعلومات وهم يشاركون يوميًا في صنع القرارات لملايين البشر. ورتب « بوتومور » النخبة ثلاث رتب : الأولى، هي الجماعات الوظيفية والمهنية التي تحظى بمكانة عالية في المجتمع، والثانية الطبقة السياسية وتضم الجماعات كافة التي تمارس القوة والنفوذ، والثالثة وهي أقل حجمًا داخل الطبقة السياسية، ولكنها تضم الممارسين الفعليين للقوة السياسية في المجتمع[2] .

اتجاهات دراسة النخبة :

يختلف أنصار الصفوة بشأن مصدرها إلى أربعة اتجاهات وهي :

١ـ **الاتجاه النفسي :** وقد مثل هذا الاتجاه « باريتو » الذي يرى أن النخبة ليست نتاج قوى اقتصادية أومها رات تنظيمية، وإنما نتاج سمات إنسانية وعوامل نفسية معينة وهي ما أسماه « الخصائص الإنسانية الثابتة عبر التاريخ »، إن الناس مختلفون بطبيعتهم، من حيث قواهم الفيزيولوجية أو ملكاتهم العقلية أو تكوينهم النفسي ومرجع ذلك كما يقول : إلى ما

---

(١) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ٩٥ .

(٢) نصر عارف، مرجع سابق، ص ص ٦ ـ ٧ .

يحملونه من «رواسب» من شأنها أن تحدد أنماط سلوكهم، والمجتمعات بالنسبة لهذه الرواسب تنقسم إلى شريحتين منفصلتين من الأفراد:

* **شريحة عليا**: تضم أولئك الذين يتمتعون بالملكات والمواهب الفطرية كافة (الرواسب) المؤهلة للتفوق. ويشكلون في مجملهم صفوة المجتمع، هذه الصفوة تنقسم إلى قسمين: أ- **الصفوة الحاكمة**؛ وتشمل جميع الذين يمارسون السلطة السياسية ـ بطريق مباشر أو غير مباشر تبعًا لما يحملونه من رواسب تؤهلهم لذلك. ب - **الصفوة غير الحاكمة**؛ وتتكون من أولئك الذين لا يمارسون السلطة السياسية، وإن كانوا يحملون رواسب الصفوة ويتحلون بكل سماتها وخصائصها.

* **شريحة دنيا**: تشتغرق أغلبية أفراد المجتمع الذين لا يملكون مواهب الشريحة العليا، وهؤلاء يمثلون شريحة «عديمي الصفوة» أو اللاصفوة فهم أولئك الذين تعوزهم القدرة على ممارسة السلطة، ولا يمثلون قوة سياسية معتبرة، ومن ثم يخضعون لسيطرة جماعة الصفوة الحاكمة وغير الحاكمة على السواء [1].

٢- **الاتجاه التنظيمي**: يرجع هذا الاتجاه سيطرة النخبة إلى ما تملكه من مهارات تنظيمية، ويمثل هذا الاتجاه (موسكا)، و «ميشلز»، فموسكا يعتبر أن قوة النخبة وسيطرتها وتحكمها ترجع بالدرجة الأولى إلى ما لديها من قدرات تنظيمية كبيرة، وتماسك في مواجهة القوى الأخرى في المجتمع، وأن صغر حجم الصفوة وفرص وسائل الاتصال وبساطتها، والمتوفرة لديها تمنحها هذه المقدرة التنظيمية العالية التي تمكنها من صياغة سياستها بشكل سريع، ومواجهة الأخطار الخارجية ومجابهة القوى المناوئة. وهذا بعكس الأغلبية التي تفتقر إلى التنظيم وغياب الهدف المشترك، وافتقارها إلى نظام اتصال معروف أو سياسات متفق عليها. ويقول «ميشلز»: إن كل التنظيمات الاجتماعية يحكمها القانون الحديدي، بمعنى: خضوعها لصفوة تستمد قوتها من مهارات أعضائها التنظيمية. إنها قلة متماسكة منظمة تحتكر صناعة القرارات[2].

---

(١) الزيات، مرجع سابق، ص ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٢) المنوفي، مرجع سابق، ص ص ٤٨ ـ ٥٠.

٣- **الاتجاه الاقتصادي ـ الإداري**: وقد دعا إلى هذا الاتجاه «برنهام» الذي حاول المزاوجة بين مقولات الصفوة والمقولات الماركسية بشأن الطبقة الحاكمة. والتي تستمد قوتها من ملكيتها لوسائل الإنتاج وتجمع ثروات كبيرة تفتح لها أفاق السيطرة السياسية. وإذا ظهرت قوة اقتصادية جديدة بفعل ابتكار فن إنتاجي جديد أو توصلها إلى السيطرة على وسائل الإنتاج، فإن النخبة تفقد قوتها لتحل محلها القوة المتحفزة الجديدة. إلا أن هناك عوامل عديدة منها أزمات النظام الرسمالي، وتعدد الشركات المسهمة وضعف الأسهم بين الكثير من المشاركين يفسح المجال للمسيرين الإداريين ويضعف سلطات الرأسماليين بسبب ابتعادهم عن العمليات الإنتاجية، وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى بروز صفوة إدارية وتكنوقراطية تتحول إلى صفوة سياسية حاكمة تجتمع لها السيطرة السياسية والاقتصادية معاً[١].

٤- **الاتجاه المؤسسي**: وصاحب هذا الاتجاه «رايت ميلز» الذي يرى أن القلة المتحكمة (النخبة) تستمد قوتها من سيطرتها على الأبنية والمؤسسات الكبيرة التي تميز المجتمعات الحديثة. فميلز بتركيزه على الأبنية والأطر الاجتماعية والاقتصادية يلتقي مع برنهام ويخالف الاتجاهين الآخرين اللذين يشددان على الخصائص النفسية والملكات التنظيمية. يقول «ميلز»: إن تلك القلة الحاكمة في المجتمع وهي قلة من الأفراد الأقوياء الذين يمثلون المراكز الحاكمة في المؤسسات الكبيرة في ذلك المجتمع. وتتألف صفوة القوة من مركب متجانس؛ قوامه رجال الحكم والإدارة، وأساطين الصناعة، والقادة العسكريون، الذين يستمدون قوتهم من المؤسسات والمنظمات السياسية، والاقتصادية، ،والعسكرية التي يسيطرون عليها ويديرونها، مما يمكنهم من صنع القرارات السياسية الملزمة. فالصفوة التي قام «ميلز» بدراستها في أمريكا تتكون من أولئك الذين « يحكمون الشركات الضخمة ويديرون آلة الدولة، ويطالبون بامتيازاتهما. كما أنهم يديرون المؤسسات العسكرية ويحتلون الوظائف الاستراتيجية القائدة في البناء الاجتماعي »[٢].

والخلاصة فيما يتعلق بالاتجاهات الأربعة السابقة والتي يرى فيها كل اتجاه مصدر القوة في

---

(١) المرجع نفسه، ص ٥٥.

(٢) الزيات، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

ـ حنفي عوض، مرجع سابق، ص ٥٥.

جانب معين ويهمل الجوانب الأخرى، هذه الرؤية الأحادية من شأنها أن تحجم دراسة النخبة وربما تشوهها، لذلك يستحسن المزج بين تلك الاتجاهات الأربعة لاستيعاب الظاهرة في جميع جوانبها، بل لابد من إدخال عناصر جديدة أخرى تعمق التقصي.

تحديد النخبة وتحليلها.

إذا تقرر أن النخبة أومفهوم النخبة يصلح كاقتراب مناسب لدراسة الظاهرة السياسية، فما هو السبيل إلى تحديد تلك النخبة في المجتمع، وكيف يمكن التعرف على هويتها بمعنى التعرف على من يكونون ؟

لقد رأى الباحثون في دراسة النخبة أن هناك اقترابات معينة تساعد الدارسين على تحديد النخبة والتعرف عليها وهذه الاقترابات تتمثل فيما يلي:

أ ـ **اقتراب المناصب**: ويعني أن أولئك الذين يتصدرون المناصب العليا في المؤسسات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والإعلامية، والعسكرية هم الذين يشكلون نخبة ذلك المجتمع وأصحاب القوة والقرار فيه. لذلك على الباحث المتبع اقتراب النخبة أن يقوم بتحديد تلك المناصب الهامة ليتعرف على النخبة الحاكمة أو المسيطرة. إلا أن المناصب الرسمية وتصدرها لا يعني بالضرورة أن المحتل لها هو صاحب القوة في المجتمع والقرار، بل على العكس يمكن أن يكون أداة طيِّعة في أيدي أصحاب القوة الفعلية التي تدير الأمور في الظل وخلف الستار.

ب ـ **اقتراب السمعة**: ويشير هذا الاقتراب إلى أن الناس الذين يشتهرون على أنهم هم صفوة المجتمع أو أصحاب القوة والقرار والنفوذ في المجتمع، أولئك فعلا هم الصفوة حسب هذا الاقتراب. ويتم دراسة بناء القوة تبعًا لهذا الاقتراب عبر احتساب أحكام العارفين ببواطن الأمور والمتخصصين والملاحظين للعمليات السياسية في المجتمع. ويكون ذلك إما عن طريق قائمة معدة بأسماء من يعتقد أنهم أصحاب القوة تقدم لهؤلاء الحكام، لترتيب أعضائها طبقا لقوة كل منهم مع حريتهم في إضافة أسماء إليها. أو أن تترك لهم حرية الاختيار في وضع القائمة أساسًا، وذلك تبعا لتقديراتهم لأصحاب القوة ووفقًا لمقاييسهم هم.

إلا أن هذا الاقتراب قد تعرض لانتقادات عديدة منها على وجه الخصوص أن تقدير القوة قد تشوبه الذاتية ولا يعبر عن القيمة الحقيقية للقوة[1].

جـ ـ **اقتراب صنع القرار**: يرى أنصار هذا الاقتراب أن معرفة الصفوة تتوقف على معرفة المشاركين في صناعة القرارات الهامة في المجتمع. ومن ثم لابد من تحديد القرارات الهامة، وتحديد المشاركين فيها لمعرفة أصحاب القوة والقرار والنفوذ في المجتمع. إلا أن تحديد القرار الهام وغير الهام أمر نسبي، ثم إن المشاركة في المناصب الرسمية لا تعني القوة الفعلية[2].

د ـ **اقتراب المدخلات والمخرجات**: لقد قدم كل من «باجراش» و «باراتز» إضافة هامة، وذلك بإيضاحهما أن للسلطة جانبين وأنها لا تقتصر على أحدهما وهما:

١- **جانب المدخلات**: أي سلطة تحديد الموضوعات التي يواجهها النظام السياسي أو يتعرض لها بالبحث لاتخاذ القرار، وكيفية عرض هذه الموضوعات، ذلك أن الذين يمارسون وظيفة عرض القضايا على صانع القرار يؤثرون بدرجة كبيرة في عملية صنع القرار ، وذلك عبر طريقة عرض المعلومات وترتيب القضايا، وعرض المقترحات والبدائل، فالنفوذ يمكن أن يعبر عن نفسه إما في شكل التأثير في مسار القرار ونوعه أو في منع قضايا من أن تثار في إطار النظام السياسي.

٢- **جانب المخرجات**: حيث يرتبط مفهوم النخبة بالسلطة التي تمتلك القدرة على توزيع القيم في المجتمع وصنع السياسات. وهي تضم جانبين: التأثير في صنع القرار السياسي، والتدخل لمنع قضايا معينة من أن تثار أو تحتل أولوية في مدخلات النظام السياسي. ذلك أن كل نظام سياسي ينطوي على انحياز لقيم وقضايا ومصالح على حساب أخرى، مما يترتب على ذلك أن تسمح قنواته لإبراز قضايا وإهمال أخرى أو تشويهها. وهذا هو واحد من مجالات سلطة النخبة السياسية. فتحديد النخبة لا يتوقف على عملية صنع القرار، ولكن إلى جانب ذلك على قدرة النخبة على إثارة القضايا أو عدم إثارتها، أو في القدرة على منع

---

(١) فاروق يوسف، القوة، مرجع سابق ، ص ص ٣٦ ـ ٤١ .

(٢) المرجع نفسه، ص ص ٤٤ ـ ٤٥ .

اتخاذ القرار إذا أثيرت القضية، فعدم اتخاذ القرار في قضية مثارة هو قرار أيضًا.

ويمكن التعرف على النخبة في النظام السياسي من خلال تحديد من لهم القدرة على إثارة القضايا، ومن يتدارسونها ومن يصنعون القرار بشأنها [١] .

تحديد هوية أعضاء النخبة

وينصب النشاط هنا على البحث عن الخلفية الاجتماعية، طبقية كانت، أو عرقية، أو دينية، أو إقليمية أوتعليمية أومهنية.

ومن ثم معرفة مدى تمثيلية تلك النخبة للمجتمع، أو للمصالح الاجتماعية. كذلك لابد من التعرف على السلوك الاجتماعي والسياسي والقيم التي يتبنونها، وتصوراتهم عن ذواتهم وعن غيرهم وتحليل خطاباتهم. ومعرفة العلاقات السائدة بين أفراد النخبة، وكذلك العلاقة بين النخبة والجماهير أو النخب الأخرى، والمواقع التي يحتلونها في المنظمات العديدة (شبكة السيطرة) التي يمكن أن يمتلكوها. ونمط حياة النخبة على المستوى الفردي والأسري، وارتباطاتها المختلفة[٢] .

التجنيد ودوران النخبة:

ويشير التجنيد إلى الأساليب والمسالك التي يتبعها الطامحون إلى القيادة في الوصول إلى قمة الهرم السياسي، هل هي قنوات التعبير عن المصلحة وتجميعها أو غيرها؟ وهل التجنيد يتم بناء على الإنجاز والكفاية (النخبة المفتوحة) أو طبقًا للوراثة والتعيين (النخبة المغلقة)؟

أما دوران النخبة، فيشير إلى مدى انتقال السلطة من نخبة إلى أخرى أو صعود الأفراد ونزولهم، وهل يتم ذلك بالطرق السلمية أو عبر القوة والعنف.

الكوربراتية (التعاضدية) والنخبة : Corporatism and Elite

وتعني التعاضدية، وجود بنية لهيمنة الدولة وسيطرتها على نشاط الجماعات المصلحية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية الأخرى، ويشمل على وجه الخصوص دمج الجماعات

---

(١) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) حنفي عوض، مرجع سابق، ص ٦٤.

المصلحية في البنية التنظيمية لجهاز الدولة الحديثة. وقد عرفها « شميتر» « نظام لتمثيل المصالح تنتظم فيه وحدات تنظيمية في عدد من الفئات المتمايزة وظيفيًا والهيراركية تنظيميًا، والإكراهية في الانتماء إليها، وغير التنافسية، والتي ترخص لها الدولة عادة أو أنشأتها، وتمنح هذه الواحدت حق احتكار تمثيل الفئات المندرجة داخلها مقابل مشاركتهم في اختيار القيادة وتنظيم المطالب المساندة»؛ وبهذا المعنى يمكن النظر إلى المجتمع على أساس أنه مجموعة من التنظيمات التعاضدية. وتمثل النخبة ممثلي المؤسسات التعاضدية أو ما سماه أحدهم « كارتل النخبة »[1] .

النقد

١- يصعب تحديد أعضاء النخبة، وجمع المعلومات عنهم.

٢- تعدد المفاهيم المستخدمة لدى أنصار النخبة، من مثل النخبة ، السلطة، الطبقة السياسية، النفوذ،وعدم التحديد هذا يورث الغموض وعدم الدقة العلمية ويعقد السعي لبناء النظرية [2] .

***

---

(١) نصر عارف، مرجع سابق، ص ١٧. وانظر زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص ص ١٩٤-١٩٦.

(٢) المنوفي، مرجع سابق، ص ص ٧٠-٧١.

المبحث الثاني عشر

اقتراب علاقات الدولة ـ المجتمع

لقد اهتمت الدراسات السياسية التقليدية بالأطر الشكلية الرسمية للعملية السياسية، كدراسة الأبنية السياسية دراسة دستورية قانونية تتجاهل العمليات. ومن ثم جاءت المدرسة السلوكية وما تفرع عنها، وما صاحبها، كمدرسة الجماعة والوظيفية، والطبقة، والنخبة لتولي العملية السياسية أهمية كبيرة، وتحد من دور المنظور التقليدي ، بل وتغيبه في دول من العالم.

إلا أن هذه الدراسات ظلت في فترة الخمسينيات والستينيات تركز على مدخلات النظام السياسي، متجاهلة إلى حد بعيد مخرجات النظام السياسي على الرغم من اهتمامها بعملية التفاعل الاجتماعي. أما موضوع الدولة في هذ المرحلة الأمبريقية فقد تجاهلته الدراسات بشكل كبير، وحتى الدراسات التي كانت تتناول موضوع الدولة، غالبًا ماكانت تنظر إلى الدولة على أنها جهاز تسجيل للسياسة التي تصنعها الجماعات المتنافسة في المجتمع. وأن الدولة لديهم مجرد انعكاس لما يجري في المجتمع، هذه الفكرة نجدها لدى أنصار المدرسة الماركسية، ومدرسة الجماعة. أو يمكن أن تكون الدولة قناة لنقل الهيمنة الخارجية إلى المجتمع، أي بمعنى أنها مجرد تابع لمراكز الدول الكبرى أو للنظام العالمي السائد حسبما ترى مدرسة التبعية.

لقد انتقد «جويل ميجدال» Joel Migdal الدراسات التي تناولت العالم الثالث وخصوصًا عملية التغير فيه، فقد انتقد نظريات التحديث والتنمية. والنظرية الماركسية، ونظرية المركز المحيط لأنها افتقرت إلى تفسير علمي للعديد من ديناميات مجتمعات العالم الثالث. ودعا إلى صياغة اقتراب يستوعب العلاقات بين الدولة والمجتمع، ويهتم بعملية التفاعل بينهما، لقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الدولة والمجتمع، ولكنها لم تضع إطاراً تحليليًا يستوعب تلك العلاقة، ويسبر أغوارها؛ للوصول في النهاية إلى معرفة خصائص تلك العلاقات وأنماطها، والعوامل المؤثرة فيها. غير أن «ميجدال» أسس هذا الاقتراب الذي أولى اهتمامًا كبيراً للتغير والنظام في الدولة. وفي دول العالم الثالث

خصوصًا، ذلك أن بحث الدور الذي تلعبه، فعليا، تلك الدول يتطلب اقترابًا متشابكًا للمحافظة على الأنواع الخاصة من النظام وعملية التغير في المجتمع ككل. ولفهم كيفية بقاء المجتمعات وتغيرها يتوجب البدء بالمنظمات التي تمارس الضبط الاجتماعي والتي تخضع الميول الفردية للسلوك الذي تصفه تلك التنظيمات ، وتتراوح هذه التنظميات الرسمية وغير الرسمية، ما بين الأسر، وجماعات الجيرة وحتى الشركات الكبرى، حيث تستخدم أنواعًا من العقاب والثواب والرموز، لإقناع الشعب بأن يتصرف تبعًا لقواعد اللعبة. والتي تمثل بدورها المعايير والقوانين التي تعيِّن حدود السلوك المقبول في المجتمع.

إن هناك منافسة وصراعًا بين تنظيم الدولة الذي يسعى إلى بسط نفوذه، وفرض قواعده، ومعاييره في التراب الوطني كافة وعلى جميع التنظيمات والأفراد، والتنظيمات الاجتماعية التي تريد أن تتمرد على ذلك. وتنافس الدولة في عملية الضبط الاجتماعي وفرض أنماطها وقواعدها على تلك التنظيمات. وتاريخ العلاقات بين تنظيم الدولة والتنظيمات الاجتماعية كان دائمًا وفي الغالب محكومًا بالمواجهة بين دولة تسعى إلى فرض أنماطها ومعاييرها وتمرد التنظيمات الأخرى عليها. لقد كان الصراع على من يصنع القواعد ومن يفرض الحقوق الخاصة التي تحدد استخدام الممتلكات والموارد في المجتمع[1] . وتسعى الدولة لإنجاز هيمنتها وسيطرتها على التنظيمات الاجتماعية الأخرى المتمنعة إلى استخدم الرموز والقيم والإكراه.

إن صراعات الدولة يمكن أن تكون مع الأسر فيما يتعلق بقواعد التربية والتنشئة، ويمكن أن تكون مع الجماعات الإثنية على الوحدة الإقليمية وتكون مع المنظمات الدينية على العادات اليومية. «فكمال أتاتورك» صارع العلماء من بين ما صارعهم عليه هو فرض «البرنيطة» القبعة والقيم. أي دار الصراع على من له الحق والقدرة على صناعة القوانين والقواعد في المجتمع. إن المستوى العالي من الضبط الاجتماعي الذي تمارسه الدولة يمكنها من تجنيد شعوبها بفاعلية من أجل الحصول على قوة عظيمة لمواجهة الخصوم في الخارج. كما تسعى الدولة إلى تحقيق السيطرة على التنظيمات الاجتماعية الداخلية (في المجتمع) ومن ثم تستطيع الحصول على الموارد اللازمة لتنظيم شئونها. وتنعكس تنمية مستويات

(1) Joel S. Migdal " A Model of State - Society Relations", In Wiarda, Op.cit. , PP . 50-51.

الضبط الاجتماعي في مقياس له ثلاثة مؤشرات :

١- **الإذعان**: حيث يتم الانقياد والإذعان من قبل الشعب للدولة، وتلعب القوة دوراً تقليدياً في عملية الإخضاع.

٢- **المشاركة**: إن قادة تنظيم الدولة يسعون إلى أكثر من الإذعان، فهم يحصلون على القوة أيضا من خلال تنظيم الشعب لأداء مهام خاصة في التكوينات المؤسسية لتنظيم الدولة، والمشاركة الفعلية في الأنشطة التي تحددها الدولة.

٣- **الحصول على الشرعية**، ذلك أن أعظم عامل قادر على تحديد قوة الدولة هو الشرعية، فهي أكثر شمولية من الإرغام والمشاركة. فالشرعية تعني قبول المكونات الرمزية، تلك التي تجسدها المكافآت والعقابات. إنها اعتراف شعبي بأي نظام اجتماعي معين، وأن قوة تنظيم الدولة في أية بيئة صراع، تتوقف في قسم كبير منها، على الضبط الاجتماعي الذي تمارسه (الإذعان، المشاركة، الشرعية)، وبالمقابل، فإن التنظيمات الاجتماعية الأخرى تحاول مدافعة سيطرة الدولة وهيمنتها، ويسعون بدورهم إلى تحقيق ضبط اجتماعي من خلال استخدام العملية ذاتها والمتمثلة في الإذعان، والمشاركة، والشرعية لحماية مناطقهم وتقويتها، حيث يحاولون فيها تحديد الكيفية التي ينبغي بها تنظيم الحياة الاجتماعية، ويحددون قواعد اللعبة التي ينبغي أن تسود[١].

والفارق بين الدولة القوية والدولة الضعيفة، هو أن القوية تمتلك قدرات تمكنها من إنجاز أنواع التغيير في المجتمع، فهي تملك قدرة التخطيط، وصناعة السياسة وتطبيقها على وحدات المجتمع، في حين أن الدولة الضعيفة تفتقر إلى تلك الطاقات والإمكانات التي تمكنها من فرض إرادتها[٢].

وفي المقارنة بين تنظيم الدولة والتنظيمات الأخرى، يظل تنظيم الدولة أقوى، نظراً لحضورها في مواقع لا تتيسر للتنظيمات الاجتماعية الأخرى، فالدولة تمتلك القدرة

---

(1) Op.cit., PP. 52-53.
(2) Joel S. Migdal , Strong, Societies and Weak States, (New Jersey: Princeton university press, 1988), P.5.

الدبلوماسية، والمالية، والمفاوضات الدولية، بالإضافة إلى نمو بيروقراطية الدولة. غير أن قوة الدولة واتجاه سياساتها تتأثر بطبيعة المجتمع الذي تعمل فيه.

وإذا كانت الدولة تلعب دوراً مهمًا في بناء المجتمع ، فإن التنظيمات الاجتماعيه الاخرى تلعب هي أيضا دوراً في تشكيل ذلك البناء. كذلك فإن كلا من الدولة والمجتمع يتبادلان التأثير.

ويعرض «ميجدال» في اقترابه هذا أجندة بحثية (مشروعًا بحثيًا) يمثل هيكلاً مكونًا من مجموعة من الأسئلة التي تساعد على دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتفيد في بناء مدخل تحليلي يستوعب العلاقة المذكورة، كما يفيد في مقارنة الأنظمة السياسية وهي كما يلي:

١- تحت أي ظروف يختلف توزيع الضبط الاجتماعي في بيئة صراعية؟ وكيف يمكن تفسير الاختلافات في السيطرة الاجتماعية من مجتمع إلى آخر؟

٢- هل نستطيع التعميم بشان تأثير القوى عبر الوطنية في توزيع الضبط الاجتماعي؟ وكيف تؤثر هذه القوى في الدور الذي تلعبه بواسطة التنظيمات الاجتماعية المحلية في الحفاظ على أي نظام معين أو تعزيز بعض أنواع التغير الاجتماعي؟

٣- كيف يتأثر شكل السياسة، أو نمط النظام السياسي، سواء كان ديمقراطيًا أو سلطويًا بواسطة توزيع الضبط الاجتماعي؟

٤- متى تمارس التنظيمات الاجتماعية الأخرى إلى جانب الدولة ضبطًا اجتماعيًا فاعلاً وذا دلالة؟ وكيف تتأثر قدرة الدولة في مختلف المناطق والقضايا؟

٥- ما هي طبيعة الصراع بين الدولة والتنظيمات الاجتماعية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية ؟ وما هي التنظيمات الاجتماعية التي كان لها أكثر النجاحات في الحفاظ على توسيع الضبط الاجتماعي في مجتمعاتها؟

وهل تغير هذا النمط عبر الزمن؟ وهل أن هذا النمط موجود عبر الثقافات؟

٦- ما هي مضامين ميزان التغير بين الدولة والمجتمع في الدول المتطورة وكذلك في الاتحاد

السوفيتي وأوربا الشرقية (وهذا كان قبل انهيار المنظومة الاشتراكية) ؟

٧- كيف تتواءم الدول والتنظيمات الاجتماعية الأخرى فيما بينها في المجتمعات التي لم تنجز الدولة فيها هيمنتها [١] ؟

لقد لاحظ « ميجدال » أن أنماط الضبط الاجتماعي تختلف عبر المجتمعات، ففي الدول المتقدمة تتميز بارتفاع مقدار الضبط (أي أعلى تمركزا وانتشارًا)، حيث إن المستوى الكلي للضبط الاجتماعي يكون عاليًا في هذه المجتمعات، كما يتمركز الضبط الاجتماعي في قمة هرم الدولة. بينما في الضبط الاجتماعي الآخر ينتشر عبر مختلف المنظمات الاجتماعية المستقلة بشكل ملائم. وهذه الأنماط تختلف عن أنماط المجتمعات الضعيفة، حيث يكون المستوى الكلي للضبط الاجتماعي متدنيًا. لقد قدم « ميجدال » مصفوفة يبرز فيها صور توزيع الضبط الاجتماعي بين الدولة والمجتمع كما يلي [٢] :

المجتمع \ الدولة	قوي	ضعيف
قوي	-	منتشر سيراليون
ضعيف	هرمي فرنسا، و« إسرائيل »	فوضوي الصين (١٩٣٩-١٩٤٥)، المكسيك (١٩١٠-١٩٢٠)

لقد استخلص ميجدال أربعة أنماط وهي : أن يكون المجتمع قويًا، والدولة ير قوية وهذا لم يحدث. وأن يكون المجتمع قويًا والدولة ضعيفة وهذا النموذج مثلته « سيراليون ». أن يكون المجتمع ضعيفًا والدولة ضعيفة وحالته الفوضى التي عمت الصين ما بين (١٩٣٩-١٩٤٥) والمكسيك (١٩١٠-١٩٢٠). نموذج المجتمع الضعيف والدولة القوية (فرنسا) والكيان الصهيوني في فلسطين.

---

(1) Migdal, :"A Model " in Wiarda, op.cit., P.57.
(2) Migdal, Strong Societies, op.cit. , P.35.

اقتراب القيادة السياسية

تندرج دراسة القيادة السياسية ضمن الدراسات السياسية التي تتناول الظواهر السياسية على المستوى الجزئي (الأصغر) (Micropolitics) ، حيث تركز على دراسة الأفراد، والجماعات الصغرى كوحدات للتحليل. على الرغم من أن الكثير من الظواهر السياسية تحتاج إلى تكامل الاقترابين الكلي والجزئي.

وفي معرض تناول موضوع القيادة كاقتراب لدراسة العمليات السياسية، ينبغي التذكير بأن القيادة السياسية تستدعي النظر إليها في السياق الثقافي الذي توجد فيه، حيث إن موقع القيادة ومكانتها وتأثيرها، تتأثر بالقيم السائدة في المجتمع الذي توجد فيه تلك القيادة محل الدراسة. وكذلك النظرإليها في المحيط السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في ذلك المجتمع أيضًا.

ومن ثم، فإن المقارنات التي يراد إجراؤها بين تأثيرات الأنماط القيادية في العمليات والأبنية السياسية تقتضي التشابه بين سياقات تلك الأبنية، حيث لا تنجح المقارنة بين الأنماط القيادية أو النظم السياسية المقارنة عبر مفهوم القيادة، إذا كانت المقارنة بين نظام ديمقراطي وآخر شمولي.

فلابد أن تكون أوزان المتغيرات متشابهة في المناطق التي تخضع القيادة فيها للمقارنة.

وحيث إن القيادة تتأثر بالسياق الثقافي والسياسي الذي توجد فيه، لذلك فلابد من تعدد الأطر التحليلية وتنوعها، أو على الأقل إغناؤها بمتغيرات جديدة تماثل أوزانها الأوزان التي توجد في الوقائع السائدة في الظواهر محل الدراسة. بمعنى أن يكون المركَّب التحليلي متكافئًا مع الظاهرة محل الدراسة والتحليل. فالإطارات التحليلة التي تصلح للأنظمة الليبرالية الديمقراطية في ما يتعلق بدراسة القيادة لا تصلح للأنظمة الشمولية والعسكرية والدكتاتوريات المطلقة، على الرغم من أنه يمكن الاستفادة منها [1].

(1) Alistair cole,"Studing, Political leadership, The case of fracsios Mitterand":, In Political Studies, Vol. 42, No.3. (september 1994), P. 466.

لقد اهتمت الكثير من الدراسات بموضوع القيادة وتأثيراتها المختلفة في العمليات السياسية، حيث تمَّ الربط بين القيادة والتنمية، أو بين القيادة والنظام السياسي. وبصيغة أخرى الربط بين أنماط القيادة السياسية وأنماط النظم السياسية، حينما اعتبروا المتغير القيادي متغيراً مستقلاً واعتبروا العمليات والنظم السياسية متغيرات تابعة .

طبيعة القيادة السياسية ووظائفها :

تعددت تعاريف القيادة السياسية في المنظور السياسي الغربي حيث بلغت نحو (١٣٠) مائة وثلاثين تعريفًا. ويرجع ذلك التعدد إلى اختلاف زوايا النظر إلى ظاهرة القيادة، فهناك من يوليها اهتمامًا كبيراً حتى أنه لا يرى عملية سياسية داخل النظام السياسي، أو الجماعات السياسية والتنظميات المختلفة لا تتأثر بالمتغير القيادي، وهناك من ينظر إلى القيادة ضمن شبكة من التفاعلات والعلاقات المتبادلة، كعلاقة القيادة بالنخبة وعلاقتها بالجماهير وعلاقتها بالمؤسسات المختلفة. ومن ثم لا يمكن تناول القيادة بمعزل عن تلك الأطراف، فدراسة القيادة عندهم ينبغي النظر إليها كمركب (تفاعل ثلاثي بين قائد، وأتباع، وموقف)،أو تفاعل رباعي بإضافة عنصر المهمة أو المنظمة أو تباين المسئوليات[١]. هناك من يعرف القيادة على أنها « مجموعة السلوكات التي يمارسها القائد في الجماعة، والتي تعد محصلة للتفاعل بين خصال شخصية القائد والأتباع، وخصائص المهمة والنسق التنظيمي، والسياق الثقافي المحيط، وتستهدف حث الأفراد على تحقيق الأهداف المنوطة بالجماعة. بأكبر قدر من الفاعلية التي تتمثل في كفاءة عالية في أداء الأفراد، مع توافر درجة كبيرة من الرضا، وقدراً عاليًا من تماسك الجماعة »، وطبقًا لهذا التعريف فإن المكونات الرئيسية لعملية القيادة تتضمن (القائد ،والجماعة ، والأهادف، والتأثير)، كما تتضمن التفاعل بين تلك المكونات، ذلك التفاعل الذي ينطوي على إمكانات التأثير المتبادل فيما بينها، والذي يعد سلوك القائد محصلة له [٢] .

---

(١) نيفين عبد المنعم مسعد، « القيادة كمتغير في العملية السياسية، بين العالمية والخصوصية »، المستقبل العربي، ع ١٥٥، يناير ١٩٩٢، ص ص ٤٣ - ٤٤ .

(٢) طريف شوقي، السلوك القيادي وفعالية الإدارة، (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩٣) ص٤١ .

ويذهب «بايلي» Baily إلى تعريف القيادة على أنها « قدرة القائد على اتخاذ القرارات في مواجهة الموقف وإقناع الآخرين من أعضاء النخبة السياسية والجماهير بهذه القرارات ، وبهذا المعنى تصبح القيادة في جوهرها عملية إقناع »[١] .

ويمكن تعريف القيادة كعملية Process بأنها « قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي - بمعاونة النخبة السياسية - في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديًا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع و اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع »[٢] .

وأما الوظائف التي يمكن أن تؤديها القيادة السياسية فهي :

١- وظيفة تحديد أهداف المجتمع وتعريفها ووضع برنامج بالأوليات.

٢- التوسط بين المصالح المتصارعة وتسوية الخلافات والنزاعات.

٣- تجنيد المساندة داخل التنظيمات المختلفة وكسب الدعم والتأييد.

٤- صناعة القرارات وتنسيق السياسات.

٥- وظيفة القدوة في المجتمع للنخب والأفراد والجماعات المختلفة، فالقيادة تمثل نموذجًا للمثاليات الاجتماعية (الشجاعة، الشرف، الكرم، التضحية، علو الهمة... إلخ)

٦- كرمز للمجتمع وتجسيد طموحاته وإيجاد الشعور بالثقة [٣] .

---

(١) خليفة علي البكوش، المتغير القيادي في مصر والصراع العربي - الإسرائيلي - رسالة دكتوراة غير منشورة (جامعة القاهر: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤) ص ٤٠.

(٢) جلال عبد الله معوض، « القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية » في علي عبد القادر ، مرجع سابق، ص ١٧٦.

(٣) المرجع نفسه ، ص ص ١٧٨ - ١٧٩. وانظر أيضًا:

Alistair, op.cit. P.453.

غير أن هذه الوظائف قد تتسع لتشمل مجالات عديدة يفترض أن تقوم بها جهات وأطراف أخرى، ويلاحظ هذا الاتساع والتضخم في الأنظمة الشمولية، حيث تتداخل شخصية القائد مع المؤسسة، بل تدمج المؤسسة في شخصية الزعيم. وقد تضيق كما هو الشأن في الديمقراطيات.

نشأة القيادة وتفاعلاتها

تختلف الظروف التي تؤدي إلى بروز القيادات السياسية من مجتمع إلى آخر ، وحسب نمط القيادة ذاتها. كذلك فإن نمط وصول القيادة إلى السلطة له تأثيراته المختلفة، فالأشكال المختلفة للصعود إلى القمة وطريقة صعودها سيكون لها أبعد الاثر في طبيعة النظام السياسي عامة، وكذلك في مختلف العمليات السياسية.

فالقيادة الجماهيرية (الكاريزمية) تعكس نشأتها تفاعل مجموعة عنصار؛ شخصية، واجتماعية، وتاريخية، وهذا يعني: أن القيادة تمتلك قدرات تؤهلها لإنجاز تفاعل إيجابي بين خصائصها الشخصية وخصائص الإطار الاجتماعي والثقافي، الذي توجد فيه، وكذلك قدرتها على تكتيل الجماهير وتقديم القدوة الصالحة لهم، وقدرتها على التعبير عن الشعور الجماعي.

إن شكل الوصول إلى السلطة يترك أثره في ممارستها وعلاقاتها بالجهات المختلفة. إن القيادة التي تعتمد في الوصول إلى السلطة على القوى الأجنبية، سيبرز ذلك لاحقًا في القرارات التي تصدرها ، والسياسات التي تتبعها محليًا ودوليًا، ذلك أن نمط السلوك التابع سيطبع تصرفاتها، ويسهل استخدام اقتراب التبعية تفسير سلوكاتها المختلفة. وإذا تعارضت المصالح الداخلية للدولة مع مصالح القوى الخارجية صاحبة النعمة والفضل على الزعيم، فإن المصالح الخارجية هي التي تسود. ويمكن ملاحظة ذلك في عمليات التصويت في المحافل الدولية، كما يمكن قياس استجابة سلوك الدولة التابعة بناء على ذلك.

والقيادة التي تعتمد على العسكر في الوصول إلى السلطة تتميز في الغالب باللجوء إلى الإكراه والقهر، وحسم القضايا عن طريق القوة والعنف. والقيادة التي تعتمد على المساندة القبلية في وصولها إلى السلطة، فإن الطابع القبلي يميز أبنيتها وتصرفاتها وعلاقتها، وأسلوب

تجنيدها، ونمط توزيعها للمنافع والأضرار، ونمط الترقيات فيها، وخصائص عملياتها الانتخابية[1].

إلا أن هناك بعض الاستثناءات ترد على هذه المقولات، فقد تتصرف قيادات متنورة ـ في حالات قليلة ـ عكس رغبات من أوصلوها إلى السلطة، حينما تنفتح على الجماهير وتكوّن قوى إسناد جديدة تضعف بها القوى التقليدية وتمكن للمشروع الديمقراطي.

إن الحديث عن القيادة السياسية يقتضي الحديث عن تفاعل ذلك المركب من القادة والجماهير والمؤسسات.

وتفاعل القيادة مع الجماهير قد يتخذ صوراً ثلاثًا: تفاعل قوامه **النفوذ** ويعبر عن الحب والاحترام المتبادلين واللذين يتحولان إلى محور للطاعة وأسسها. والتفاعل الثاني: ينتج من ظاهرة **السلطة** وقوامه الخوف والرهبة، وتفاعل ثالث: قوامه **المساومة** وتبادل المصالح بين الطرفين، فالناس يطيعون ويمتثلون لقاء مصلحة يصيبونها، والجماهير يمكن أن تتفاعل مع القائد سلبًا أو إيجابًا حسب تعلقها به، وتبعًا لإنجازاته ومواهبه، ومدى تجسيده لطموحها.

كما تتفاعل القيادة مع النخبة التي تحوز مكان القرب من القيادة، والتفاعل بين الطرفين يأخذ أشكالاً وصوراً من التعاون والصراع والمساومة. وتتأثر العلاقة بين الطرفين بحسب القرب والبعد، وكذلك تبعا لبنية السلطة، والنخبة.

بالإضافة إلى تفاعل القيادة مع المؤسسة أو المؤسسات، حيث تلعب المؤسسات دوراً مهمًّا ـ في الديمقراطيات ـ في التأثير في سلوك القادة، وعلى العكس من ذلك في الأنظمة الشمولية[2].

مداخل دراسة القيادة السياسية

إذا اخترنا مفهوم القيادة كعنصر للتحليل وتفسير الظواهر السياسية أو للمقارنة بينها، فما هو المدخل المفيد لدراسة القيادة ذاتها وتفسيرها؟ لقد تعددت مداخل تفسير القيادة

---

(١) جلال معوض، مرجع سابق، ص ص ١٨٠ ـ ١٨٢.

(٢) نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ص ٤٦ ـ ٥٠.

السياسية، فهناك من نظر إلى المتغير القيادي على أنه مفتاح كل الألغاز، وتتوقف أنماط العمليات السياسية عليه. وهناك من لم يول القيادة دوراً إلا داخل الموقع الذي توجد فيه، أو الموقف الذي تواجهه وخصائص البيئة التي تحيط بها.

١- **مدخل السمات الشخصية**: يشدد أنصاره على السمات الشخصية للقائد، والتي لها تأثير كبير في ناتج العملية السياسية أكثر من تأثير القوى الاجتماعية والاقتصادية، والأبنية المؤسسية. ومن ثم فإن معرفة نمط التنشئة التي تلقاها القائد، وخبراته المختلفة، والثقافة التي تلقاها، وما يتحلى به من مهارات فردية وقدرة على الإبداع، وكذلك طريقة عمله وأسلوبه، فسلوك القائد يتشكل ويتحدد، إلى حد بعيد، تبعًا لتصوره وتشخيصه وتقديره وإدراكه للموقف، ومن ثم، فإن إدراك العمليات السياسية وفهمها تستدعي التركيز على القائد وتركيب شخصيته النفسي، أي معرفة دوافعه، وإدراكه، وثقافته، ومعتقداته[١]، وخبراته التاريخية، وتجاربه القاسية التي مر بها، وتنشئته وطفولته، وتقدير القائد لذاته، وذلك من حيث الصورة التي يكونها عن نفسه.

يقول «روبرت لين» Robert Lane: «إن الفرد الذي يصاب بخيبة أمل في نفسه، أو في واقعه يعكس ذلك على من حوله وماحوله»[٢].

كما يهتم هذا الاقتراب بالمهارات السياسية للقائد، ووضوح أهدافه، وقدرته على التجنيد ومهاراته الاتصالية، وثقافته السياسية وذكائه وحنكته، وميزاته الفردية الأخرى كالشجاعة، وأسلوبه في التعاطي مع القضايا السياسية هل هو متفاعل أو عقائدي صُلب المزاج أو هو براجماتي، وكذلك قدرته على لعب أدوار متعددة[٣].

٢- **مدخل المكانة (الموقع)**: ويشير إلى موقع القائد داخل مؤسسات النظام،

---

(١) سلوى شعراوي جمعة، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات، ترجمة عطا عبد الوهاب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨) ص ١٧.

(٢) البكوش، مرجع سابق، ص ٥.

(3) Alistair, op.cit., P.456.

والصلاحيات التي تخولها له الدساتير، وعلاقاته المختلفة بالمؤسسات الأخرى:التشريعية والتنفيذية والبيروقراطية ، ومن ثم فإن تفسير القيادة ينبغي أن يأخذ في اعتباره موقع القيادة من كل ذلك وصلاحيتها ، أي يفسر السلوك القيادي بالنظر إلى البناء المؤسسي الذي توجد فيه، ودرجة هامش الحركة والحرية الذي تتوفر عليه. وإن النظر إلى رئيس دولة في بلد قد يختلف من حيث الصلاحيات عنه في بلد آخر. فاقتراب المكانة يفسر سلوك القيادة تبعًا للقيود والفرص التي تكون على القيادة أولها. وبصيغة أخرى، يتوقف السلوك القيادي على المدة الزمنية التي يقضيها القائد في المنصب، وكذلك على الإطار المؤسسي السائد، والتفاعلات الداخلية عبر الأجهزة المتعددة؛ تفاعل الرئيس مع الوزير الأول، أو القيادات المعارضة داخل البرلمان، وكذلك علاقة الرئيس بمحيطه، وبالمؤسسات الأخرى، كالأحزاب والجماعات المختلفة والمؤسسة العسكرية.

٣- **المدخل البيئي** : هذا المدخل لا يعطي أهمية كبيرة للقيادة ولكنه يركز على البيئة الداخلية والخارجية وما تتضمّنان من قيود على حرية حركة القيادة، أو من فرص تلعب دور الموارد والمساندة للقيادة. ومن ثم، فإن تفسير السلوك السياسي، للقائد ينبغي ربطه بالأوضاع الداخلية (الاقتصادية، الاجتماعية، الرأي العام، الأحزاب)، والوضع الدولي السائد (الموارد والضغوط)،إلا أن الدمج بين هذه المداخل الثلاثة يقوي القدرة على التحليل أفضل من الاعتماد على مدخل منفرد قد يبتسر الحقيقة[1] .

***

(1) Alistair, op.cit., P.456.